



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم مالية ومحاسبية

التخصص: محاسبة



الموضوع: دور حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

دراسة حالة الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء
الأحوال الجوية في قطاعات البناء والأشغال العمومية والري

تحت إشراف:

بن خليفة بالقاسم

إعداد الطلبة:

- دهان عبد المنعم

- ديدة عباس

- عبنة مراد

أمام لجنة المناقشة:

د/ديدة كمال

د/ بن خليفة بالقاسم

د/ بعضي اسيا

رئيسا

مشرفا ومقررا

ممتحنا

أستاذ محاضر جامعة حمه لخضر

أستاذ محاضر أ جامعة حمه لخضر

أستاذ محاضر جامعة حمه لخضر

السنة الجامعية: 2020/2019



إهداء

أهدي ثمرة هذا العمل ...

إلى حبيبتي قلبي أُمي الغالية أدام الله عليها الصحة والبركة

إلى روح أبي الحنون رحمه الله وجعله في فسيح جناته

إلى رفيقة دربي وسندي وعضدي زوجتي الحبيبة

إلى حبيبات قلبي بناتي إنصاف، إنعام، مليكة إحسان حفظهم
الله

إلى إخوتي الأعزاء

إلى كل أحبتي

إلى كل أصدقائي

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل

عبد المنعم

إهداء

أهدي هذا العمل ...

إلى الأب الغالي..... إلى أمي العزيزة الغالية

إلى الإخوة و الأخوات..... إلى زوجتي وأبنائي

إلى أصدقائي وزملائي

إلى كل من علمني حرفا في هذه الحياة وخاصة روح من

حفظت على يديه القرآن العظيم الطالب الحبيب عليه رحمة

الله

إلى كل من ساعدني على إتمام هذا العمل

وأخص بالذكر الأستاذ المؤطر و ابن الخال عبدالرؤوف

إلى كل طلبة دفعة ماستر محاسبة لسنة 2020

مراد

إهداء

قال تعالى (قل إعملوا فسير الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك... ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك... ولا تطيب الجنة إلا برويتك.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم .

إلى ساكن قلبي إلى رجل الكفاح، إلى من زرع القيم والمبادئ، إلى من أعطاني ولم يزل يعطيني بلا حدود إلى من رفعت رأسي عاليًا افتخارًا بهأبي العزيز

إلى التي رأني قلبها قبل عينيها ،وحضنتني أحشاؤها قبل يديها ، إلى شجرتي التي لا تذبل،إلى الظل الذي آوي إليه في كل حينأمي الحبيبة

إلى من هم عزوتي وسندي في الحياة إخواني

إلى من سرنا سويًا ونحن نشق الطريق معًا نحو النجاح والإبداع إلى من تكاتفنا يدا بيد إلى أصدقائي وزملائي الأعزاء

إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة أساتذتنا الأفاضل.

عباس

شكر وتقدير

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، والقائل في محكم تنزيله

"و لقد آتينا لقمان الحكمة أن أشكر الله ومن يشكر فإنما يشكر

لنفسه ومن كفر فإن الله غني حميد" سورة لقمان ، (الآية 12)،

والصلاة والسلام على خير الأنام سيدنا محمد عليه أفضل وأزكى السلام.

فإننا نتقدم بالشكر والعرفان لأستاذنا المؤطر بن خليفة بالقاسم على تفضله

بالإشراف على هذه الدراسة، ومجهوده في تقديم التوجيه والإرشاد والمعونة طيلة فترة

إعداد هذه المذكرة.

كما نتقدم بجزيل الشكر للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرين على قبولهم

مناقشة هذه المذكرة،

كما نتقدم بالشكر لجميع أساتذتنا لما بذلوه من جهد وإفادة طيلة مدة الدراسة

فجزاهم الله عنا خير الجزاء.

كما نتقدم بالشكر إلى السادة خنور كمال رئيس دائرة المالية والمحاسبة بوكالة ورقلة،

السيد برحايل عبد الحكيم إطار لدى دائرة الإدارة والمستخدمين بوكالة باتنة، السيد

عوار سليم عضو مجلس الإدارة، السيدة مسلم مديرة العمليات المالية على مستوى

المديرية العامة، على كل ما قدموه لنا من معلومات.

ملخص

إن إنعدام الثقة المولد لدى مستعملي القوائم المالية خاصة المستثمرين في جودة المعلومات المحاسبية المصرح بها من طرف إدارة الشركات جراء الأزمات المالية التي حدثت خلال الثلاثين السنة الأخيرة، أدت بالحكومات والمنظمات الدولية المختصة إلى السعي إلى تطوير وتطبيق مفاهيم حوكمة الشركات كإطار منظم لسيروية الأعمال ومراقبتها من خلال مبادئ وآليات.

هذه الدراسة هي دراسة اختبارية لعلاقة جودة المعلومات المحاسبية بآليات الحوكمة المطبقة على مستوى الوحدات الاقتصادية، حيث تم التطرق إلى الآليات الداخلية والخارجية متمثلة في مجلس الإدارة والتدقيق الداخلي والمراجع الخارجي، وتبيين مدى تأثيرهم على تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال اختبار خصائص الملائمة والموثوقية وقابلية المقارنة والوضوح، وقد تم التوصل إلى الأثر الإيجابي الذي تضيفه الحوكمة على تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

الكلمات المفتاحية:

حوكمة الشركات، جودة المعلومات المحاسبية، مجلس الإدارة، التدقيق الداخلي، مراجع الخارجي.

Résumé

La méfiance suscitée par les utilisateurs des états financiers en particulier les investisseurs a propos la qualité des informations comptables déclarées par les administrations des sociétés à cause des crises financières survenues au cours des trente dernières années a conduit les gouvernements et les organisations internationales compétentes à chercher à développer et appliquer des concepts de gouvernance en tant que cadre qui organise et contrôle les actions à travers des principes et mécanismes.

Cette étude est une étude expérimentale de la relation entre la qualité de l'information comptable et les mécanismes de gouvernance appliqués au niveau des unités économiques, En abordant les mécanismes internes et externes représentés par le conseil d'administration, l'audit interne et l'auditeur externe et indiquer l'étendue de leurs impact sur l'amélioration de la qualité des l'informations comptables en testant les caractéristiques la pertinence, la fiabilité, la comparabilité et la clarté, on a constaté l'impact positif de l'application de la gouvernance sur l'amélioration du qualité des informations comptables.

Les mots clés :

La gouvernance des entreprises, La qualité des informations comptables, le conseil d'administration, L'audit interne, L'auditeur externe

الفهرس

II	البسمة
III	الإهداء
VI	شكر وتقدير
VII	ملخص
VIII	الفهرس
XI	قائمة الأشكال
XII	قائمة الجداول
XIII	قائمة المصطلحات
أ	مقدمة
8	الفصل الأول: مدخل إلى حوكمة الشركات
9	المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات
9	المطلب الأول: نشأة حوكمة الشركات
11	المطلب الثاني: تعريف حوكمة الشركات
14	المطلب الثالث: أهمية حوكمة الشركات
15	المطلب الرابع: أهداف حوكمة الشركات
17	المبحث الثاني: خصائص، مبادئ وركائز حوكمة الشركات
17	المطلب الأول: خصائص حوكمة الشركات
19	المطلب الثاني: مبادئ حوكمة الشركات
22	المطلب الثالث: ركائز حوكمة الشركات
23	المبحث الثالث: محددات وآليات حوكمة الشركات

23	المطلب الأول: محددات حوكمة الشركات
24	المطلب الثاني: آليات حوكمة الشركات
33	المبحث الرابع: النظريات المفسرة لحوكمة الشركات والأطراف المعنية بها
33	المطلب الأول: النظريات المفسرة لحوكمة الشركات
38	المطلب الثاني: الأطراف المعنية بحوكمة الشركات
40	خلاصة الفصل
42	الفصل الثاني: عموميات حول جودة المعلومات المحاسبية
43	المبحث الأول: ماهية المعلومات المحاسبية
43	المطلب الأول: تعريف المعلومات المحاسبية
44	المطلب الثاني: خصائص المعلومات المحاسبية
52	المطلب الثالث: مشاكل تدني قيمة المعلومات المحاسبية
53	المبحث الثاني: ماهية جودة المعلومات المحاسبية
53	المطلب الأول: جودة المعلومات المحاسبية
56	المطلب الثاني: محددات قياس جودة المعلومات المحاسبية
57	المطلب الثالث: معايير تحقيق جودة المعلومات المحاسبية
60	خلاصة الفصل
62	الفصل الثالث: دراسة واقع الحوكمة وتطبيقاتها حالة الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر و البطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية
63	المبحث الأول: عرض الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية في قطاعات البناء والأشغال العمومية والري – CACOBATPH
63	المطلب الأول: تقديم الصندوق
69	المطلب الثاني: نظامي العطل والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية

73	المبحث الثاني: تطبيق حوكمة الشركات في الصندوق وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية
73	المطلب الأول: تشخيص الواقع العملي لمبادئ الحوكمة بالصندوق
87	المطلب الثاني: آليات حوكمة الشركات ودورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية
91	المطلب الثالث: تقييم مستوى جودة المعلومات المالية والمحاسبية في ظل تطبيق مبادئ الحوكمة
95	خلاصة الفصل
97	الخاتمة
103	قائمة المراجع
	قائمة الملاحق

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
16	الاستفادة من عمليات حوكمة الشركات	(1-1)
18	خصائص حوكمة الشركات	(2-1)
21	مبادئ منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD)	(3-1)
24	المحددات الأساسية لتطبيق مفهوم حوكمة الشركات	(4-1)
26	الأطراف المستفيدة من لجنة المراجعة	(5-1)
28	النظام الأساسي للجان التابعة لمجلس الإدارة	(6-1)
32	آليات تطبيق حوكمة الشركات	(7-1)
37	محددات أو مستويات التجذر	(8-1)
39	الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات	(9-1)
51	هرم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	(1-2)
59	يوضح معايير جودة المعلومات المحاسبية	(2-2)
66	الهيكل التنظيمي للمديرية العامة	(1-3)
67	الهيكل التنظيمي للوكالة الجهوية	(2-3)
68	الهيكل التنظيمي للوكالة الولائية	(3-3)
81	فترة لسنة 2018 حسب الطبيعة	(4-3)
82	التحصيل لسنة 2018 حسب الطبيعة	(5-3)
82	التحصيل الجبري لسنة 2017-2018 حسب الطبيعة	(6-3)
83	ايرادات الميزانية لسنة 2018	(7-3)
84	ايرادات خارج الميزانية لسنة 2018	(8-3)

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
48	الصفات النوعية وفقا لرأي مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB ومجلس المعايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB	(1-2)
68	التغطية الإقليمية للوكالات الصندوق	(1-3)
76	مبالغ الاشتراكات الرئيسية لسنوات 2016، 2017 و 2018	(2-3)
78	تعويضات العطل المدفوعة الأجر لسنوات 2016، 2017 و 2018	(3-3)
79	تعويضات البطالة لسنوات 2016، 2017 و 2018	(4-3)

قائمة المصطلحات

الرمز/الاختصار	الدلالة باللغة الأصلية	الدلالة باللغة العربية
SEC	Securities Exchange Commission	هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية
OECD	the Organization for Economic Co-operation and Development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
IIA	the Institute of Internal Auditors	معهد المدققين الداخليين
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة المالية
IASC	International Accounting Standards Committee	لجنة معايير المحاسبة الدولية
IASB	International Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
SFAC N° 2	Statement of Financial Accounting Concepts n°2	بيان مفاهيم المحاسبة المالية رقم 2
IAS	International Accounting Standards	معايير المحاسبة الدولية
IFRS	International Financial Reporting Standards	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
QMS	Quality Management System	نظام إدارة الجودة
ISO	International Organization for Standardization	المنظمة الدولية للمعايير
CACOBATPH	CAisse des COngés des secteurs de BAtiment Travaux Public et Hydraulique	الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية في قطاعات البناء والأشغال العمومية والري



مقدمة



من بين أهم الأدوار التي تؤديها المحاسبة هو إنتاج معلومات محاسبية عالية الجودة، وتوصيلها لأطراف ذوي العلاقة بالكيان الإقتصادي، وذلك لإعطاء صورة واضحة عن الواقع المالي، إنطلاقاً من هذه الأهمية توجب إعداد القوائم المالية وفق أسس ومقاييس تتفق ومتطلبات الإفصاح الذي يقوم أساساً على توفير معلومات محاسبية عالية الجودة تتميز بخصائص تمكن المستخدمين من اتخاذ القرارات المناسبة وفي الوقت المناسب، إضافة إلى ما سبق وبعد انفجار العديد من الفضائح المالية العالمية الكبرى، برز الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات كمنهجية تنظيمية التي تدار بها الكيانات وكأداة منتجة للمعلومات المحاسبية ذات الجودة، حيث أصدرت هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC) تقريراً في هذا الصدد، لكن الإنطلاقة الصريحة للحوكمة جاءت بتقرير كادبوري والذي تلتته العديد من التقارير من جهات حكومية ومهنية دولية مختلفة مثل تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

فيما يخص الجزائر فإن التشريعات والقوانين التي سنت من قبل الحكومات منذ الإستقلال قد يصب بعضها ويتقاطع مع الإطار المفاهيمي من جهة والتطبيقي من جهة أخرى وحوكمة الشركات، لا سيما القوانين المنظمة لمهنة المحاسبة والتدقيق الداخلي والخارجي، والهيئات الرقابية كمجلس الأعلى للمحاسبة، إلا أن التوجه الحقيقي لإرساء نظام حوكمة الشركات بدأ بإصدار ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2009، وذلك من أجل إعادة الثقة في مخرجات المحاسبة و تحسين جودة المعلومات.

01- الإشكالية:

على ضوء ما سبق يتبين أهمية البعد المحاسبي لحوكمة الشركات لتجنب التلاعب المالي والمحاسبي، وما له من تأثير على جودة المعلومات المحاسبية، لذلك فإن هذه الدراسة تسعى للإجابة عن الإشكالية التالية:

ما هو دور حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بحوكمة الشركات؟

- ما المقصود بجودة المعلومات المحاسبية ؟

- كيف يؤثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على تحسين جودة المعلومات المحاسبية؟
- ما هو دور حوكمة الشركات في الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية في قطاعات البناء والأشغال العمومية والري في تحسين جودة المعلومات المحاسبية؟

02- فرضيات الدراسة:

- للإجابة عن كل الأسئلة الفرعية نطرح الفرضيات التالية:
- حوكمة الشركات هي مجموعة من القوانين والنظم والقرارات تهدف إلى إدارة الشركة والرقابة عليها؛
 - جودة المعلومات المحاسبية هي تحقق الخصائص النوعية المتمثلة في الملاءمة، موثوقية؛ قابلية الفهم، قابلية المقارنة؛
 - يؤثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال مجلس الإدارة، التدقيق الداخلي، المراجعة الخارجية؛
 - تطبيق الصندوق لمبادئ الحوكمة وآلياتها، ينتج معلومات محاسبية ذات جودة عالية نسبيا.

03- أهداف الدراسة:

- نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:
- إظهار وتبيين الإطار النظري لكل من حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية؛
 - تحديد مبادئ وآليات حوكمة الشركات وإبراز كيفية تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال تطبيقها؛
 - تبين إلى أي مدى يمكن أن تتأثر جودة المعلومات المحاسبية بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات؛
 - الوقوف على مدى تطبيق مبادئ وآليات حوكمة الشركات في الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية.

04- أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة في المكانة التي أصبحت تحظى بها حوكمة الشركات في اقتصاديات الدول كإطار منهجي لإدارة الشركات ومراقبة أعمالها، خاصة في ظل الأزمات المالية والاقتصادية التي عرفها الإقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة، مما جعل هذه الدول تشجع على تطبيق الحوكمة الذي من شأنه أن يؤثر على تحسين جودة المعلومات المحاسبية، ويظهر ذلك جليا في الإهتمام الواضح بهذا المفهوم من طرف الحكومات والمنظمات الاقتصادية الدولية وكل المهتمين من خلال الملتقيات والندوات المحلية والإقليمية والدولية، وذلك من أجل تطويره والحث على تطبيقه للتقليل أو الحد من الفساد المالي والإداري وتعزيز الثقة بين المساهمين والإدارة من خلال تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

05- مبررات اختيار الموضوع:

وتنقسم إلى:

أ- المبررات الموضوعية:

- نظرا لتبني الجزائر لسياسة الإنفتاح الإقتصادي والمالي وما ينجر عنه من إلزامية تطبيق حوكمة الشركات؛
- تبين مدى أهمية جودة المعلومات المحاسبية في التسيير الجيد للمؤسسات وجلب الاستثمارات؛
- التطرق إلى الأهمية الكبيرة لموضوع حوكمة الشركات في ظل الظروف الاقتصادية والأزمات التي يمر بها الإقتصاد العالمي؛

ب- المبررات الذاتية:

- الرغبة في الاطلاع أكثر على موضوع حوكمة الشركات باعتباره موضوع الساعة؛
- الموضوع يدخل في إطار تخصصنا وهو تخصص المحاسبة.

06- الإطار الزمني والمكاني:

أ- الإطار الزمني: وهو الفترة التي تم فيها إعداد المذكرة إنطلاقاً من شهر نوفمبر 2019 إلى غاية شهر أوت 2020، أما فيما يخص الدراسة الميدانية فكانت ابتداء من شهر أفريل 2020.

ب- الإطار المكاني: للتعرف على واقع تطبيق حوكمة الشركات في الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية، كان لابد من إجراء الدراسة على مستوى الوكالة الولائية وكانت نموذجاً وكالة الوادي، وعلى مستوى وكالة جهوية وكانت نموذجاً وكالة ورقلة، ثم المديرية العامة بالجزائر.

07- منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على المنهجين العلميين التاليين:

أ- المنهج الوصفي: اعتمدنا هذا المنهج في الدراسة النظرية من أجل تحديد المفاهيم النظرية لكل من الحوكمة وجودة المعلومات المحاسبية.

منهج التحليلي: اعتمدنا هذا المنهج في الجانب التطبيقي لتقييم واقع تطبيق مبادئ الحوكمة وآلياتها و تبين مدى أثر تطبيقها على تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

08- هيكل الدراسة:

بغية تحقيق أهداف الدراسة قسمناها إلى ثلاث فصول، فصلين نظريين و فصل تطبيقي على النحو التالي:

مقدمة: تم فيها التوطئة لموضوع الدراسة وطرح الإشكال.

الفصل الأول: تحت عنوان "مدخل إلى حوكمة الشركات" تضمن أربع مباحث حيث فصلنا في المبحث الأول عن ماهية حوكمة الشركات الذي خصص للتعرض لنشأة حوكمة الشركات والتعريفات التي تناولت موضوعها وأهميتها وأهدافها، وتعرضنا في المبحث الثاني لخصائص ومبادئ وركائز الحوكمة، وكان المبحث الثالث للمحددات والآليات.

الفصل الثاني: بعنوان "عموميات حول جودة المعلومات المحاسبية" تضمن مبحثين حيث كان الأول عن ماهية المعلومات المحاسبية وخصص لتعريفها، وخصائصها، وكذا مشاكل تدني قيمة المعلومات المحاسبية، وتم التطرق في المبحث الثاني لماهية جودة المعلومات المحاسبية وخصص للتعريف بجودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة فيها كما تطرقنا لمحددات قياس هذه الجودة.

الفصل الثالث: وتمثل في "دراسة ميدانية حول واقع الحوكمة وتطبيقاتها حالة الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية" تضمن مبحثين تم التطرق في المبحث الأول لتعريف بالصندوق ونشأته، تنظيمه ومهامه، أما المبحث الثاني فتعرضنا فيه لتطبيق حوكمة الشركات في الصندوق من خلال إسقاط مبادئ الحوكمة على واقع الصندوق والبحث في مدى استعمال الصندوق لآليات الحوكمة وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية.

الخاتمة: تم فيها عرض نتائج الدراسة ونتائج اختبار الفرضيات واقتراح بعض التوصيات والاقتراحات.



الفصل الأول



مدخل إلى حوكمة الشركات

تمهيد:

إن العولمة وتحرير الأسواق المالية تعني بالضرورة فتح أسواق مالية دولية من أجل خلق فرص استثمارية جديدة تؤدي إلى تقدم الشركات وبالتالي اقتصاديات الدول، الشيء الذي أضاف على سوق الإستثمارات منافسة كبيرة بين الشركات، فالشركات التي لا يمكن أن تجلب إستثمارات جديدة ستصبح تابعة للشركات متعددة الجنسيات الضخمة أو قد تواجه خطر خروجها من الأسواق العالمية.

من ناحية أخرى الأزمات المالية التي ضربت إقتصاديات الدول والشركات الكبرى سواء في الدول الغربية المتقدمة أو ما حصل بالتحديد في دول شرق آسيا والتي كان سببها الفساد المالي والإداري للمديرين التنفيذيين لتلك الشركات حيث كبرت الفجوة بين مرتبات ومكافآت هؤلاء وبين أدائهم مما كبد المساهمين خسائر معتبرة أدت إلى فقدانهم الثقة في الإدارة، الشيء الذي سبب ندرة في الإستثمارات مما وضع المؤسسات في وضع حرج متمثل في خسائر مالية ضخمة.

هذه الأحداث أدت بالاقتصاديين بالبحث عن نظام يحد من مخاطر إنهيار الشركات ويؤدي إلى إحكام الرقابة عليها مما يجبر إدارات تلك الشركات إلى السلوك الرشيد في الإدارة وإتباع الشفافية وهو ما سمي بحوكمة الشركات وقد تم تبني هذا النظام من قبل العديد من المنظمات والهيئات الدولية وسنتطرق في هذا الفصل إلى مدخل إلى حوكمة الشركات من خلال أربع مباحث:

المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات.

المبحث الثاني: خصائص، مبادئ وركائز حوكمة الشركات.

المبحث الثالث: آليات ومحددات حوكمة الشركات.

المبحث الرابع: النظريات المفسرة لحوكمة الشركات والأطراف المعنية بها.

المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات.

أصبح موضوع حوكمة الشركات يحتل أهمية خاصة في عالم المال والأعمال وألقى بظلاله على تسيير الشركات خاصة في الجانب المالي والمحاسبي وذلك بعد ظهور قضايا الفساد الإداري والمالي والغش في القوائم المالية التي لازمت الشركات الكبرى وقد صاحب ذلك إنهيارات مالية كبيرة، وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى منشأ وأهم العناصر الجوهرية لحوكمة الشركات.

المطلب الأول: نشأة حوكمة الشركات.

تعود جذور دراسة حوكمة الشركات إلى القرن التاسع عشر، إثر نشوء شركات المساهمة العامة وبرز مشاكل فصل الملكية عن الإدارة، خاصة مع ظهور الشركات العملاقة متعددة الجنسيات وشركات المساهمة الصناعية الضخمة وبالتالي برزت الحاجة إلى إيجاد ضوابط وترتيبات تلزم إدارات الشركات بالعمل على تحقيق مصالح المساهمين، واستمر هذا المفهوم لحوكمة الشركات في التطور تبعا للمتغيرات التي حدثت في مجال المال والأعمال بظهور الكثير من المفاهيم المصاحبة لذلك، كالشفافية والإفصاح.¹

ويمكن عرض أهم التطورات فيما يلي:

على الرغم من حداثة استعمال هذا المصطلح إلا أن ظهوره يعود إلى القرن الماضي وبالضبط في سنة 1932 في الولايات المتحدة الأمريكية وهو يرجع إلى نظرية الوكالة Agency theory، حيث ونظرا للمشاكل التي نشأت نتيجة تعارض المصالح بين أعضاء الإدارة وبين المساهمين في الشركة مما استوجب البحث عن قواعد وقوانين تقوم بحماية مصالح المساهمين ووضع حد للتلاعب المالي والإداري من طرف أعضاء مجلس الإدارة والذي بحكم هو المتحكم بزمام الأمور بالشركة تمكنهم من تعظيم مصالحهم الخاصة.²

هذا ما جعل كل من JANSEN AND MECKLING في سنة 1976 الاهتمام بحوكمة الشركات وبينوا ما لها من أهمية كبيرة في الحد والتقليل من المشاكل الناشئة عن الفصل بين الملكية والإدارة، وصاحب ذلك العديد من الدراسات العلمية والعملية والتي في مجملها حثت على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، والتي تؤثر مباشرة على زيادة ثقة المستثمرين في مجالس الإدارة مما يساهم في جذب المستثمرين والذي بدوره يؤثر على تنمية اقتصاديات الدول، حيث لوحظ

¹ فضيلة بوطورة نقلا عن: شراد محمد أصيل، المراجعة الخارجية كآلية لتفعيل حوكمة الشركات في الجزائر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وحكومية المؤسسات، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2015/2016 ص 3.

² محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة)، ط1، الدار الجامعية جمهورية مصر العربية، 2006، ص ص 12-13 بالتصرف

إهتمام كبير من طرف العديد من الدول بمفهوم حوكمة الشركات وتمثل ذلك في قيام الهيئات المعنية باستصدار القوانين وسن العديد من اللوائح والتقارير تحت في مجملها على تطبيق مبادئ الحوكمة،¹ ومن ضمن هذه الهيئات SECURITIES EXCHANGE COMMISSION في الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك صندوق المعاشات العامة والذي يعتبر من أكبر صناديق المعاشات في أمريكا والذي أكد من خلال إلقاء الضوء على تعريف وأهمية ودور حوكمة الشركات في حماية حقوق المساهمين، وكذلك اللجنة الوطنية الخاصة بالانحرافات في إعداد القوائم المالية NATIONAL COMMISSION ON FRAUDULENT FINANCIAL REPORTING والتابعة لـ: SEC في سنة 1987 والتي قامت بإصدار تقريرها والمسمى (TREADWAY COMMISSION) والمتضمن مجموعة من التوصيات تحت على تطبيق قواعد حوكمة الشركات والتي تؤدي إلى منع الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية من خلال تسليط الضوء على مفهوم نظام الرقابة الداخلية وتفعيل مهنة المراجعة الخارجية تجاه مجالس إدارة الشركات، كما أصدرت كل من NYSE و NASD في سنة 1999 تقريرهما المعروف باسم BLUE RIBBON REPORT والذي أكد على الدور الذي تلعبه لجان المراجعة بالشركات بخصوص الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات.²

ونظرا لإرتباط إقتصاد أمريكا بإقتصاد المملكة المتحدة فقد ظهرت العديد من التقارير في هذه الأخيرة والتي تؤكد على ضرورة تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، حيث كان لبورصة لندن دور كبير وبارز في ذلك حيث صدر CADBURY REPORT في سنة 1992 والذي يؤكد على دور حوكمة الشركات في زيادة ثقة المستثمرين في عملية إعداد ومراجعة القوائم المالية، كما ظهر بعد ذلك العديد من التقارير المتعلقة بالحوكمة ودور مجالس الإدارة وأنظمة الرقابة الداخلية ولجان المراجعة وتقييم إدارة المخاطر كتقرير HAMPLE REPORT في سنة 1995 وتقرير HIGGES AND SMITH REPORT في سنة 2003.³

ولم يقتصر الاهتمام بحوكمة الشركات في أمريكا والمملكة المتحدة فقط بل ظهر الاهتمام أيضا في عدة بلدان مثل كندا، فرنسا، ألمانيا وإيطاليا وفي العديد من دول أمريكا اللاتينية وآسيا.

وقد تعززت فكرة الحوكمة أكثر نتيجة الجهود المبذولة والبارزة في أعقاب الأزمة الآسيوية سنة 1997 وما تبعها من فضائح مالية أدت إلى إفلاس العديد من الشركات والمصارف العالمية،

¹ Stéphane Trébucq, **La Gouvernance D'Entreprise Héritière de Conflits Idéologiques et Philosophiques**, Communication pour les neuvièmes journées d'histoire de la comptabilité et du management, Crefige-Université Paris-Dauphine avec le soutien de l'associat francophone de Comptabilité, 20-21 Mars 2003, p 03

² محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة)، مرجع سابق ص 14

³ نفس المرجع السابق، ص 14

مما جعل من الضروري البحث عن طرق ووسائل أكثر نجاعة للرقابة على أعمال الشركات والمصارف من طرف الهيئات الدولية المالية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) وذلك من للحفاظ على حقوق المساهمين وضمان قيام المؤسسات المالية والاقتصادية بأعمالها بعيدا عن الفساد المالي والإداري.¹

المطلب الثاني: تعريف حوكمة الشركات.

في واقع الأمر لا يوجد تعريف محدد للحوكمة تتفق عليه جميع الأطراف من إقتصاديين و قانونيين وإجتماعيين وسياسيين ويرجع ذلك لتداخله في جميع هذه الميادين حيث يؤصل كل من جانب تخصصه في الموضوع وفيما يلي نسرّد مجموعة من التعاريف التي تلقي الضوء على أهم جوانب الحوكمة من كل الزوايا الممكنة.

أولاً: التعريف اللغوي

يعتبر لفظ الحوكمة مستحدث في قاموس اللغة العربية، فهو لفظ مستمد من الحكومة، وهو يعني الإنضباط والسيطرة، فالحوكمة لفظ يتضمن العديد من الجوانب منها:

- 1- الحكمة: وما تقتضيه من الإرشاد والتوجيه؛
- 2- الحكم: وما يقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك؛
- 3- الإحتكام: وما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية وإلى خبرات تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة؛
- 4- التحاكم: طلباً للعدالة خاصة عند سلطة الإدارة وتلاعبها بمصالح المساهمين.²

ثانياً: التعريف الاصطلاحي

بالرغم من الارتباط بين مصطلح حوكمة الشركات والعولمة وزيادة الإهتمام به بين كل من المهتمين بالدراسات المحاسبية والاقتصادية والإدارية والقانونية، وبالرغم من أن الدافع وراء انتشار مفهوم حوكمة الشركات هو إنسجامه مع مصطلحي العولمة والخصوصية إلا أنه مازال محل إختلاف وعدم إتفاق بين الباحثين والأكاديميين والمهتمين بهذا المجال مما أدى إلى ظهور العديد

¹ شرد محمد أصيل، المراجعة الخارجية كآلية لتفعيل حوكمة الشركات في الجزائر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وحاكمة المؤسسات، جامعة محمد خيضر بسكرة السنة الجامعية 2015/2016، ص 6

² صالح حميداتو، علاء بقة، علاقة نظام المعلومات المحاسبي والمالي بحوكمة الشركات، الملتقى الدولي الخامس، دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي للمؤسسات بين تطبيق معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 7-8 ديسمبر 2001

من المصطلحات المستخدمة مثل حاكمية الشركات، الشركات الرشيدة، توجيه الشركات، الإدارة الرشيدة إلى غير ذلك، إلا أن المصطلح الأكثر استخداماً على الأقل في المجال الأكاديمي هو مصطلح حوكمة الشركات كمرادف قريب لمصطلح CORPORATE GOVERNANCE.¹

وعليه فإنه لم يتم تقديم تعريف واضح ومحدد لمصطلح حوكمة الشركات حيث يوجد العديد من التعاريف التي تناولت هذا المفهوم إذ أن كل مفهوم يعبر عن وجهة نظر معينة وفي ما يلي نقدم بعض التعاريف:

- "هي الإجراءات المستخدمة بواسطة ممثلي أصحاب المصلحة في المنظمة (مثلاً المساهمين...الخ) لتوفير إشراف على المخاطر ورقابة المخاطر التي تقوم بها الإدارة."²

كما يصف تقرير CADBURY عام 1992 حوكمة الشركات كما يلي:

"يعتمد إقتصاد دولة ما على ريادة وكفاءة الشركات، وهكذا فإن الفاعلية التي تؤدي بها مجالس الإدارات لمسؤولياتها تحدد الوضع التنافسي للدولة، وهذا هو جوهر أي نظام لحوكمة الشركات."³ وتواصل CADBURY في توثيق بسيط ومحكم في جملة صغيرة ولكنها شهيرة عملية الحوكمة كما يلي:

"حوكمة الشركات هي نظام بمقتضاه تدار الشركات وتراقب."⁴

- "حوكمة الشركات بشكل بسيط هي الإدارة الرشيدة للشركات لتقييم وتحسين الإطار القانوني والمؤسسي والتنظيمي للشركات من خلال توفير الإرشادات والمقترحات لبورصات الأوراق المالية والمستثمرين والشركات والأطراف الأخرى، وتتضمن حوكمة الشركات مجموعة من العلاقات بين الشركة ومجلس إدارتها وحملة الأسهم بها ومجموعة أصحاب المصالح الأخرى، كما توفر حوكمة الشركات الهيكل الذي يمكن من خلاله وضع أهداف الشركة وتقرير الوسائل اللازمة لبلوغ تلك الأهداف التي تكون في مصلحة الشركة ومساهميها، حيث تسهل عملية الرقابة الفعالة على الشركة."⁵

¹ يقي مسعود، دريس خالد، مداخل بعنوان دور حوكمة الشركات في تحقيق شفافية المعلومات المحاسبية لترشيد قرار الاستثمار، الملحق الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وأفاق، جامعة العربي بن مهيدي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 07_08 ديسمبر 2010، أم البواقي، ص 8

² طارق عبد العال حماد، دور الجامعات في نشر ثقافة الحوكمة في المجتمع ووضع آليات لمكافحة الفساد المالي والإداري، مصر، 2002، ص 267

³ نفس المرجع السابق، ص 267

⁴ طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات، المفاهيم، المبادئ، التجارب والمتطلبات، الطبعة الثانية، الدار الجامعية مصر، 2007، ص

11

⁵ أحمد علي خضر، حوكمة الشركات، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي مصر، 2014، ص 81

-تعريف MOERLAND: "يقصد بحوكمة الشركات مجموعة الآليات والإجراءات والقوانين والنظم والقرارات التي تضمن كلا من الانضباط، الشفافية والعدالة وبالتالي تهدف الحوكمة إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق تفعيل تصرفات إدارة الوحدة الاقتصادية فيما يتعلق باستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لديها بما يحقق أفضل منافع ممكنة لكافة الأطراف ذوي المصلحة وللمجتمع ككل".¹

-تعرف (Gabrielle O'Donovan) وهي أستاذة جامعية وريادية في العمل في كبرى الشركات العالمية وحوكمة الشركات "بأنها السياسات الداخلية التي تشمل النظام والعمليات والأشخاص والتي تخدم إحتياجات المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين، من خلال توجيه ومراقبة أنشطة إدارة الأعمال الجيدة مع الموضوعية والمساءلة والنزاهة، فالإدارة السليمة للشركات تعتمد على إلتزام السوق الخارجية والتشريعات بالإضافة إلى ثقافة تشمل ضمانات للسياسات والعمليات".²

-كما عرفت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OCED) على أنها "النظام الذي تستخدمه الشركة في عملية الإشراف والرقابة على عملياتها كما أنها تمثل النظام الذي يتم من خلاله توزيع الحقوق والمسؤوليات على مختلف الأطراف في الشركة بما في ذلك مجلس الإدارة والمديرين وحملة الأسهم وأصحاب المصالح الأخرى، كما أنها تحدد القواعد والإجراءات الخاصة باتخاذ القرارات التي تتعلق بالشركة وبذلك يتحدد الإطار العام الذي يتم من خلاله تحديد أهداف الشركة والوسائل التي تستخدم في تحقيق تلك الأهداف والرقابة عليها".³

- تعرف أيضا على أنها "مجموعة من الآليات التنظيمية التي لها تأثير على تحديد الصلاحيات والتأثير على قرارات القادة، بمعنى آخر من يحكم سلوكهم ويحدد فضاءهم التقديري".⁴

من خلال ما سبق من التعريفات يتضح لنا أن هناك معاني أساسية لحوكمة الشركات وهي:

- الإجراءات المستخدمة من طرف أصحاب المصلحة في الشركة لرقابة المخاطر التي تقوم بها الإدارة؛
- فعالية وكفاءة مجالس الإدارة في تأدية مسؤولياتهم؛
- نظام لمراقبة الشركات وإدارتها؛
- الإدارة الرشيدة للشركة؛

¹ Moerland.p.w , changing models of corporate governance in OECD countries , Macmillan press Ltd,2000.p23

² حوكمة الشركات <https://ar.wikipedia.org/wiki/>، تاريخ الاطلاع 16 جوان 2020

³ سامح محمد رضا رياض أحمد، دور حوكمة الشركات في تحسين التقارير المالية للحد من الأزمات المالية، المجلة العربية للإدارة، دورية إقليمية نصف شهرية تصدرها المنظمة العربية للتنمية والإدارة، جامعة الدول العربية، 2013، ص 9

⁴ DARINE BAKKOUR, études et synthèses « un essai de définition du concept de gouvernance », ES n° 2013-5, université de Montpellier, France, P 4

- مجموعة من الآليات والإجراءات والقوانين والقرارات التي تركز على الإنضباط والشفافية والعدالة؛
- تنظيم العلاقة بين الإدارة والأطراف ذوي المصلحة بالشركة؛
- تحديد المسؤوليات والحقوق للأطراف ذوي المصلحة بالشركة.

المطلب الثالث: أهمية حوكمة الشركات¹

من أهم مزايا تطبيق حوكمة الشركات هو تسهيل الحصول على التمويل (أسهم، سندات، إئتمان) وبتكلفة أقل، وزيادة الجذب للإستثمارات والشراكات الأجنبية، وتحسين درجة الثقة مع الأطراف المتعاملة مع الشركة وتقليل مخاطر الأزمات المالية للشركة والبنوك وللاقتصاد ككل، وتضييق الخناق على فساد المديرين والموظفين بالشركات وخارجها ودعم الدور الاجتماعي، كما أن حوكمة الشركات تعتبر كأصل من أصول الشركة.

أولاً: أهمية الحوكمة بالنسبة للمجتمع

تبرز أهمية حوكمة الشركات بالنسبة للمجتمع في تشجيع الإستثمار والتنمية المستدامة ومحاربة الفساد، وتشجيع التنافس، كما تشجع زيادة الإنتاجية والإبتكار، والعمل بكفاءة كما تحافظ على إستقرار وتنمية أسواق المال، وتشجع على قيام علاقات تتمتع بالشفافية بين أصحاب الأعمال.

ثانياً: أهمية الحوكمة بالنسبة للشركة والمستثمرين

حوكمة الشركات لها أهمية بالغة بالنسبة للمستثمرين وتظهر أساساً في العمل على تحسين أداء الشركات، وتقليل تكلفة رأس المال، وتحسين السمعة والإستراتيجية، وتبني علاقات قوية بين أصحاب المصلحة، وتحمي حقوق المستثمرين، كما تقوم بتخفيف آثار المخاطر، وتقوم على زيادة السيولة.

ثالثاً: أهمية الحوكمة بالنسبة للاقتصاد

كما أن لحوكمة الشركات أهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية نلخصها في النقاط التالية:

- تقوم حوكمة الشركات بتقديم الضمانات والطمأنينة للمستثمرين وحملة الأسهم لتحقيق عائد مناسب لإستثماراتهم مع العمل على حماية حقوقهم؛

¹ أحمد علي خضر، مرجع سابق، ص ص 180-187 بتصرف

- تطبيق حوكمة الشركات يؤدي لتعظيم القيمة السوقية للشركة ويدفع عجلة التنمية الاقتصادية للبلاد؛
- تقوم على إحداث التوافق بين العمليتين الإدارية والتمويلية لتشجيع جذب مزيد من الإستثمارات للشركة من خلال توفير الحماية لكبار المقرضين والمساهمين وضمان عوائد كبيرة لإستثماراتهم؛
- حوكمة الشركات تؤدي لزيادة التنافسية خاصة في ظل العولمة وإزالة الحواجز التجارية وتزايد حركة إنتقال رؤوس الأموال؛
- كما تبرز أهمية حوكمة الشركات عند تطبيق نظام الخصخصة (privatisation) فهي مهمة لضمان كفاءة عمليات الخصخصة وتوجيهها إلى الاستخدام الأمثل وضمان حقوق المستثمرين؛
- تساعد حوكمة الشركات على تجنب الإنهيارات المالية وتساعد على إستقرار الأسواق المالية.

المطلب الرابع: أهداف حوكمة الشركات

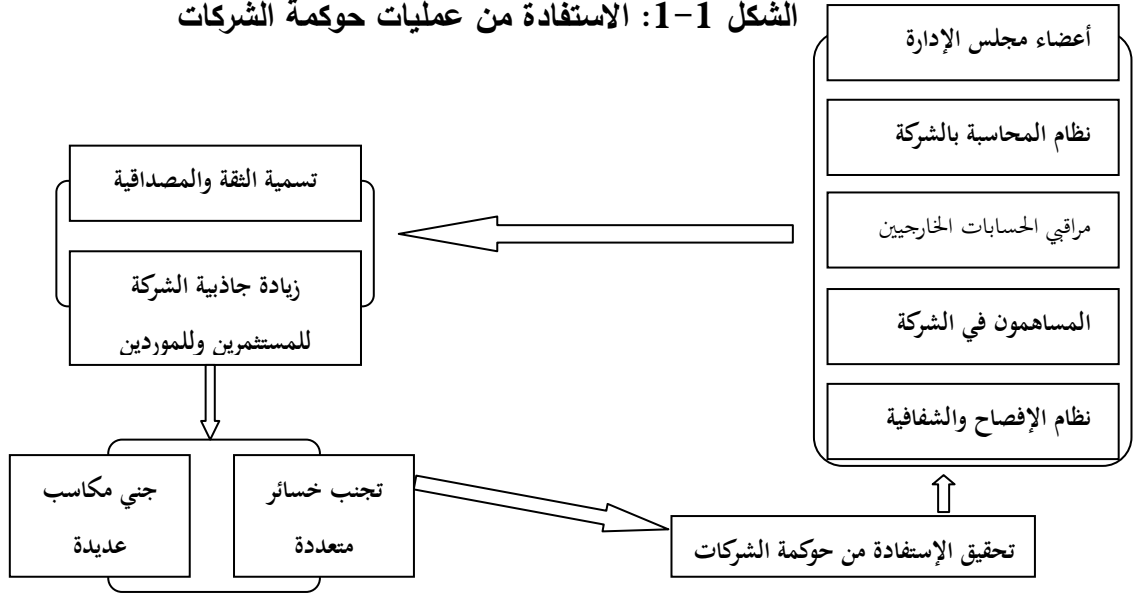
- تهدف قواعد الحوكمة إلى ضبط وتوجيه الممارسات الإدارية والمالية والفنية واحترام الضوابط والسياسات المرسومة وذلك من خلال ما يلي:¹
- ضمان الشفافية والإفصاح وتحسين مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
 - ضمان تطبيق معايير محاسبية سليمة لمنع الفساد الإداري والفساد؛
 - توفير حماية المساهمين ومنع تضارب الأهداف وتنازع السلطات وتعظيم المصالح المتبادلة؛
 - ضمان وجود قوانين وتشريعات وإجراءات واضحة ودقيقة تبين كيفية وتوقيت إجراءات خصخصة الشركات؛
 - تنمية الإدخار وتشجيع الإستثمار المحلي والأجنبي وتعظيم الربحية وخلق المزيد من فرص العمل؛
 - ضمان الحفاظ على حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين؛
 - تشجيع نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية ومساعدته في الحصول على التمويل؛
 - الإلتزام بأحكام القانون والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي وتخفيض تكلفة التمويل؛
 - وجود هياكل إدارية متكاملة تضمن محاسبة الإدارة أمام المساهمين وأصحاب المصالح؛

¹ عدنان قباجة، مهند حامد، ابراهيم الشقافي، تعزيز حوكمة الشركات في فلسطين، ورقة عمل، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) مؤسسة مستقلة غير ربحية متخصصة في الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، 2008، ص 32

- مراعاة مصالح العمل والعاملين وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات بما يضمن تعزيز الرقابة والضبط الداخلي.

مما سبق يتضح أن حوكمة الشركات تسمح بخلق الثقة بين المتعاملين في زمن الانهيارات والفضائح المالية، وتمكن خاصة المستثمرين والمؤسسين من الحصول على وسائل تقوم حقيقة بالرقابة على إدارة أصولهم الموزعة على عدة محافظ وشركات، وتؤدي إلى تعظيم المنافع وزيادة إستفادة الشركات من خلال توضيح المسؤوليات والواجبات والمهام الخاصة بالأطراف ذات الصلة.¹

الشكل 1-1: الاستفادة من عمليات حوكمة الشركات



المصدر: محسن أحمد الخضير، نقلا عن، شراد محمد أصيل، المراجعة الخارجية

كآلية لتفعيل مبادئ حوكمة الشركات في الجزائر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وحاكمة المؤسسات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية 2015/2016

المبحث الثاني: خصائص، مبادئ وركائز حوكمة الشركات.

تتسم الحوكمة بمجموعة من الخصائص تسعى المنشأة إلى تحقيقها أثناء تطبيق نموذج الحوكمة لديها كالإنضباط والشفافية والعدالة ولتحقيق هذه الخصائص تركز الحوكمة على مجموعة ركائز ومبادئ يأتي فيما يلي تفصيلها.

المطلب الأول: خصائص حوكمة الشركات.

¹ هوام جمعة، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات، آفاق) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، ديسمبر 2010، ص 14

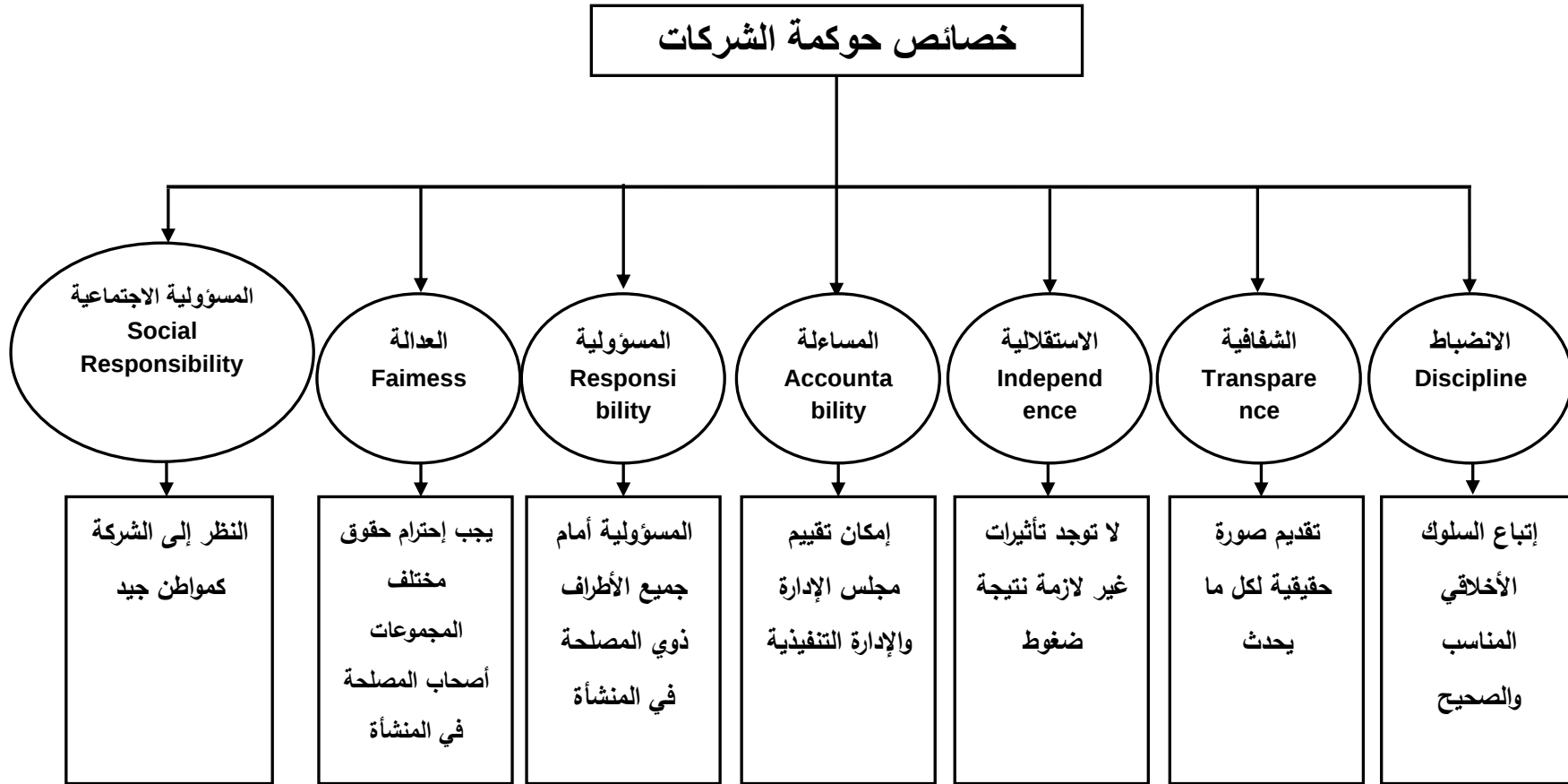
إن الحوكمة الجيدة تستدعي توفر الخصائص التالية¹:

- الإنضباط: أي اتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح؛
- الشفافية: أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث؛
- الإستقلالية: أي لا توجد تأثيرات وضغوط غير لازمة على العمل؛
- المساءلة: أي إمكانية تقدير وتقييم أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية؛
- المسؤولية: أي وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المنشأة؛
- العدالة: أي يجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في المنشأة؛
- المسؤولية الإجتماعية: أي النظر إلى الشركة كمواطن جيد.

ويمكن تلخيص هذه الخصائص في الشكل الموالي:

¹ طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات، المفاهيم، المبادئ، التجارب والمتطلبات، مرجع سابق، ص 4

الشكل 1-2: خصائص حوكمة الشركات



المصدر: طارق عبد العال حماد - حوكمة الشركات المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات - الطبعة الثانية، الدار الجامعية مصر، 2007، ص 25

المطلب الثاني: مبادئ حوكمة الشركات

لقد حرصت العديد من الدول عن طريق حكوماتها والمؤسسات الدولية والمؤسسات المالية كبرصات الأوراق المالية على إصدار مجموعة من المبادئ التي تضمن التطبيق السليم للحوكمة وعلى رأسها صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD).

أولاً: المبادئ العشرة لضمان فعالية حوكمة الشركات¹

- تفعيل رقابة أصحاب المصلحة على أعمال المنشأة؛
- ضمان تقارير للإستخدام العام، ملائمة وموثوقة وكافية؛
- تجنب السلطة المطلقة في الإدارة العليا في المنشأة؛
- تكوين متوازن لمجلس الإدارة؛
- ضمان وجود عناصر قوية ومستقلة بمجلس الإدارة؛
- وجود مجلس إدارة قوي ومشارك بفعالية؛
- ضمان فعالية الرقابة على الإدارة من قبل مجلس الإدارة؛
- ضمان الكفاءة والالتزام؛
- تقدير ورقابة المخاطر؛
- تواجد قوي للمراجعة.

ثانياً: مبادئ منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD)²

أصدرت هذه المبادئ سنة 1999 ثم عدلت في 22 أبريل 2004 والتي وافق عليها جميع الدول الأعضاء بالمنظمة والتمثلة في:

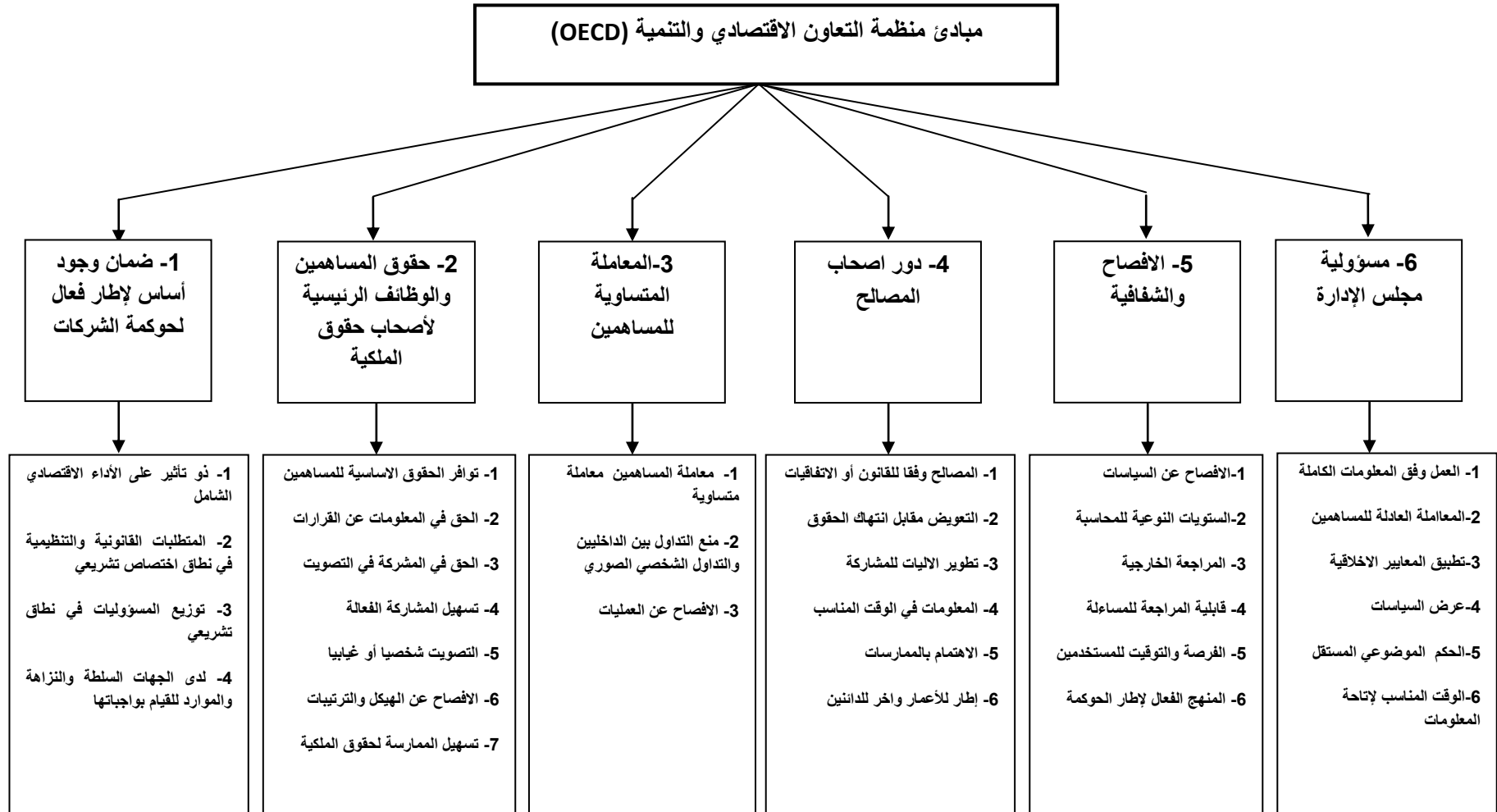
- 1- إرساء أسس نظام حوكمة الشركات الفعال: وذلك بالمساهمة في شفافية وكفاءة السوق، وتكون متوافقة مع سيادة القانون وتحدد بوضوح توزيع المسؤوليات والصلاحيات بين الهيئات المسؤولة عن رصد وتنظيم وتنفيذ النصوص.
- 2- حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لحاملي رأس المال: وذلك بحماية حقوق المساهمين وتسهيل ممارستها.
- 3- المعاملة العادلة للمساهمين: ضمان المعاملة العادلة لجميع المساهمين، بما في ذلك المساهمين الأقلية والأجانب حيث يجب أن يكون جميع المساهمين قادرين على الحصول على تعويض في حالة أي إنتهاك لحقوقهم.

¹ طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات، المفاهيم، المبادئ، التجارب والمتطلبات، مرجع سابق ص ص 30، 31

2 DARINE BAKKOUR, Op cit, p 9

- 4- دور مختلف أصحاب المصلحة في حوكمة الشركات: التعرف على حقوق أصحاب المصلحة كما يحددها القانون أو بالإتفاق المتبادل، وتشجيع التعاون الفعال بين الشركات وأصحاب المصلحة المختلفة لخلق الثروة، وضمان إستدامة الأعمال ماليا.
 - 5- الشفافية ونشر المعلومات: وذلك بضمان نشر معلومات دقيقة عن جميع المسائل المهمة والمتعلقة بالشركة، لا سيما الوضع المالي، والنتائج، وحملة الأسهم في هذه الشركات.
 - 6- مسؤوليات مجلس الإدارة : ضمان الإدارة الإستراتيجية للشركة والمراقبة الفعالة للإدارة من قبل مجلس الإدارة، وكذلك مسؤولية وولاء مجلس الإدارة مقابل الشركة ومساهميها.
- ويمكن تلخيص مبادئ الحوكمة حسب (OECD) في الشكل الموالي:

الشكل 1-3 مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)



المصدر: محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد الإداري، الطبعة الأولى، الدار الجامعية مصر، 2006، ص 414

المطلب الثالث: ركائز حوكمة الشركات.¹

من أجل دعم الأداء الإقتصادي والقدرة على المنافسة على المدى الطويل، يجب تحسين الأداء من خلال أهداف الحوكمة ولتحقيق هذه الأهداف لابد لها من ركائز تتمثل في ما يلي:

أولاً: السلوك الأخلاقي

- الالتزام بالأخلاقيات الحميدة؛
- الالتزام بقواعد السلوك المهني الرشيد؛
- التوازن في تحقيق مصالح الأطراف المرتبطة بالمنشأة؛
- الشفافية عند تقديم المعلومات؛
- القيام بالمسؤولية الاجتماعية والحفاظ على بيئة نظيفة.

ثانياً: الرقابة والمساءلة

تفعيل أدوار أصحاب المصلحة في نجاح المنشأة من خلال:

- وجود أطراف رقابية عامة مثل هيئة سوق المال، البورصة، البنك المركزي في حالة البنوك؛
- وجود أطراف رقابية مباشرة، المساهمون، مجلس الإدارة، المراقبون الداخليون والخارجيون؛
- وجود أطراف أخرى، الموردون، العملاء، المستهلكون، المودعون، المقرضون.

ثالثاً: إدارة المخاطر

- وضع نظام لإدارة المخاطر؛
- الإفصاح وتوصيل المخاطر إلى المستخدمين وأصحاب المصلحة.

يظهر لنا مما سبق أن أساس نجاح المنشأة أو الشركة يكمن في إرساء أسس حوكمة الشركات الفعال من خلال إعتناء خصائصها وإتباع مبادئها وتحقيق أهدافها من خلال ركائزها، مما يعزز الثقة بين إدارة الشركة والأطراف ذوي المصلحة، والذي من شأنه أن يقضي على الغش والتلاعبات داخل الإدارة من جهة والحفاظ على مصالح الأطراف ذوي العلاقة بالشركة من جهة أخرى.

¹ طارق عبد العال حماد، دور الجامعات في نشر ثقافة الحوكمة في المجتمع ووضع آليات لمكافحة الفساد المالي والإداري، مرجع سابق، ص 49

المبحث الثالث: محددات وآليات حوكمة الشركات

حتى تتمكن الشركات والدول من الاستفادة من مزايا تطبيق مفهوم حوكمة الشركات وحتى يتحقق الهدف الرئيسي لنظام الحوكمة والمتمثل في إرساء مبادئها بفعالية، يجب أن تتوفر مجموعة من المحددات داخلية وخارجية، ولتتم عملية الرقابة لابد من وجود جملة من الآليات الداخلية والخارجية والتي من خلالها يمكن الحكم على مدى جودة نظام الحوكمة.

المطلب الأول: محددات حوكمة الشركات

لضمان التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات يجب أن تتوفر مجموعة من المحددات الداخلية والخارجية.

أولاً: المحددات الداخلية

وتشتمل على القواعد والأساليب التي تطبق داخل الشركات والتي تتضمن وضع هياكل إدارية سليمة توضح كيفية إتخاذ القرارات داخل الشركات وتوزيع مناسب للسلطات والواجبات بين الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات مثل مجلس الإدارة والإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح، وذلك بالشكل الذي لا يؤدي إلى وجود تعارض في المصالح بين هؤلاء الأطراف بل يؤدي إلى تحقيق مصالح المستثمرين على المدى الطويل.¹

ثانياً: المحددات الخارجية

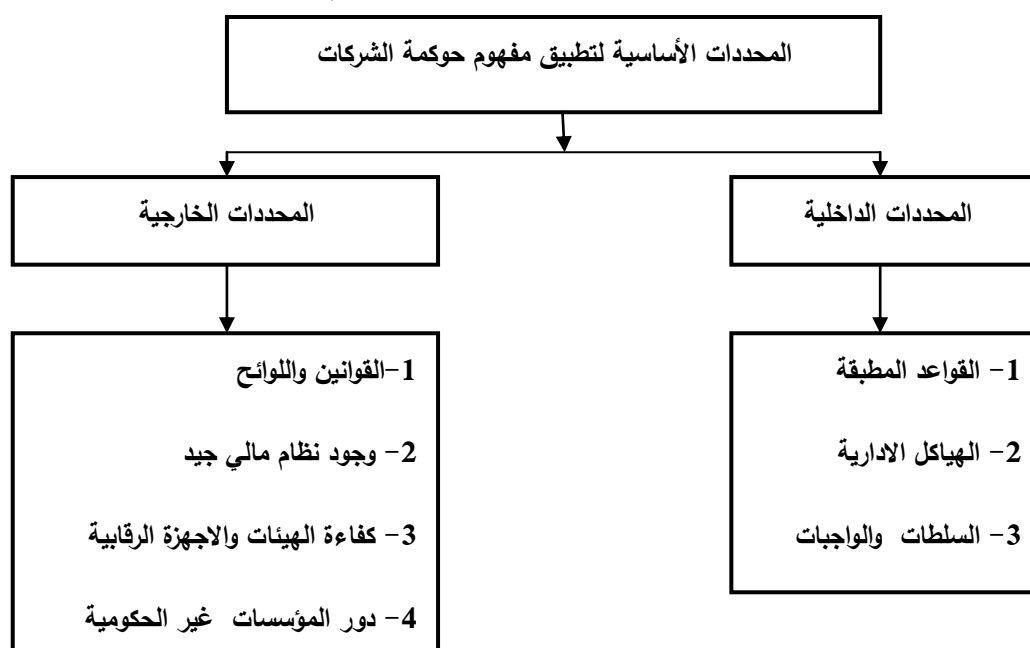
وتشير إلى المناخ العام للإستثمار في الدولة، وترجع أهمية وجود المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص وتتمثل المحددات الخارجية فيما يلي:²

- القوانين واللوائح التي تنظم العمل بالأسواق مثل قوانين الشركات وقوانين سوق المال والقوانين المتعلقة بالإفلاس وأيضا القوانين التي تنظم المنافسة والتي تعمل على منع الإحتكار؛
- وجود نظام مالي جيد بحيث يضمن توفير التمويل اللازم للمشروعات بالشكل المناسب والذي يشجع الشركات على التوسع والمنافسة الدولية؛

¹ محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة)، مرجع سابق، ص 20
² أمينة فداوي، دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية، دراسة عينة من الشركات الفرنسية المسجلة بمركز 250 (س-ب-ف) أطروحة دكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية، جامعة باجي مختار عناية، 2014/2013 ص 57

- كفاءة الهيئات والأجهزة الرقابية مثل هيئات سوق المال والبورصات وذلك عن طريق إحكام الرقابة على الشركات والتحقق من دقة وسلامة البيانات والمعلومات التي تنشرها وأيضاً وضع العقوبات المناسبة والتطبيق الفعلي لها في حالة عدم إلتزام الشركات؛
- دور المؤسسات غير الحكومية في ضمان إلتزام أعضائها بالنواحي السلوكية والمهنية والأخلاقية والتي تضمن عمل الأسواق بكفاءة، وتتمثل هذه المؤسسات غير الحكومية في جمعيات المحاسبين والمراجعين ونقابات المحامين على سبيل المثال.

الشكل 1-4 المحددات الأساسية لتطبيق مفهوم حوكمة الشركات



المصدر: محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري،

الطبعة الأولى، الدار الجامعية مصر، الطبعة الأولى، ص 19

المطلب الثاني: آليات حوكمة الشركات

يقصد بآليات حوكمة الشركات حسب التميمي " الطرق والأساليب التي تستخدم للتعامل مع مشاكل الوكالة التي تنشأ بين الإدارة وحملة الأسهم عموماً، وبين الأقلية من حملة الأسهم وبين الأغلبية المسيطرة منهم".¹

حيث يمكن القول أن هناك شبه إجماع بين جميع المختصين في حوكمة الشركات على تقسيم الآليات إلى قسمين آليات داخلية وأخرى خارجية وهي كما يلي:

¹ أمينة فداوي، دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية، مرجع سابق ص 60

أولاً: الآليات الداخلية

تسلط آليات حوكمة الشركات الداخلية الضوء على أنشطة وفعاليات الشركة، وذلك باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة حيث يمكن تقسيمها إلى ما يلي:

1- مجلس الإدارة : إن بناء مجلس إدارة فعال يعتبر نقطة البداية في التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات، فوجود مجلس إدارة فعال يضمن الحفاظ على إستمرارية ذلك التطبيق والسعي الدائم لتطويره لكي يتلائم مع المتغيرات التي تحدث في بنية الأعمال، كما يجب أن نلاحظ أن هناك العديد من العوامل المهمة التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند بناء مجلس إدارة فعال مثل تحديد الحجم الأمثل للمجلس والذي يعتمد على حجم الشركة وحجم عملياتها وطبيعة بيئة الأعمال التي تعمل بها، ومدى توافر الأعضاء القادرين على تولي مسؤوليات المجلس ومدى توافر الوقت لديهم وخصوصاً الأعضاء غير التنفيذيين المستقلين، وأيضاً توافر المهارات المهنية اللازمة لقيام كل عضو بأداء واجباته ومسؤولياته، وفي ظل مفهوم حوكمة الشركات فإن مجلس الإدارة سوف يقوم بصفة محددة نيابة عن المستثمرين بوضع الخطة الاستراتيجية التي تعكس أهدافها ومساءلة المديرين التنفيذيين ومحاسبتهم عن أدائهم لتحقيق تلك الأهداف، وتحقيق مصالح المستثمرين، وبالتالي فإن الحوكمة الجيدة للشركة تؤدي عن طريق المحاسبة أمام مجلس الإدارة إلى أداء إقتصادي أفضل وبالتالي يؤدي إلى تحسين قدرة الشركة على إنتاج الثروة، ولكي يتمكن مجلس الإدارة من القيام بمهامه في التوجيه والمراقبة يلجأ إلى تأليف مجموعة من اللجان نذكر منها:¹

أ- لجنة المراجعة: تعرف على أنها هي لجنة منبثقة من مجلس إدارة الشركة وتقتصر عضويتها على الأعضاء غير التنفيذيين أو غالبيتها من الأعضاء غير التنفيذيين، ومسؤوليتها يجب أن تشمل مراجعة المبادئ والسياسات المحاسبية المطبقة داخل الشركة والإجتماع بالمراجع الخارجي ومناقشته حول نتيجة عملية المراجعة وأيضاً التأكيد على ملائمة نظم الرقابة المالية بالشركة.

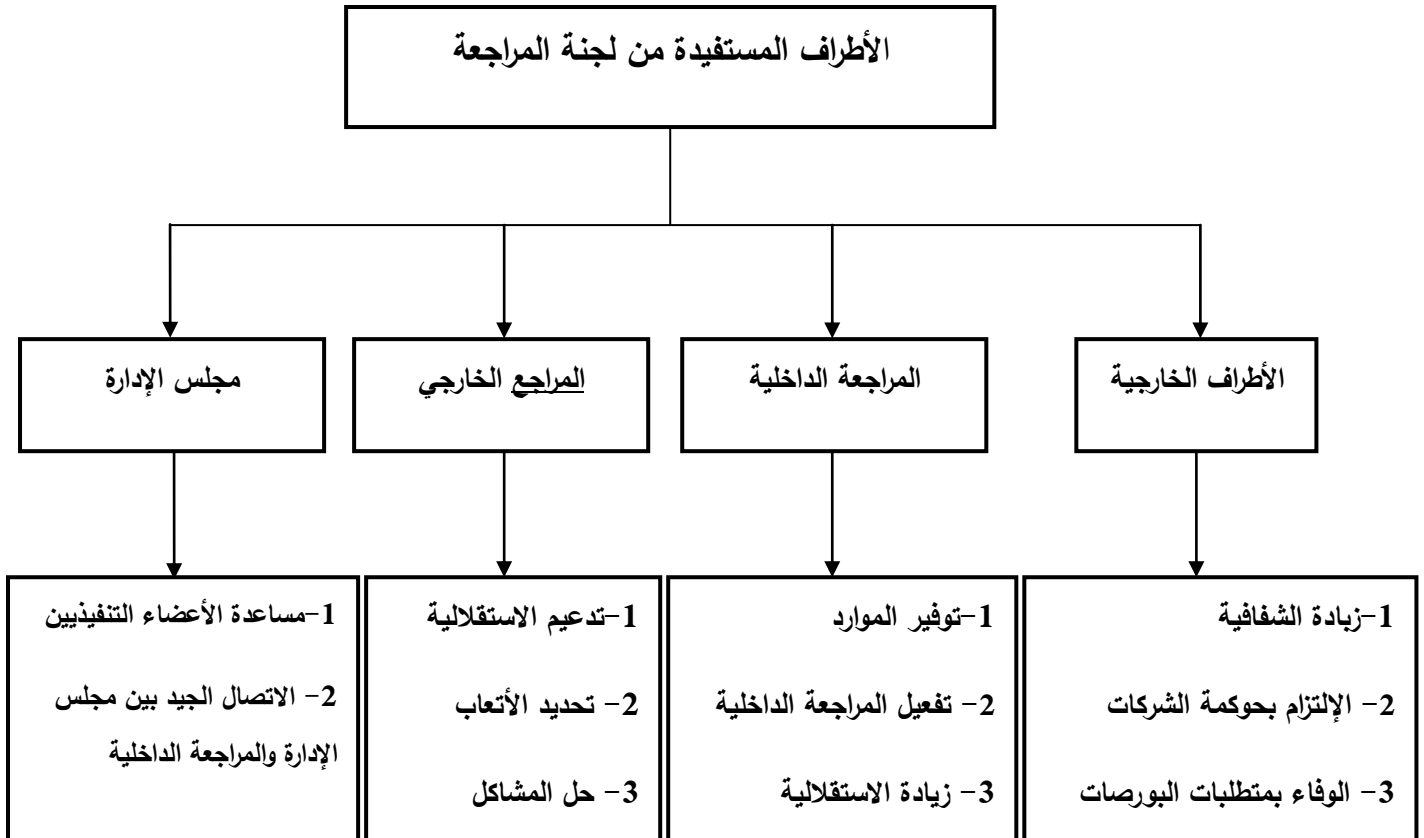
ويرجع سبب إنشاء لجان المراجعة نتيجة لتنوع وضخامة الأعمال التي يقوم بها مجلس الإدارة، ولعل الحافز من إنشائها يرجع إلى المنافع المتوقعة منها والتي يمكن أن تقدمها إلى جميع الأطراف مثل مجلس الإدارة، والمراجع الخارجي والداخلي، والمساهمين، وأصحاب المصالح ومن ناحية أخرى فإن وجود لجنة المراجعة بما لديها من إستقلالية وخبرة سوف يؤدي إلى تحسين الإتصال بين مجلس الإدارة وقسم المراجعة الداخلية داخل الشركة بل وأكثر من

¹ محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية الاسكندرية مصر، 2008، ص ص 29، 30

ذلك تقوم لجنة المراجعة بتقديم الحلول المناسبة لمجلس الإدارة والتي تؤدي إلى تفعيل الدور الرقابي والإشرافي له تجاه وظيفة المراجعة الداخلية.

والشكل التالي يوضح الأطراف المستفيدة من لجنة المراجعة

الشكل 1-5 الأطراف المستفيدة من لجنة المراجعة



المصدر: محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الطبعة

الأولى، الدار الجامعية مصر، 2008، ص 145

ب- **لجنة التعيينات والحوكمة:** لجنة التعيينات والحوكمة يجب أن تتكون من عدد من الأعضاء لا يقل عن ثلاثة ولا يزيد عن ستة من أعضاء مجلس الإدارة غيرالتنفيذيين المستقلين ويتم تعيينهم عن طريق الإدارة والذي يختار عضو منهم لكي يقوم بمهام رئيس اللجنة والتي تقوم بالمهام التالية¹:

¹ محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة)، مرجع سابق، ص ص 133-135

- تحديد ودراسة الأشخاص المتوقع ترشيحهم لمنصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب العضو المنتدب؛
- تقوم بتقديم اقتراحات وتوصيات خاصة بالأفراد المرشحين لعضوية مجلس الإدارة، كما تقوم بدراسة وتقييم المرشحين الذين يتم ترشيحهم من قبل المستثمرين ويجب أن تكون هذه الترشيحات مدعمة بالخبرات والشهادات المتوفرة لدى المترشح؛
- مسؤولة عن مراجعة وإدارة الإرشادات الخاصة بتطبيق قواعد حوكمة الشركات وإمداد مجلس الإدارة بالتوصيات الخاصة بتطوير وتحديث تلك الإرشادات؛
- مسؤولة عن مراجعة قواعد السلوك المهني كما تقوم بفحص التقييم الذاتي الخاص بأعضاء المجلس وأعضاء لجنة المكافأة والمديرين التنفيذيين، كما يجب عليها القيام بإجراء تقييم ذاتي لأدائها وذلك على أساس سنوي بهدف تحديد ما إذا كانت تقوم بمسؤولياتها بفعالية.

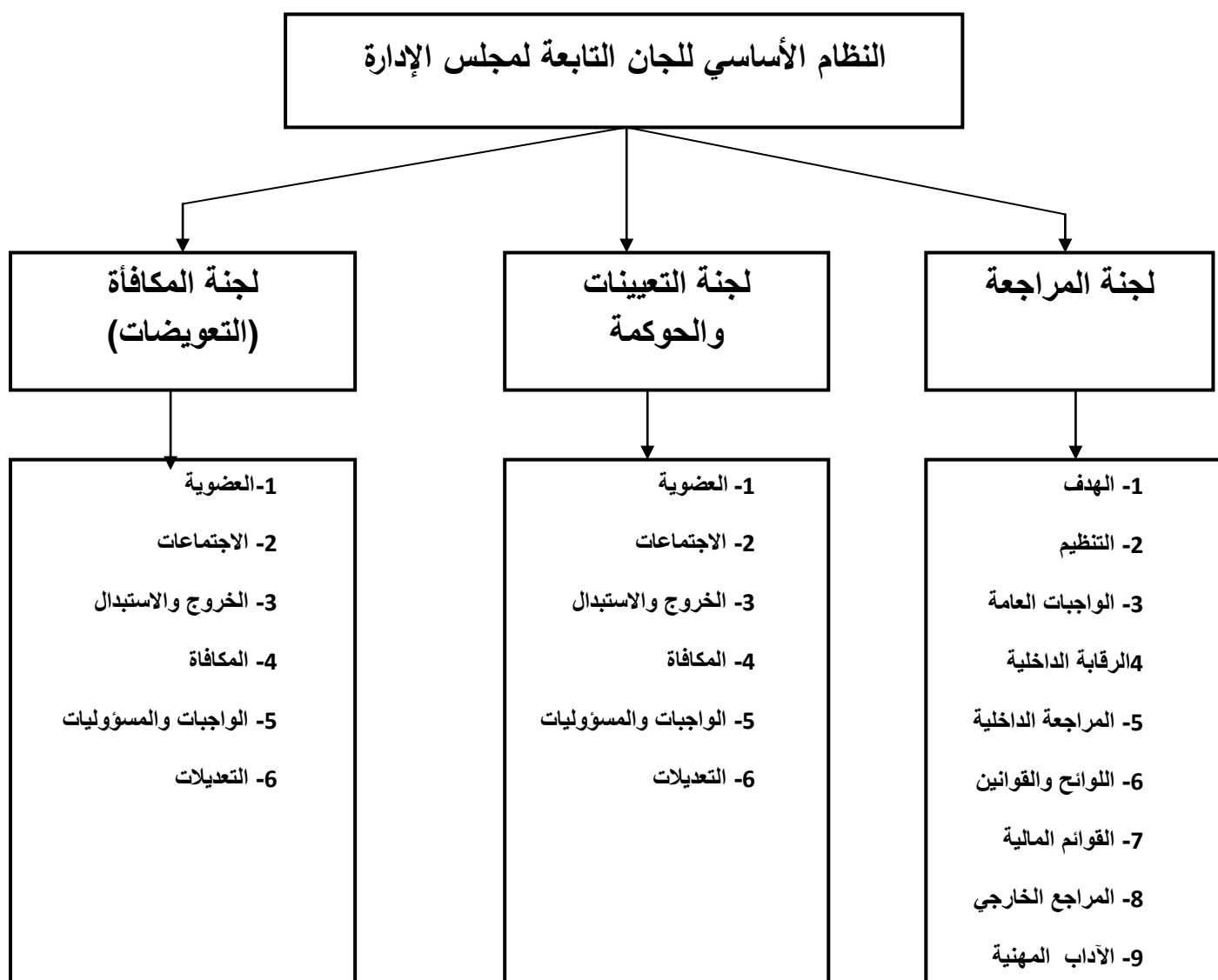
ج- لجنة المكافأة (التعويضات): تتكون لجنة المكافأة من أعضاء مجلس الإدارة لا يقل عددهم عن ثلاثة أعضاء ولا يزيد عن ستة من أعضاء غير تنفيذيين ومستقلين يتم تعيينهم عن طريق مجلس الإدارة وتقوم اللجنة باختيار أحد أعضائها لكي يقوم بمهام رئيس اللجنة وتوكل لها المهام التالية¹:

- تقوم اللجنة بمراجعة وإعتماد الأهداف المرتبطة بمكافأة العضو غير المنتدب والقيام بتقييم أدائه في ضوء تلك الأهداف، وتقوم أيضا بمراجعة وإعتماد المكافأة الخاصة بباقي المديرين التنفيذيين،
- تقوم بمراجعة وإعتماد الخطط الخاصة بالحوافز التي يحصل عليها كبار المديرين التنفيذيين بالشركة،
- يجب على اللجنة وبصفة دورية كل عام القيام بمراجعة واجباتها ومسؤولياتها التي يتم ذكرها في النظام الأساسي الخاص بها وإعطاء التوصيات لمجلس الإدارة بشأن تعديلها إذا لزم الأمر، كما يجب عليها أيضا القيام بإجراء تقييم ذاتي لأدائها وذلك على أساس سنوي بهدف تحديد ما إذا كانت تقوم بمسؤولياتها بفعالية.

والشكل التالي يلخص هيكل اللجان التابعة لمجلس الإدارة:

¹ نفس المرجع السابق ص 136-137

الشكل 1-6 النظام الأساسي للجان التابعة لمجلس الإدارة



المصدر: محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الطبعة الأولى، الدار الجامعية مصر، 2008، ص 127.

2- التدقيق الداخلي: تعرف "bertin" التدقيق الداخلي هو نشاط مستقل وموضوعي يمنح المنظمة درجة عالية من التأكد والتحكم في عملياتها، يقدم لها المشورة لتحسينها والمساعدة في خلق قيمة مضافة. أيضا يساعد المنظمة على تحقيق أهدافها من خلال التقييم عن طريق منهجية منظمة، و كذلك إدارة المخاطر والرقابة ويساعد حوكمة الشركات في تقديم مقترحات لتعزيز الكفاءة¹

كما عرفه معهد المدققين الداخليين (IIA) سنة 1999، على أنه: "نشاط توكيد وإستشارة مستقل وموضوعي الهدف منه إضافة قيمة وتحسين عمليات المنظمة وهو يساعد المنظمة على تحقيق أهدافها عن طريق ايجاد منهج منضبط ومنظم لتقييم وتحسين فعالية عمليات المخاطر والرقابة والحوكمة."²

وفي هذا السياق يعرفه (ARCHAMBEAULT) " تؤدي وظيفة التدقيق الداخلي دورا مهما في عملية الحاكمية، إذ أنها تعزز هذه العملية، وذلك بزيادة قدرة المواطنين على مساءلة الشركة، حيث يقدم المدققون الداخليون من خلال الأنشطة التي ينفذونها بزيادة المصداقية، العدالة، تحسين سلوك الموظفين، العاملين في الشركات المملوكة للدولة وتقليل مخاطر الفساد الإداري والمالي."³

فقد أكدت لجنة كاديري على أهمية مسؤولية المدقق الداخلي في منع وإكتشاف الغش والتزوير، ولتحقيق هذه الوظيفة لأهدافها يجب أن تكون مستقلة وتنظم بشكل جيد، وتستند إلى تشريع خاص.⁴

¹ Elisabeth BERTIN, Audit interne enjeux et pratique internationale, eyrolles éditions d'organisation, France, 2007, P 21

² طارق عبد العال حماد، دور الجامعات في نشر ثقافة الحوكمة في المجتمع ووضع آليات لمكافحة الفساد المالي والإداري، مرجع سابق، ص 282

³ Archambeault, Deborah S، نقلا عن محمد عبد الله حامد العبدلي، أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على جودة التدقيق الداخلي للشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، رسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة ماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012، ص 27

⁴ حامد نور الدين، سامي فطيمة، دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري للقطاع الخاص الجزائري، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، يومي 6 و 7 ماي 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 7

ثانيا: الآليات الخارجية:¹

جمع آليات الحوكمة الخارجية عناصر مختلفة من البيئة الخارجية للمجتمع مما يساعد على التقليل من الأعمال الانتهازية للمديرين ومن بين هذه الآليات نذكر ما يلي:

1- منافسة سوق المنتجات: إن وجود المنافسة في سوق المنتجات يشكل آلية الحوكمة الأساسية في سوق المنتجات لأفعال وقرارات المديرين، مهما كانت إما الشركات الكبرى أو الشركات الصغيرة والمتوسطة، فإن الشركات التي لا يمكن أن تظل قادرة على المنافسة في تطوير منتجاتهم وخدماتهم يمكن أن تفقد بسهولة الموقف الذي تشغله في سوق المنتجات وتقلص في النهاية، أيضا فوجود القوة التنافسية في سوق المنتجات في حد ذاته آلية تجبر المديرين على الانضباط من أجل إتخاذ القرارات المثلى للمنظمة التي يديرونها لضمان لها الاستمرارية والتطور.

2- نظام حماية المستثمر القانوني: ينص النظام القانوني في الدول على قوانين ولوائح لحماية حقوق المستثمرين ضد المصادرة، ووجود مثل هذه القوانين يؤدي إلى الانضباط في سلوك المديرين عن طريق الحد من الإجراءات الانتهازية عندما تؤدي مثل هذه الإجراءات إلى مصادرة المستثمرين، حيث عرف كل الهيكل القانوني على أنه مجموعة القوانين التي تحمي المستثمرين ويشيرون إلى أن وجودها لا يكفي لأن تكون إجراءات تأديبية، إذ ترتبط فعالية الحوكمة هذه بتعزيز هذه القوانين من خلال التوبيخ الممنوح للمطلعين الذين يعرقلون القوانين القائمة.

3- سوق إستحواذ الشركات: سوق الاستحواذ هي آلية نشطة للغاية في الدول التي تكون فيها الأوراق المالية سائلة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، ومن أجل التعرف على الأهداف يراقب المشترون عن كثب الشركات ذات الأداء الضعيف، عندما يتدهور أداء الشركة يمكن للمشتريين الاستفادة من معاملة إقتناء أقل تكلفة، إذ لا تنطبق هذه الآلية بشكل عام على الشركات الصغيرة والمتوسطة عند ترسيخ سيطرة المساهمين، ومع ذلك عندما تكون الهياكل المملوكة من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تتميز بالعديد من المساهمين الذين يمتلكون أسهم متساوية في رأس المال أو عندما تدق ساعة الخلاف يمكن أن تكون هذه الشركات أيضا أهداف محتملة.

4- السوق التنفيذي: السوق النشطة للمديرين التنفيذيين عامل آخر يحفز المديرين على توجيه الأنشطة التي تسهم في نمو المجتمع، في الواقع في سوق نشط من مصلحة المديرين عدم

¹ Francois Brouard-Jackie Divitd-«Identificatio des mecanismes de governance applicable aux PME» communication presentee lois du CIFE PME 2008. congres internationale finophone en entrepreneuriat et PME LOUVRAN –LA NEUVE Belgique 28 au 31 oct 2008 p.p 6-8

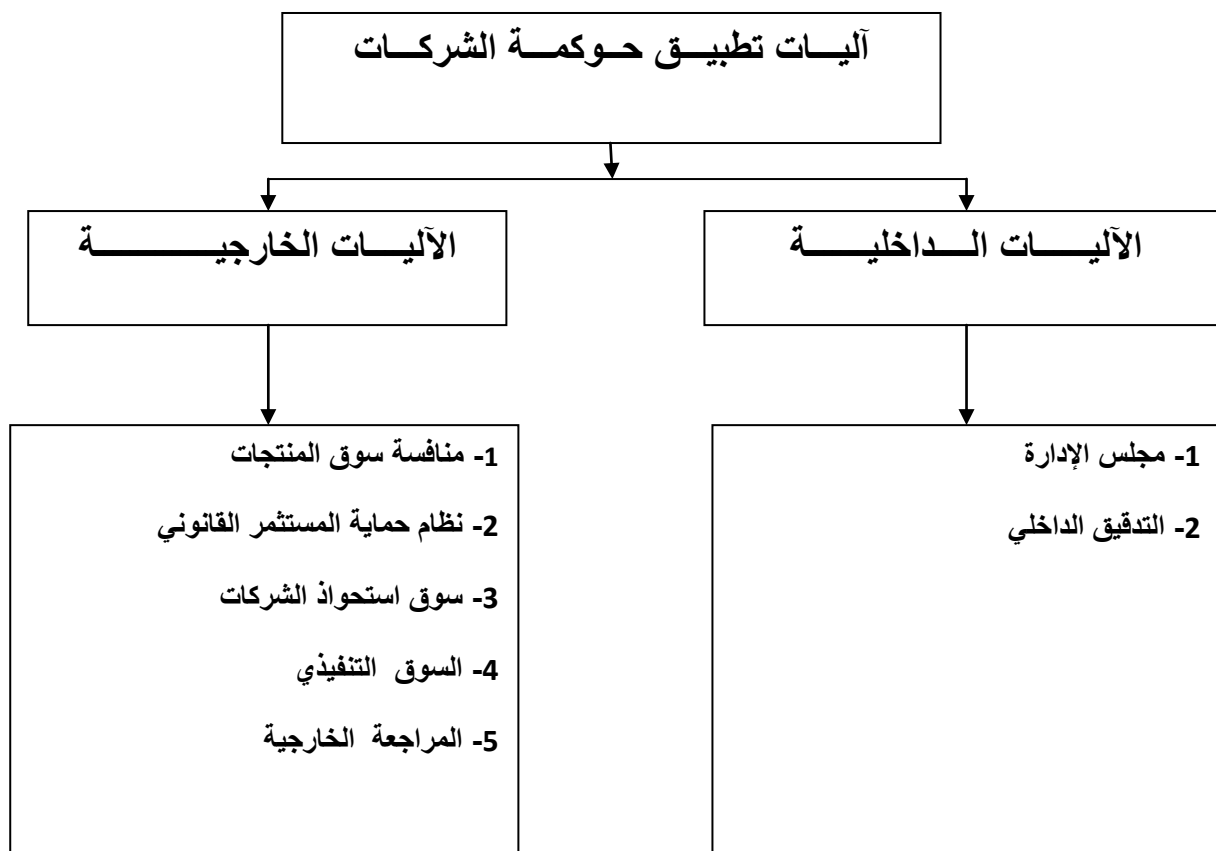
الإضرار بالأداء الجيد للشركات من أجل التبيين لأصحاب العمل المحتملين صفاتهم الإدارية، وبالتالي فإن أداؤهم سيؤثر على فرصتهم للوظائف المستقبلية، وسيكون لديهم دافع للحد من سلوكياتهم الإنتهازية وإتخاذ القرارات المثلى لخلق قيم للمساهمين، عندما يكون مديروالشركات الصغيرة والمتوسطة مستقلين عن المساهمين يمكن لسوق المديرين التنفيذيين أن تشكل آلية حوكمة فعالة بوجود سوق تنافسية للقادة المؤهلين للمناصب الادارية، وفي بعض الشركات يحفز مديري هذه الشركات إدارة الأنشطة بشكل جيد وفقا لتوقعات المساهمين، لذا يخشى المديرون أن يتم إستبدالهم بسهولة إذا فشلوا في قيادة الشركات وفقا لأهداف المساهمين، لذلك سيديرون الشركات على النحو الأمثل للحفاظ على مناصبهم.

5- المراجعة الخارجية: وهي التي تتم بواسطة جهة خارجية مستقلة تماما عن المؤسسة والمتمثلة في المراجع الخارجي، ونتيجة لما يقوم به هذا الأخير من إضفاء الثقة والمصادقية على المعلومات المحاسبية والمالية وذلك من خلال قيامه بإبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها المؤسسات الاقتصادية من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده ومرفق بالقوائم المالية، فإن دور المراجعة الخارجية أصبح جوهري وفعال في مجال حوكمة الشركات لأنه يحد من التعارض بين الملاك وإدارة الوحدة الاقتصادية (القضاء على مشكل الوكالة) كما أنه يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات (بين المسييرين والملاك) ويحد من مشكلة الإنحراف الأخلاقي في الوحدة الاقتصادية.¹

والشكل التالي يمثل آليات حوكمة الشركات:

¹ قروني أسامة، اثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المالية والإفصاح المالي،دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية لولاية ورقلة وغرداية،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، السنة الجامعية 2014/2015، ص 13

الشكل 1-7 آليات تطبيق حوكمة الشركات



المصدر: من إعداد الطلبة وفقاً للدراسة النظرية

المبحث الرابع: النظريات المفسرة لحوكمة الشركات والأطراف المعنية بها

حوكمة الشركات كفكرة لم تكن حديثة النشأة وإنما هي امتداد لبعض النظريات الاقتصادية والقانونية، حيث أرجعت بعض الأدبيات وخاصة الاقتصادية والقانونية منها نشأة حوكمة الشركات إلى عدد من الأفكار والنظريات كفكرة فصل الملكية عن الإدارة والعهد بالأمانة ونظرية المنشأة ومشكلة الوكالة ونظريات التعاقدات، وسنتطرق فيما يلي بشيء من التفصيل إلى بعض هذه النظريات وكذا الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات.

المطلب الأول: النظريات المفسرة لحوكمة الشركات

أولاً: نظرية الوكالة:

1- مفهوم نظرية الوكالة: "تصف نظرية الوكالة المنشأة بأنها مجموعة من العلاقات التعاقدية، وأن وجود المنشأة يتحقق من خلال واحد أو أكثر من العقود، وأن عقود الاستخدام ما هي إلا أدوات لتخصيص الموارد ووصف الغرض من نشاط المنشأة عن طريق تحليل الخصائص العامة لعقود التوظيف الخاصة بها.¹"

ويصف (Jensen and Meckling) علاقة الوكالة بأنها عقد يقوم بموجبه واحد أو أكثر من الأفراد (الأصيل أو الوكيل) بتعيين واحد أو أكثر (الوكيل) لكي ينجز بعض الأعمال والخدمات بالنيابة عنه، وفي المقابل يفوض الأصيل الوكيل في اتخاذ بعض القرارات.²

كما تشرح نظرية الوكالة مشكلات الحوافز الناتجة عن انفصال الملكية عن الإدارة ومراقبة الموارد.

2- فروض نظرية الوكالة: تتمثل في:³

- يتميز كل من الأصيل والوكيل بالرشد الإقتصادي ويسعى إلى تعظيم منفعة ذاتية،
- إختلاف أهداف أفضليات كل من الأصيل والوكيل فبينما يسعى الأول إلى الحصول على أكبر قدر من جهد وعمل وتصرفات الوكيل مقابل أجر معقول فإن الوكيل يسعى إلى تعظيم منفعته من خلال الحصول على أكبر قدر من المكافأة والحوافز والمزايا مع بذل مجهود أقل،
- إختلاف المخاطرة التي يتحملها كل من الأصيل والوكيل ويرجع ذلك إلى:

¹ طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات، المفاهيم، المبادئ، التجارب والمتطلبات، مرجع سابق، ص 69

² Jensen , M.C. and W.H.Mackling , (1972) , " Theory of the firm : Managerial Behavior , Agency Cost and Ownership Structure " , Journal of Financial Economics , 3 , pp. 305-360.

³ طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات، المفاهيم، المبادئ، التجارب والمتطلبات، مرجع سابق، ص 70

- عدم قدرة الأصل على متابعة وملاحظة أداء وقرارات وتصرفات الوكيل؛
- اختلاف الخلفية التدريبية والخصائص الشخصية لكليهما؛
- اختلاف إمكانية التوصل إلى المعلومات وفهمها لكل منهما.

3- مشكلات الوكالة: تعمل نظرية الوكالة على معالجة مشكلات العلاقة بين الأصل والوكيل من ناحية انفصال الملكية عن الإدارة، واختلاف مصادر إمداد المشروع برأس المال وكذلك مشكلة انفصال تحمل المخاطر ووظائف صنع القرار والمراقبة على أداء الوكلاء، حيث يمكن التمييز بين نوعين من المشاكل:

- أ- **مشكلة التخلخل الخلقي:** وتنشأ هذه المشكلة من تعرض الأصل لخسارة نتيجة أخلاق وتصرفات الوكيل وعدم بذله العناية الكافية لتعظيم عائد الأصل.
- ب- **مشكلة الاختيار العكسي (أو المتناقض):** وتنشأ هذه المشكلة نتيجة الاختلاف في كمية ونوعية المعلومات المتاحة لكل من الأصل والوكيل وتظهر في الحالات التي لا يمكن للأصل فيها ملاحظة أداء الوكيل بصورة مباشرة والتحقق من نتائج قراراته.¹

ثانياً: نظرية تكلفة الصفقات:

1- مفهوم نظرية تكلفة الصفقات: نظرية تكاليف الصفقات تبحث في التعريف عن العلاقة التبادلية بين المنظمة وما يسمى بتكاليف المبادلة أي التكاليف التي تترتب عن العقود وأشغال الملكية بين أطراف العقد وذلك من خلال ما جاء به (Coase) المبادلات ينتج عنها تكاليف حيث تكبر المؤسسة مادامت تكاليف التنظيم الداخلي للعلاقات بين الأعوان تكون أقل من تكاليف المبادلة على السوق.

2- فرضيات نظرية تكلفة الصفقات: مفهوم تكلفة الصفقة هو في قلب التحليل المقدم من طرف Williamson حيث يغطي مجموع التكاليف الناتجة عن سلوك الأفراد المشاركين في الصفقة والأهداف الخاصة بالسوق، حيث ركز على ثلاث فرضيات واقعية هي:

أ- **مبدأ الرشادة المحدودة:** أو العقلانية المحدودة هذا المفهوم الذي طوره (Simon) سنة 1929 حيث أن الفرد الإقتصادي لا يمكنه معالجة جميع المعلومات أو التنبؤ بكل الحالات الممكنة عند إجراء العقود، وبالتالي الرشادة ليست مطلقة ولكن محدودة باعتبار أن الصفقات ليست آنية وإنما تتم عبر الزمن.

حسب Holset Simon هناك ثلاث مراحل تشكل القرار :

- تأسيس قائمة بكل التصرفات أو السلوكيات الممكنة الحدوث،

1 طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات، المفاهيم، المبادئ، التجارب والمتطلبات، مرجع سابق ص ص 69-71 بتصرف

- تحديد نتائج كل تصرف،

- التقييم المنفصل لكل هذه التصرفات.

والرشادة حسب Simon متعلقة بانتقاء التصرف الأفضل لمواجهة الخيارات المتاحة للأفراد محدود الكفاءة وبالتالي يجدون صعوبة في تقدير التوجهات المعقدة وعدم التأكد من المحيط الخارجي، أي لا يملكون كل العناصر والمعلومات التي تمكنهم من اتخاذ قرار عقلائي صرف كما أن معالجة جميع المعطيات في غاية الصعوبة إن لم يكن مستحيلا (والصعوبة تكمن في تكاليف جمع المعلومات، تكلفة معالجتها والحسابات التي تدخل في اتخاذ القرار، حالة عدم التأكد اللازمة للمحيط الاقتصادي).

ب- انتهازية الفرد:

الفرضية السلوكية الثانية تطرق إليها كل من (Alchian Et Demsets) سنة 1992 وتطرق إليها (Williamson) سنة 1985، وتعني إستعمال المعلومة غير الكاملة من خلال البحث عن الأهداف والمصالح الشخصية للجوء إلى إستعمال الحيلة والأشكال المختلفة للغش والانتهازيون يتميزون بضعف الثقة والبحث عن الفوائد الشخصية وإعلان الفشل وبتحريف العبارات، ويميز (Quéhin et Barthé Leiny) بين نوعين من الانتهازيين:

- الانتهازيون Ex ante: الشريك له الاستعداد للتخلص من الورطة منذ بداية العلاقة التعاقدية وعادة ما تتم هذه الانتهازية قبل تحرير العقد بين الأطراف.

- الانتهازيون Ex post: الشريك له الاستعداد للتخلص من الورطة حينما تتاح فرصة لذلك والاستفادة من الوضعيات الخاصة، وعادة ما تتم هذه الانتهازية حين تنفيذ العقد.

ج- نوعية الأصول: حيث أن الأشياء المراد تبادلها تختلف حسب طبيعتها، فبعض الأصول يمكن أن تتكرر في عملية التبادل، بينما البعض الآخر قد يتم استبدالها مرة واحدة، فنوعية الفاعلين تخلق حالة إرتباط شخصية بين طرفي العقد هذا ما يؤدي إلى زيادة المشاكل المتعلقة بالسلوكيات الإنتهازية، إذ أن نوعية الأصول هي السبب الأساسي لوجود المؤسسة والتي يتخللها التردد والشك في قيام المعاملات والقائم على الأعوان الآخرين وكذلك من تكرار المعاملات.¹

ثالثا: نظرية تجذر المسيرين:²

يجب دراسة عاملين في نموذج التجذير الأول هو عملية التجذير وهي الاستراتيجيات التي ينفذها المدير لجعل نفسه لا غنى، والعامل الثاني هو دراسة نتيجة التجذير.

¹ أفيناؤ ديكسيك، ترجمة نادر ادريس التل، نقلا عن: شراد محمد اصيل، مرجع سابق ص ص 10-12

² Benoit pige « enracinement de dirigeants et richesse des actionnaires » finance contrôle stratégie.vol. 1.No39.131.158.septembre 1998 p 9

1- تعريف التجذير: "يهدف التجذير إلى تعزيز سلطة المسير أمام أصحاب المصالح (المساهمين، مجلس الإدارة، الموظفين، ...الخ) بغض النظر عن أدائه أو عن قيمته المضافة بحيث يعمل المسير على إقناع المساهمين على أنه الأجدر لتسيير المؤسسة وتعويضه سيكون مكلفاً، وهذا يعني أن التجذير يعكس رغبة المسير في التخلص، ولو جزئياً، من رقابة المساهمين، حتى يتمكن من الاستفادة من امتيازات أكبر إما في شكل مكافآت نقدية أو في شكل مزايا عينية".¹

وبشكل عام، سيتم بناء الشبكات العلائقية على أساس إرضاء مصادر السلطة المختلفة. كلما تم تطوير هذه الشبكات العلائقية، كلما زاد المدير تحرراً من وصاية مسؤوليه.

2- نتائج التجذير: عواقب تجذير الرئيس التنفيذي تأصيل ضار للمساهمين، حسب تعريف التجذير، يجب أن نلاحظ ظاهرتين متعاكستين:

- من خلال السعي لبناء شبكات علائقية، يزداد المدير من قدرة رأس المال، وتستفيد الشركة بأداء تجاري أفضل (يحصل المدير على التحكم بسهولة أكبر بفضل شبكته العلائقية) أو مناخ اجتماعي أفضل وارتفاع إنتاجية الموظفين (يتمتع المدير بمستوى عال من الشرعية الداخلية لما لديه من معرفة متعمقة بأعمال الشركة والنظام التنظيمي) أو تنسيق داخلي أفضل من الخارجي.

- عندما يتجذر المدير يحرر نفسه من آليات الرقابة الداخلية، الأمر الذي يحفز له زيادة أداء أعماله (التي تؤخذ هنا بمعنى تعظيم قيمة سوق الأعمال)، ستسقط لصالح أهداف أخرى مثل زيادة الرضا الشخصي بشكل مفرط (الأجر، مزايا خاصة)، ومن المرجح أن هذا الإغراء سيكون أكثر قوة من المدير لقرب نهاية ولايته، ونتيجة لذلك لم يعد أفق قراره يتزامن مع أفق المساهمين، وبالتالي يمكننا أن نتوقع ملاحظة انخفاض في مستوى التجذير، وابتداء من مستوى معين لم يعد المدير ينشر جهوده لزيادة شبكاته العلائقية ولكن العيش أكثر على ذلك.

3- محددات (مستويات) التجذير: وتتمثل في:

أ- الأداء السابق: مستوى تجذير المدير يعتمد بشكل إيجابي على الأداء السابق للسلطة التنفيذية التي كان أدائها جيداً في الماضي يحظى بتقدير إيجابي من قبل المساهمين الذين يمارسون بدورهم سيطرة أقل صرامة، بالإضافة إلى ذلك تمكن المدير الذي كان أدائه جيداً في الماضي بسهولة أكبر من مكافأة أصحاب المصلحة الآخرين في الشركة وبالتالي تعزيز قوة الشبكات العلائقية، على العكس، الرئيس التنفيذي الذي حقق الأداء فقط سيتم تحكمه بشكل جد متواضع، هذا الافتراض

¹ Jean Brilman, Jacques Hérard, « Les meilleures pratiques de management dans le nouveau contexte économique mondial », Editions d'organisation, 6ème édition, Paris, 2006, p. 577

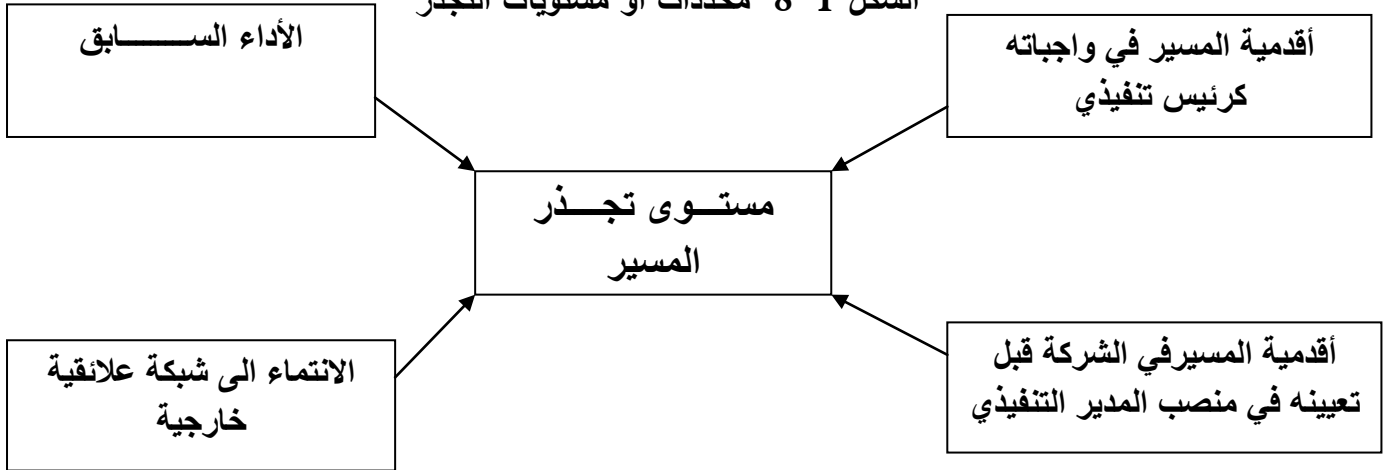
يبقى صحيحا في الحالات التي يكون فيها المساهمون يفوضون سلطتهم في السيطرة ليس للمدراء ولكن بشكل رئيسي لأحد البنوك (هذا النظام معمول به في اليابان وألمانيا).

ب- **أقدمية المدير في واجباته كرئيس تنفيذي:** مستوى تجذير المدير يعتمد بشكل إيجابي على مدة منصب الرئيس التنفيذي، الرئيس التنفيذي الذي حصل على منصبه منذ سنوات عديدة، ستكون عنده جميع الأمور عادية، علاوة على ذلك هناك علاقات غير رسمية قوية داخل شركته ربما مع المديرين الخارجيين أو المساهمين، وهذه العلاقات توطد قوته التفاوضية في مواجهة مساهميها.

ج- **أقدمية المدير في الشركة قبل تعيينه في منصب المدير التنفيذي:** يعتمد مستوى تجذير المدير بشكل إيجابي على أقدميته داخل الشركة قبل تعيينه مديرا تنفيذيا، مديرا يتمتع بأقدمية طويلة شرعية داخلية ومنظم إلى شبكة من العلاقات الداخلية غير الرسمية في الشركة.

د- **الإنتماء إلى شبكة علائقية خارجية:** يعتمد مستوى تجذير المدير بشكل إيجابي على شخصيته التي تنتمي إلى شبكة علائقية خارجية قادرة على ترجيح الكفة لسلطة المساهمين، وكثيرا ما تكون هذه الشبكات العلائقية الخارجية المرتبطة بالتدريب المشترك، لا سيما داخل الهيئات الكبيرة التي تشكل أرضا خصبة للقادة في المستقبل السياسي والإقتصادي، على العكس من ذلك، سوف يسعى المدير الذي لا ينتمي إلى أي شبكة خارجية تعظيم شبكته الداخلية غيرالرسمية من خلال تجذره.

الشكل 1-8 محددات أو مستويات التجذر



Source : Benoît Pigé « Enracinement des dirigeants et richesse des actionnaires» Finance Contrôle Stratégie, Vol.1, 1998 P 138

المطلب الثاني: الأطراف المعنية بحوكمة الشركات

هناك أربع أطراف رئيسية تتأثر وتتوثر في التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات، وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد والشكل التالي يوضح هذه الأطراف:

أولاً: المساهمون:

وهم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لإستثماراتهم، وأيضاً تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل، وهم من لديهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.¹

ثانياً: مجلس الإدارة:

وهم من يمثلون المساهمين وأيضاً الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح، ومجلس الإدارة يقوم باختيار المديرين التنفيذيين الذين توكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم، كما يقوم هذا الأخير برسم السياسات العامة للشركة وكيفية الحفاظ على حقوق المساهمين.²

ثالثاً: الإدارة:

هي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للشركة حيث تقوم بإعداد التقارير الخاصة بالأداء وتقديمها إلى مجلس الإدارة، كما تعتبر هي المسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية على المعلومات التي تقدمها للمساهمين.³

رابعاً: أصحاب المصالح:

هم الأطراف الذين لديهم مصالح داخل الشركة مثل: الدائنين والموردين والعمال والموظفين، حيث يجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف قد تكون مصالحهم في الشركة متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، فالدائنون على سبيل المثال يهتمون بمقدرة الشركة على السداد، في حين يهتم العمال والموظفين على مقدرة الشركة على الاستمرار.⁴

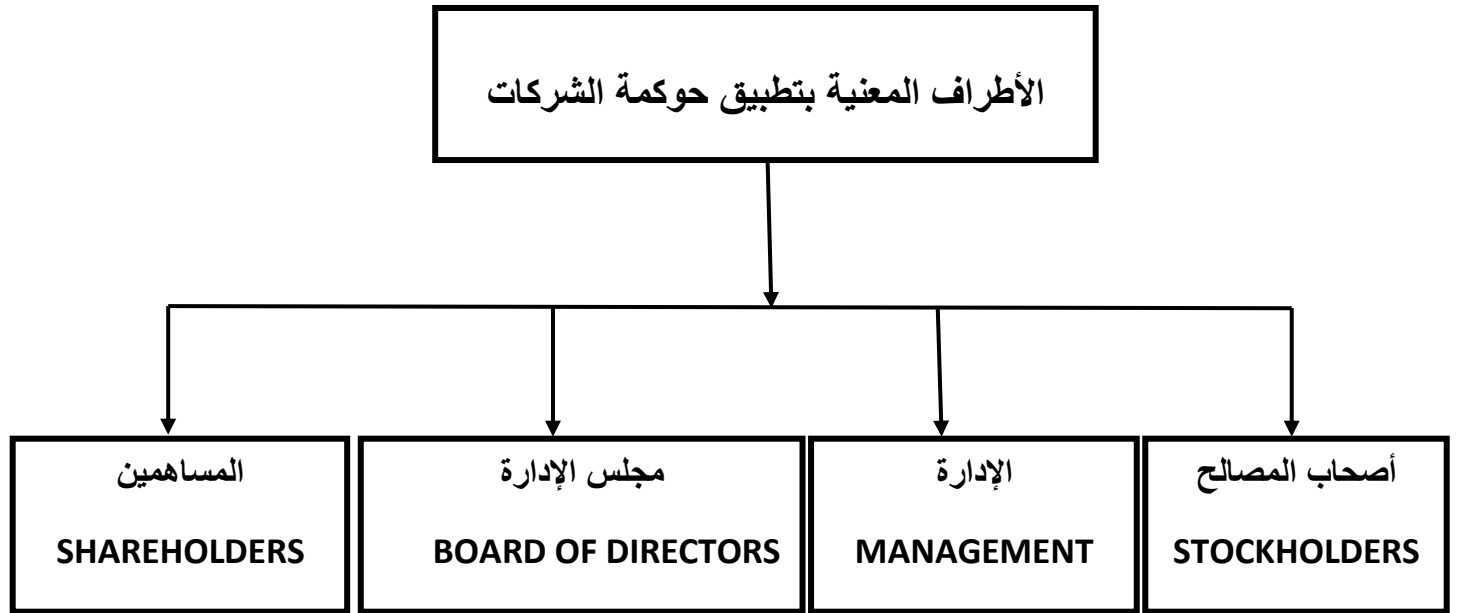
¹ محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة)، مرجع سابق، ص 17-18

² نفس المرجع السابق، ص 18

³ نفس المرجع، ص 17

⁴ نفس المرجع، ص 18

الشكل 1-9 الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات



المصدر: محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الطبعة الأولى، الدار الجامعية مصر، الطبعة الأولى، 2008، ص 17

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل تعرضنا إلى نشأة حوكمة الشركات والأحداث الاقتصادية التي كانت المسبب في بروزها وتطورها، حيث أسردنا مجموعة من التعاريف التي وضعت لتحديد الإطار المفاهيمي للحوكمة والتي اختلفت باختلاف مشاربيها الاجتماعية والاقتصادية والقانونية، هذا التنوع في التأصيل النظري الذي كان سببه الأهمية التي اكتسبتها حوكمة الشركات من خلال علاقتها وتأثيرها المباشر بهذه الجوانب، حيث تطرقنا إلى هذه الأهمية، وفصلنا في الأهداف المنتظرة منها، وأبرزنا الخصائص التي يجب أن تمتع بها من إنضباط، شفافية، إستقلالية، ومسؤولية إجتماعية، ثم تطرقنا إلى دور الهيئات الدولية المهنية والفنية في تطوير هذه المفاهيم من خلال وصف هذه الأخيرة للمحددات والركائز والمبادئ والآليات التي يجب أن تتحقق عند تطبيق حوكمة الشركات من طرف المنظمات، وفي الأخير كان لزاما أن نسرد ونفصل في النظريات المفسرة لحوكمة الشركات والأطراف المعنية بها، لتكتمل الصورة النظرية المؤصلة لمفهوم الحوكمة وكيفية تطبيقها الجيد والمؤدي إلى المحافظة على التنافسية وإعادة الهيكلة واستدامة الأعمال في مختلف المؤسسات المالية والاقتصادية ورفع كفاءة الأسواق المالية.



الفصل الثاني

عموميات حول جودة المعلومات المحاسبية



تمهيد:

تعتبر المحاسبة بصفة عامة نظاماً للمعلومات، يتميز بقدرته على توفير المعلومات المحاسبية المتعلقة بالوحدة الاقتصادية حيث أصبحت هذه المعلومات ركيزة من ركائز صنع القرارات سواء كان ذلك على المستوى الكلي لرسم السياسات التنموية المختلفة أو على مستوى استراتيجيات الشركات، والجدير بالذكر أن هناك تدفق في المعلومات بمعدلات كبيرة نتيجة للتطورات الهائلة، ولكن مع هذا كله يجب أن تتمتع هذه المعلومات بالمصداقية والجودة لتكون أكثر أهمية لمتخذي القرارات، حيث إزدادت أهمية المعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر بسبب التطورات في مجال التكنولوجيا وإستخدامها في كافة المجالات الاقتصادية، حيث تعد المعلومات المحاسبية بما لها من خصائص نوعية العصب الرئيسي لإدارة الوحدة الاقتصادية، وهي تمثل وسيلة الإتصال بين الوحدة ومستخدمي المعلومات المحاسبية في عملية إتخاذ قراراتهم المختلفة، وسنتطرق في هذا الفصل إلى عموميات حول جودة المعلومات المحاسبية من خلال مبحثين:

المبحث الأول: ماهية المعلومات المحاسبية

المبحث الثاني: ماهية جودة المعلومات المحاسبية

المبحث الأول: ماهية المعلومات المحاسبية.

تعتبر المعلومة المحاسبية من العناصر الأساسية التي يعتمد عليها المستثمر في إتخاذ قراراته الإستثمارية، إذ بينت الكثير الدراسات والأبحاث أن المستثمر يستجيب بصورة فورية لأي معلومة جديدة يتم نشرها وبالتالي فإن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية الملائمة لإحتياجات المستثمرين في الوقت المناسب تعد ضرورة لا جدال فيها ويتعلق بتكوين محفظة الأوراق المالية التي تعكس ميولهم تجاهها، مما يكون له أثر على أسعار تلك الإستثمارات وعلى حجم التعامل بها، المخاطرة والعائد، ويساعدتهم على تعديل توقعاتهم عن عوائد إستثماراتهم ودرجات المخاطرة المحيطة.

المطلب الأول: تعريف المعلومات المحاسبية

قبل الشروع في عرض التعاريف التي وردت للمعلومات لابد من الإشارة إلى أن المعلومات تتولد من خلال البيانات، إذ يعد التمييز بينهما ذا أهمية في المحاسبة على الرغم من أن الإثنين يعملان على تخفيض حالة عدم التأكد للمستخدمين بشكل عام والمستخدمين الخارجيين بشكل خاص وفي ما يلي نتعرض لبعض التعاريف للمعلومات المحاسبية:

- عرفت المعلومات المحاسبية على أنها "كل المعلومات الكمية غير الكمية التي تلخص الأحداث الإقتصادية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية، وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا"¹؛
- "المعلومة المحاسبية هي تلك المعلومة ذات المصادر المختلفة، والتي تشكل المادة الحية التي يمكن التعامل معها تحليلًا وتفسيرًا وشرحًا ووصفًا، لمعالجتها وإخراجها في شكل معلومات تمثل المعطيات التي تفيد في عملية اتخاذ القرار"²؛
- تعرف على أنها "مجموعة بيانات تم ترتيبها بشكل معين وأصبحت معدة للإستخدام بواسطة شخص معين في غرض معين وفي وقت محدد والتي من شأنها زيادة المعرفة لدى الشخص المستخدم لها"³؛

¹ وناس رحمة، نقلا عن سيد عطا الله السيد، نظم المعلومات المحاسبية، دار الراجعية للنشر والتوزيع، الأردن، ص11

² نمر محمد الخطيب، صديقي فؤاد، مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومة المحاسبية والمالية تجربة الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي بالجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 29 و30 نوفمبر 2011، ص 2.

³ صالح مهدي جواد، استخدام المعلومات المحاسبية المنشورة كدالة للتنبؤ بمتانة المراكز المالية -دراسة اختيارية في عينة من الشركات العراقية المساهمة-، مجلة كربلاء العلمية، جامعة كربلاء، العدد 14، ص555

- " تعتبر المعلومات المحاسبية مهمة جداً، فهي أقدم أنواع المعلومات المستخدمة في الإدارة وهي ذات طبيعة كمية تساعد الإدارة في تقييم أداء المنظمة، كما أن نظم المعلومات الأولى، تم تطويرها كنظم معالجة للعمليات المحاسبية".¹

من خلال التعاريف نستنتج أن المعلومات المحاسبية هي عبارة عن مجموعة من البيانات تم معالجتها للخروج بالمنتج النهائي وهو المعلومات، ويتم ذلك عن طريق المعالجة المحاسبية، ولكن هذه المعلومات يجب أن تتميز بخصائص تتسم بها حتى تكون ذات فائدة ويمكن إستخدامها من قبل جميع الأطراف الداخلية والخارجية.

المطلب الثاني: خصائص المعلومات المحاسبية.

لكي تحقق المعلومات المحاسبية الفائدة المرجوة لها من قبل مستخدميها، فإن هناك مجموعة من الخواص (السمات أو الصفات) التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية، وتتعلق هذه الخواص بمعايير نوعية يمكن من خلالها الحكم على مدى تحقق الفائدة من المعلومات المحاسبية.

أولاً: مفهوم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

"تمثل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفق المعيار الدولي رقم 01 (عرض البيانات المالية المعدل سنة 1997) صفات أساسية للمعلومات المالية وبالتالي يكون إستخدام هذه المعلومات من قبل الأطراف ذات العلاقة المحاسبية سليم ورشيد لإتخاذ القرارات، وللخصائص النوعية للمعلومات لمحاسبية أثر بالغ في وصول المعلومة الصحيحة إلى الجهات المستفيدة منها سواء كانت هذه الجهات خارجية (المستثمرون، الدائنون) أو الجهات الداخلية (الإدارة، الموظفون)."²

ثانياً: أقسام الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

"قام مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) بإصدار قائمة المفاهيم رقم (2) في سنة 1980 بعنوان الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ، أوضح من خلالها مجموعة من الخواص الرئيسية والفرعية للمعلومات المحاسبية، ويعد البيان رقم (8) الصادر عن نفس

¹ محمد نور برهان، غازي ابراهيم، نظم المعلومات المحاسبية، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الأردن، 2015، ص 32
² طلال محمد علي الججاوي ورافد كاظم نصيف العبيدي، قياس جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معديها ومستخدميها، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2017، ص 27

المجلس عام 2010 بنفس العنوان الأكثر شمولية وأهمية ومازالت تمثل المرجعية الأولى في تقييم وتطوير الممارسات المحاسبية¹.

كما حددت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC أربع خواص رئيسة يتفرع عنها خصائص ثانوية كما يلي :

- أ- القابلية للفهم؛
- ب- القابلية للمقارنة؛
- ج- الملائمة؛
- د- الموثوقية التي تتضمن (الحياد، الحيطة والحذر، الاكتمال، التمثيل الصادق، الجوهر فوق الشكل).

كما تم تحديد محددات على خاصيتي الملائمة والموثوقية عند إنتاج وإيصال المعلومات المحاسبية تتمثل في (التوقيت المناسب، الموازنة بين التكلفة والعائد، الموازنة بين الخصائص النوعية)².

ولقد حدد النظام المحاسبي المالي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في إطار المعايير المحاسبية الدولية حيث ارتبطت جودة المعلومات بمجموعة من الخصائص النوعية جاءت في المادة رقم 08 من المرسوم التنفيذي 156-08 "يجب أن تتوفر المعلومة الواردة في الكشف المالية على الخصائص النوعية للملائمة والدقة وقابلية المقارنة والوضوح"³.

1- الخصائص الرئيسية: تتمثل في :

- أ- **الملاءمة**⁴: تعد المعلومات ملائمة أو ذات علاقة وثيقة بالغرض الذي تعد من أجله إذا كانت لها القدرة في التأثير في اتخاذ القرار وتساعد في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية والإختيار ما بين البدائل المتاحة في أن تتصف هذه المعلومات بسمات ثانوية وهي القيمة التنبؤية والقيمة التوكيدية والأهمية النسبية.
- ولكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يجب أن تتوفر فيها السمات الثانوية التالية:

¹ نفس المرجع السابق، ص 32

² زينب عباس حميدي، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وأثرها في تقييم أضرار الحرب، دراسة ميدانية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 75، العراق، 2009، ص 40

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة رقم 08 من القانون رقم 156-08 المتضمن تطبيق أحكام القانون 11-07 الصادرة في

28 مايو 2008، الجزائر، العدد 27، ص 12

⁴ طلال محمد علي الجاوي ورافد كاظم نصيف العبيدي، مرجع سابق، ص 35

- **القيمة التنبؤية:** تعتبر المعلومات المحاسبية ذات قيمة تنبؤية إذا تم إستخدامها كمدخل للعمليات من قبل المستخدمين للتنبؤ بالنتائج المستقبلية، وقابلية المعلومات للتنبؤ تشير إلى معلومات عن قدرة الشركات لتحصيل السيولة المستقبلية وتعطي معلومات عن الظواهر الإقتصادية لتقييم المدخلات التي يضعها أصحاب رؤوس الاموال كي يستطيعوا تكوين توقعاتهم وآمالهم الخاصة بالمستقبل.
- **قيمة التوكيد (القدرة على التقييم الارتدادي للتنبؤات السابقة):** أو كما تسمى (التغذية الاسترجاعية)، لا تقل أهمية عن القيمة التنبؤية ويقصد بها مساعدة مستخدم المعلومات في تقييم مدى صحة توقعاته السابقة، وبالتالي تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه التوقعات.
- **المادية (التزامن):** يقصد بها توفير المعلومات المحاسبية قبل أن تفقد هذه المعلومات منفعتها أو قدرتها على التأثير في عملية إتخاذ القرار.
- **ب- التمثيل الصادق (الموثوقية):** هي جودة المعلومات التي تسمح للمستخدمين بالاعتماد عليها بثقة، وتكون المعلومات موثوقة عندما لا تحتوي على أخطاء كبيرة، ولا تكون متحيزة، ويمكن للمستخدمين الوثوق بها عندما تمثل بدقة ما توصلت إليه أو ما كانت تتوقعه بشكل معقول. وفي ما يتعلق بخاصية الثقة فهي تتعلق بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها، وتنقسم إلى ثلاثة خصائص فرعية كما يلي:
- **الإكتمال:** من أجل أن تكون المعلومات الواردة في الكشوفات المالية موثوق فيها يجب أن تكون مكتملة في حدود ما تسمح به اعتبارات الأهمية النسبية دون إهمال المعلومات التي يمكن أن تؤثر على قرارات مستخدمي الكشوفات المالية.¹
- **الحيادية:** ويقصد بحيادية المعلومات المحاسبية تجنب ذلك النوع المقصود من التحيز الذي قد يمارسه القائم بإعداد وعرض المعلومات المحاسبية بهدف التوصل إلى نتائج مسبقة أو بهدف التأثير على سلوك مستخدم هذه المعلومات في اتجاه معين.
- **الخلو من الخطأ (المصادقية):** وتعني هذه الخاصية بأن المعلومات المحاسبية يجب أن تتصف بالدقة وتعني الدقة أن المعلومات تعبر عن الحدث أو الموقف كما هو في حقيقته، والخلو من الخطأ سوف يكون أكثر صدقا لبيان العناصر المالية.²

2- الخصائص الثانوية: وتتمثل في:

¹ طلال محمد علي الجاوي ورافد كاظم نصيف العبيدي، مرجع سابق، ص 40

² نفس المرجع السابق، ص 42

أ- **قابلية المقارنة (التماثل):** المقارنة هي ميزة مقدمة في كل الأطر المفاهيمية وتمنح المستخدمين القدرة على مقارنة البيانات المالية للمنشأة من سنة إلى أخرى وكذلك مع غيرها من الكيانات المماثلة، وهذا يتطلب الاتساق في السياسات المحاسبية المستخدمة،¹ كما أن التماثل هو شرط أساسي لجعل المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة بين المنشآت المتماثلة في صناعة معينة ويتم ذلك عن طريق تخفيض التنوع الكبير الناشئ عن استخدام إجراءات محاسبية مختلفة في شركات مختلفة بهدف جعل القوائم المالية الصادرة من الشركات المختلفة قابلة للمقارنة، ويتضمن هدف التماثل اتباع نفس الإجراءات المحاسبية، نفس مفاهيم القياس، نفس التدوين ونفس طرق الإفصاح أو العرض.²

- **القابلية للتحقق:** يقصد بهذا المفهوم وجود إتفاق أو بصورة أدق وجود درجة عالية من الإتفاق بين القائمين بالقياس المحاسبي الذين يستخدمون نفس طرائق القياس أي أنهم يتوصلون إلى نفس النتائج فإذا وصلت أطراف خارجية إلى نتائج مختلفة، فهذا دليل على أن معلومات القوائم المالية غير قابلة للتحقق وبالتالي لا يمكن الإعتماد عليها فهي لا تتمتع بخاصية الموثوقية،³

- **القابلية للفهم:** إن الجودة الأساسية للمعلومات الموصوفة في البيانات المالية هي جودة سهولة فهمها من قبل مستخدميها، بدءًا من فكرة أن التقارير المالية معدة للمستخدمين الذين لديهم معرفة كافية بالأعمال والأنشطة الاقتصادية والذين يدرسون أو يحللون المعلومات بجهد مناسب، قد يكون في بعض الأحيان يحدث أنه حتى المستخدمين المطلعين والمثابرين بحاجة إلى طلب المساعدة من مستشار من أجل فهم المعلومات المتعلقة بالظواهر الاقتصادية المعقدة.⁴

- **الوقتية:** ويقصد بها إلزامية توفير المعلومات في فترة زمنية مناسبة يمكن تحديدها للفترة الزمنية اللازمة لإتخاذ قرار معين من قبل مستخدميها (متخذ القرار) لكي لا تفقد هذه المعلومات قيمتها أو قدرتها على التأثير في عملية إتخاذ القرار وعليه يمكن التوضيحية ببعض المواصفات كدقة المعلومات مثالاً لصالح التوقيت المناسب.⁵

¹ Cludia –Elina and Gricoras-Ichim Stefan cel mar «hierarchy of accounting information qualitative characteristics in financial reporting» university of suceva romania p 188

² طلال محمد علي الجاوي ورافد كاظم نصيف العبيدي، مرجع سابق ص 44

³ رضوان حنان حلوان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، دار وائل للنشر، ط2، عمان، 2006، ص 205

⁴ Lonela-Cristina Breahna-Pravat «considerations on tretment of qualitative charateristics of accouting information at the intrnational level and in various national accouting systems» studies and scientifics economics edition. №19/2014 vasile alecsandri.university of bacau romania p 66

⁵ سويسسي هوارى، خمقاني بدر الزمان نقلا عن: طلال محمد الجاوي ورافد كاظم نصيف العبيدي، مرجع سابق ص 46

يتضح من خلال ترتيب مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) لأولويات الخصائص النوعية إلى خصائص أساسية وخصائص ثانوية، حيث ركز على قدرة المعلومة المحاسبية في التأثير على قرارات المستخدمين وإفادة المستثمر في وضع تنبؤات تتعلق بمخاطر الإستثمار، كما تمكن متخذ القرار من المفاضلة بين البدائل المتاحة لاختيار البديل الأمثل على أسس علمية وحقائق تفيد المفاضلة، كما يتبين بأن تقديم المعلومة الملائمة لإتخاذ القرار تحتاج إلى درجة كبيرة من الخبرة في فهمها وإستخدامها.

ويوضح الجدول الموالي الصفات النوعية وفقا لرأي مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB ومجلس المعايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB.

الجدول 1-2 : الصفات النوعية وفقا لرأي مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB ومجلس المعايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB

الصفة	حسب رأي IASB	حسب رأي FASB
الملاءمة	صفة أساسية	صفة أساسية
الموثوقية	صفة أساسية	صفة أساسية
قابلية المقارنة	صفة أساسية	صفة ثانوية
الاتساق	لم ترد ضمن الصفات النوعية	صفة ثانوية
الأهمية النسبية	مكون صفة أساسية (الملاءمة)	قيد
قيمة التغذية العكسية	مكون صفة أساسية (الملاءمة)	مكون صفة أساسية (الملاءمة)
القدرة التنبؤية	مكون صفة أساسية (الملاءمة)	مكون صفة أساسية (الملاءمة)
التوقيت المناسب	قيد	مكون صفة أساسية (الملاءمة)
الحيادية	مكون صفة أساسية (الموثوقية)	مكون صفة أساسية (الملاءمة)
التمثيل الصادق	مكون صفة أساسية (الموثوقية)	مكون صفة أساسية (الموثوقية)

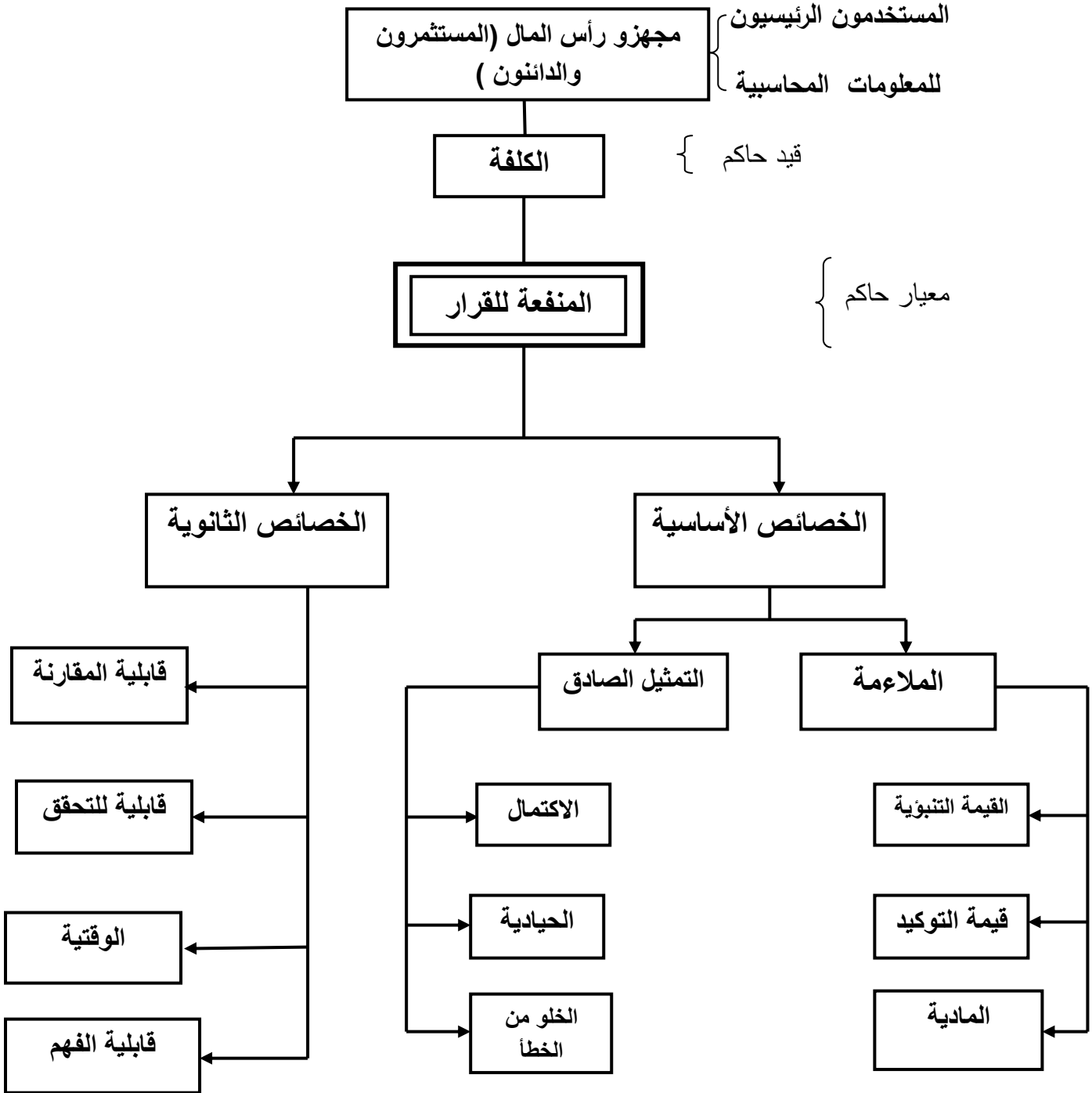
الحيطه والحذر	مكون صفة أساسية (الموثوقية)	لم ترد ضمن الصفات النوعية
الجوهر فوق الشكل	مكون صفة أساسية (الموثوقية)	لم ترد ضمن الصفات النوعية
العرض العادل	مكون صفة أساسية (الموثوقية) وقيد	لم ترد ضمن الصفات النوعية
قابلية للتحقق	لم ترد ضمن الصفات النوعية	مكون صفة أساسية (الموثوقية)
التكلفة والمنافع	قيد	قيد
الموازنة بين الصفات النوعية	قيد	لم ترد ضمن الصفات النوعية أو القيود
قابلية الفهم	صفة أساسية	صفة نوعية محددة للمستخدمين
النفعية "منافع المستخدمين"	لم ترد ضمن الصفات النوعية	صفة نوعية محددة للمستخدمين
الصفات النوعية المحددة للمستخدمين	لا يوجد	صفتان: قابلية الفهم، النفعية "منافع المستخدمين"

الصفة	حسب رأي IASB	حسب رأي FASB
الصفات الأساسية:	أربع صفات هي: الملاءمة، الموثوقية، قابلية المقارنة، الاتساق	صفتان هما: الملاءمة، الموثوقية
مكونات الصفات الأساسية:		
الملاءمة	الأهمية النسبية، قيمة التغذية العكسية، القدرة التنبؤية	التوقيت المناسب، قيمة التغذية العكسية، القدرة التنبؤية

الموثوقية	الحيادية، التمثيل الصادق، الحيطة والحذر، الجوهر فوق الشكل، العرض العادل	الحيادية، التمثيل الصادق، قابلية التحقق
قابلية المقارنة	لا يوجد لها مكونات	-
قابلية الفهم	لا يوجد لها مكونات	-
الصفات الثانوية:	لا يوجد	صفتان هما: الاتساق، قابلية المقارنة
القيود:	أربعة صفات : التوقيت المناسب، العرض العادل، التكلفة والمنافع، الموازنة بين الصفات النوعية	صفتان: التكلفة والمنافع، الأهمية النسبية

المصدر: خالد جمال الجعرات، وظائف النقود الديناميكية والمشتقة في الاقتصاد الاسلامي، دراسة تحليلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد 33، 2012، ص ص 196-197

الشكل 1-2 هرم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية



المصدر: (kieso et al 2012-48) نقلا عن: طلال محمد علي الجاوي، رافد كاظم نصيف العبيدي قياس جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معديها ومستخدميها، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2017، ص 33

المطلب الثالث: مشاكل تدني قيمة المعلومات المحاسبية:

يمكن تلخيص المشاكل المتعلقة بتدني قيمة المعلومات المحاسبية من خلال خصائصها على النحو التالي:

- احتمالات التعارض بين الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية (الملائمة والموثوقية)، إذ لا يوجد توافق بين ملائمة المعلومات ودرجة الوثوق بها، فمثلا قد ترفض معلومة أو تقبل إذا كانت ملائمة ولكنها غير موثوق بها، أو أنها موثوق بها ولكنها غير ملائمة؛
- احتمالات التعارض بين الخصائص الفرعية كالتعارض بين التوقيت الملائم والقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية، فقد تصل المعلومة في الوقت المناسب، ولكنها لا تملك قدرة تنبؤية عالية، كما في حالة أرقام التكلفة التاريخية؛
- ليست كل المعلومات الملائمة والموثوق بها تعتبر معلومات مفيدة، لأنها قد لا تكون ذات أهمية نسبية تذكر (إختبار مستوى الأهمية)، إن البند يعد مفيدا وذا أهمية نسبية إذا أدى حذفه أو الإفصاح عنه بطريقة محرفة إلى التأثير على إتخاذ القرار¹؛
- كذلك قد تكون تكلفة الحصول على المعلومات أكبر من العائد المتوقع منها (إختبار تكلفة العائد) فالمعلومات التي ترتبط ارتباطا وثيقا بأهداف مستخدمي القوائم المالية لا تعتبر معلومات مهمة، وليس هناك ما يدعو إلى الإفصاح عنها، إن القاعدة العامة فيما يتعلق بإختبار محدد التكلفة والعائد هي أن المعلومات المحاسبية يجب عدم إنتاجها وتوزيعها إلا إذا زادت منفعتها عن كلفتها، وإلا فإن الشركة تتكبد خسارة عند الإفصاح عن تلك المعلومة، وذلك بسبب الإفصاح عن معلومات كلفتها تفوق منفعتها؛
- قد تكون المعلومات المحاسبية ملائمة وموثوق بها إلا أن مستخدميها تواجه صعوبة فهمها، وتحليلها وإستخدامها في نموذج القرار الذي يواجهه، على الرغم من أن المعلومات ينبغي أن تكون مفهومة، وصفة الفهم هذه تعكسها خصائص السهولة والوضوح التي تتميز بها المعلومات المنشورة، ولكن هناك عدد كبير من المستخدمين يمتلكون مستويات استيعاب وتعليم مختلفة وكذلك أهداف مختلفة ومتعددة مما يجعل من هذه المهمة صعبة للغاية بالنسبة للمحاسب².

¹ حورية بوقندورة، جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على قرار مستخدمي القوائم المالية، دراسة تطبيقية مطاحن سيدي ارغيس بام البواقي، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر اكايمي في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي السنة الجامعية 2016/2017 ص ص 16-17

² حامدي علي، أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة مطاحن الأوراس باتنة-الوحدة الانتاجية التجارية اريس، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكايمي في علوم التسيير تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة 2010/ 2011 ص ص 107-108

المبحث الثاني: ماهية جودة المعلومات المحاسبية

ترتبط جودة المعلومات المحاسبية المقدمة ارتباطاً وثيقاً برفع كفاءة القرارات المتخذة من طرف مستخدمي القوائم المالية وعليه سنتناول في هذا المبحث مفهوم جودة المعلومات المحاسبية، ومحددات قياس جودة المعلومات المحاسبية، والمعايير المقترحة لجودة المعلومات المحاسبية، وجودة المعلومات المحاسبية في إطار الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

المطلب الأول: جودة المعلومات المحاسبية.

أولاً: مفهوم جودة المعلومات المحاسبية:

لا يوجد تعريف محدد لجودة المعلومات المحاسبية، إذ يختلف مفهوم الجودة باختلاف وجهات نظر منتجي ومستخدمي المعلومات، ففي حين يركز منتج المعلومات على الدقة بوصفها مقياس للجودة يركز مستخدمو المعلومات على المنفعة والفاعلية والتنبؤ كمقياس لهذه الجودة مع الأخذ في الاعتبار تكلفة الجود.

عرفت جودة المعلومات المحاسبية في الإطار النظري لمجلس المعايير المحاسبية المالية (FASB) حسب البيان رقم 2 (SFAC N° 2) بأنها: "جودة المعلومة المحاسبية تعرف على أنها معلومة تركز على مجموعة من الخصائص هرمية فيما بينها من أجل مساعدة المستثمر في استثمار موارد المؤسسة وهي أربع خصائص تتمثل في الملاءمة، الموثوقية، الوضوح وقابلية المقارنة"¹.

عرفت حسب مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) من خلال الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية على أنها "الخصائص النوعية هي صفات تجعل المعلومات المعروضة في التقارير المالية ذات فائدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية ومنهم المستثمرون الحاليون والمحتملون، والمقرضون، والدائنون وغيرهم والتي تجعل المعلومات المالية ذات جودة عالية."²

¹ Financial Accounting Standards Board (FASB), Statement of Financial Accounting Concepts No. 2, Qualitative Characteristics of Accounting Information, May 1980, P.10

² محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر، ط 3، الأردن، 2014، ص 7

كما تعرف أيضا بأنها " مدى الإمتثال للقواعد والإجراءات التي يتم تطبيقها بانتظام وإخلاص بشكل يعكس حقيقة حسابات الوحدة الإقتصادية والأهمية النسبية للأحداث المسجلة"¹.

أما خليل فقد عرفها بأنها " تعني ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وأن تخلو من التحريف والتضليل، وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بما يساعد على تحقيق الهدف من إستخدامها"².

وعليه نستخلص من التعاريف السابقة أن جودة المعلومات المحاسبية هي المعلومات المحاسبية المعدة وفقا لمعايير جودة المعلومات بحيث تحقق الفائدة لمستخدمي هذه المعلومات وتمكنهم من إتخاذ القرارات الرشيدة.

ثانيا: العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية

1- العوامل البيئية (بيئة المحاسبة)³: إن الظروف التي تحيط بالمؤسسات والتي تشكل بيئتها التي تعيش فيها تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية، حيث أن النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية في تلك البيئات دائمة التغير فتكون بذلك ذات تأثير مباشر وغير مباشر على النظام المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية.

أ- العوامل الاقتصادية: تختلف نوعية المعلومات التي تقدمها التقارير المالية باختلاف النظم الإقتصادية في الدول، فالإقتصاد الرأسمالي يولي أهمية كبيرة للتقارير المالية، وذلك من خلال التركيز على ضرورة توافر المعلومات الملائمة لإحتياجات المستخدمين، بينما في الإقتصاد الإشتراكي يتم التركيز على المعلومات المحاسبية الموجهة للتخطيط في الدولة ولغرض أحكام المراقبة المركزية والأغراض الجبائية؛

ب-العوامل السياسية: تنتظر الجهات الحكومية للسياسات والإجراءات المحاسبية من منظور توجهها الكلي، فتدخل الحكومات سيكون له الأثر الإيجابي أو السلبي على جودة المعلومات المحاسبية بحسب الإجراءات المقررة، ذلك لأنها ملزمة بتحديد المعلومات المحاسبية للتقارير المالية والتي تتلائم مع الأوضاع السياسية والاقتصادية؛

¹ Céline Michaïlesco. Qualité de l'information comptable. Encyclopédie de Comptabilité, Contrôle de gestion et Audit, Economica, pp. 1023 - 1033, 2009.

² طلال محمد علي الججاوي ورافد كاظم نصيف العبيدي، مرجع سابق ص ص 74-73

³ حورية بوقندورة، مرجع سابق، ص 17

- ج- **العوامل الاجتماعية:** تتأثر الجودة في المعلومات المحاسبية ببعض القيم الاجتماعية كالسرية في عرض المعلومات المحاسبية في القوائم المالية؛
- د- **العوامل القانونية:** إن العوامل القانونية تؤثر بشكل مباشر على مهنة المحاسبة والرقابة والإشراف على ممارستها خصوصا مع ظهور الشركات المساهمة التي تتميز بانفصال الملكية عن الإدارة مما أدى إلى خضوعها إلى تشريعات قانونية طوال دورة حياتها، الشيء الذي يؤثر بالضرورة على كيفية إعداد المعلومات وعرضها في التقارير المالية؛
- هـ- **العوامل الثقافية:** تتمثل في المستوى التعليمي والمهني داخل المنظمات المهنية الممارسة لمهنة المحاسبة والتدقيق، فالعوامل الثقافية لها تأثير مباشر على الممارسة المحاسبية والتدقيق بشكل عام وعلى جودة المعلومات المحاسبية بشكل خاص.

2- العوامل المتعلقة بالمعلومات¹: تتأثر جودة التقارير المالية بمدى توافر عدد من الخصائص والصفات للحكم على منفعتها في إتخاذ القرار، ولقد حدد بيان معايير التقارير المالية رقم 2 الذي أصدره مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية في سنة 1980 الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، والتي بموجبها يتم التمييز بين المعلومات الأقل منفعة والأكثر منفعة، لإتخاذ القرار ويتم إختيار الطرق المحاسبية وكمية ونوعية المعلومات الواجب تقديمها وعرضها في التقارير المالية، ومن العوامل المتعلقة بالمعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر إستخدام الحاسوب في إدخال وتحليل ومعالجة عرض المعلومات، وكذلك الإنتشار الواسع للإنترنت والذان كان لهما الأثر الكبير في:

- الانخفاض الكبير والمستمر في كلفة الإنتاج والحصول على المعلومات؛
- زيادة كمية المعلومات الملبيه لإحتياجات المؤسسة والمستخدمين؛
- إتاحة تلك المعلومات لعدد كبير من المستخدمين لها في العالم في الوقت المناسب؛
- إعداد بيانات أعمق للمستخدمين ولعدد من السنين.

3- تقرير مدقق الحسابات(المراجع الخارجي)²: يؤدي تقرير مدقق الحسابات إلى زيادة جودة المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال مراجعة التقارير المالية المنشورة، وإضفاء الثقة في المعلومات الواردة فيها والتحقق من أن إعداد وعرض التقارير المالية قد تم وفقا لمعايير المحاسبة المعتمدة، وكذلك متطلبات القوانين المعمول بها، كما أن تقرير مدقق الحسابات له أثر كبير على

¹ ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في إتخاذ القرارات، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التدبير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التدبير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009، ص70

² صبايحي نوال، الإفصاح المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الدولية وأثره على جودة المعلومة، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 80

قرارات الإستثمار، فهو يحتل مرتبة متقدمة لدى المحللين الماليين وغيرهم، وإذا نظرنا إلى مضمون معايير التدقيق الدولية نلاحظ أنها تتطلب من المدقق أن يفصح في تقريره فيما إذا كانت معايير التدقيق تحقق المدقق من ثبات المؤسسة في تطبيق المبادئ المحاسبية من فترة لأخرى، المعلومات الواردة في التقارير المالية تتسق مع معايير المحاسبة المتعارف عليها، كما هناك جوانب أخرى للحكم على جودة المعلومات المحاسبية بخلاف الخصائص السابقة الذكر، فجودة المعلومات لا يجب أن يقتصر على المعايير الفنية التي تعبر عن خصائص هذه المعلومات، بل تتسع لتتضمن معايير أخرى تعكس الجوانب القانونية والرقابية والمهنية التي تجعل من المعلومات المحاسبية أداة نافعة ومفيدة بالنسبة لمختلف المستخدمين، فأساس الجودة في التقارير والقوائم المالية هو توفير معايير محاسبة يتم على أساسها إعداد وعرض تلك التقارير والقوائم المالية وتمكن المستخدمين من الإطلاع على معلومات ذات جودة عالية. تساعدهم في إتخاذ القرارات الرشيدة.

المطلب الثاني: محددات قياس جودة المعلومات المحاسبية¹

إن إستخدام معايير صحيحة لقياس وتحديد جودة المعلومات المحاسبية يساعد على تقييمها وبالتالي إتخاذ القرارات الرشيدة ويمكن تحديد هذه المعايير فيما يلي:

أولاً: الدقة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية

يمكن التعبير عن جودة المعلومات المحاسبية بدرجة الدقة التي تتصف بها المعلومات، أي بدرجة تمثيل المعلومات لكل من الماضي والحاضر ولا شك أنه كلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها وزادت قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو عن التوقعات المستقبلية، وبالرغم من أهمية هذا المقياس في التعبير عن جودة المعلومات فإنه لا يمكن تحقيقه لكون المعلومات التي يبنى عليها القرار تنطوي على المستقبل وبالتالي فهي على درجة من عدم اليقين وعدم التأكد لذا غالباً ما يتم التوضيح بالدقة عند توفر المعلومات الملائمة لإتخاذ القرار.

ثانياً: المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية

وتتمثل المنفعة في عنصرين هما صحة المعلومة وسهولة إستخدامها ويمكن أن تأخذ المنفعة أحد الصور التالية:

1- **المنفعة الشكلية:** ومعناها أن قيمة المعلومة تكون عالية عندما يتطابق شكل ومحتوى المعلومات مع متطلبات متخذ القرار.

¹ حورية بوقندورة، مرجع سابق، ص 77-79

2- **المنفعة الزمنية:** ومعناها أن قيمة المعلومة ترتفع كلما توافرت لدى متخذي القرار في الوقت الذي يحتاج إليها.

3- **المنفعة التقييمية والتصحيحية:** ومعناها قدرة المعلومات على تقييم نتائج تنفيذ القرارات وكذلك قدرتها على تصحيح إنحرافات هذه النتائج.

ثالثاً: الفاعلية كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية

تعبر الفاعلية عن مدى تحقيق المنشأة لأهدافها من خلال موارد محدودة، ومنه يمكن تعريف جودة المعلومات المحاسبية من زاوية الفاعلية على أنها مدى تحقيق المعلومات لأهداف المنشأة ومتخذ القرار من خلال استخدام موارد محدودة ومن ثم فإن فاعلية المعلومات هي مقياس لجودة المعلومات، كما أن الفاعلية هي مدى النجاح في تحقيق الأهداف مما يعني أن درجة الفاعلية إنما تقاس بمدى تحقق الأهداف المحددة.

رابعاً: التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية

يقصد بالتنبؤ كيفية استعمال معلومات الماضي والحاضر من أجل توقع أحداث ونتائج في المستقبل، وأن هذه التوقعات تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات، حيث أن جودة المعلومات إنما تتمثل في قدرتها في التنبؤ وتخفيض الشك وذلك عند استخدامها بوصفها مدخلات لنماذج التنبؤ.

خامساً: الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية

معنى الكفاءة تحقيق أهداف المنشأة بأقل استخدام ممكن للموارد فالكفاءة تقاس بمدى توافر الموارد المادية والبشرية مقارنة بالمرجات أو النتائج التي يتم تحقيقها أي "ضرورة تطبيق اقتصاديات المعلومات على نظم المعلومات والذي يستهدف تعظيم جودة المعلومات بأقل التكاليف، والتي يجب أن لا تزيد عن قيمة المعلومات"¹.

المطلب الثالث: معايير تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

توجد عدة معايير لقياس جودة المعلومات المحاسبية ويمكن تحديدها بصفة عامة في ما يلي:

أولاً: معايير قانونية

تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير لجودة التقارير المالية وتحقيق الالتزام بها، من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات

¹ مؤيد الفضل، عبد النصر نور، المحاسبة الإدارية، ط1، دار المسير للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص 306

مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المنشأة، بما يتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلتزم الشركات بالإفصاح الكافي عن أدائها¹.

ثانيا: معايير رقابية

ينظر إلى عنصر الرقابة بأنه أحد مكونات عملية الإدارة التي يركز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية وكذلك دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الحوكمة بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من أن سياستها وإجراءاتها تنفذ بفاعلية وأن بياناتها المالية تتميز بالمصادقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة وتقييم للمخاطر وتحليل للعمليات وتقييم الأداء الإداري ومدى الالتزام بالقواعد والقوانين المطبقة.²

ثالثا: معايير مهنية

لأن المحاسبة تؤثر بصفة مستمرة في بيئتها وتتأثر بها، فإن هناك إهتمام كبير بصياغة المعايير المحاسبية وبالممارسة المحاسبية، وقد تبنت مهنة المحاسبة مجموعة عامة من المعايير والإجراءات المحاسبية والتدقيقية التي تضمن حقوق جميع الأطراف ذات المصالح المتعارضة، مما يؤدي بالإدارة إلى إصدار تقارير مالية ذات جودة.³

رابعا: معايير فنية

إن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما ينعكس بدوره على جودة التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة ويؤدي إلى رفع وزيادة الإستثمار.⁴

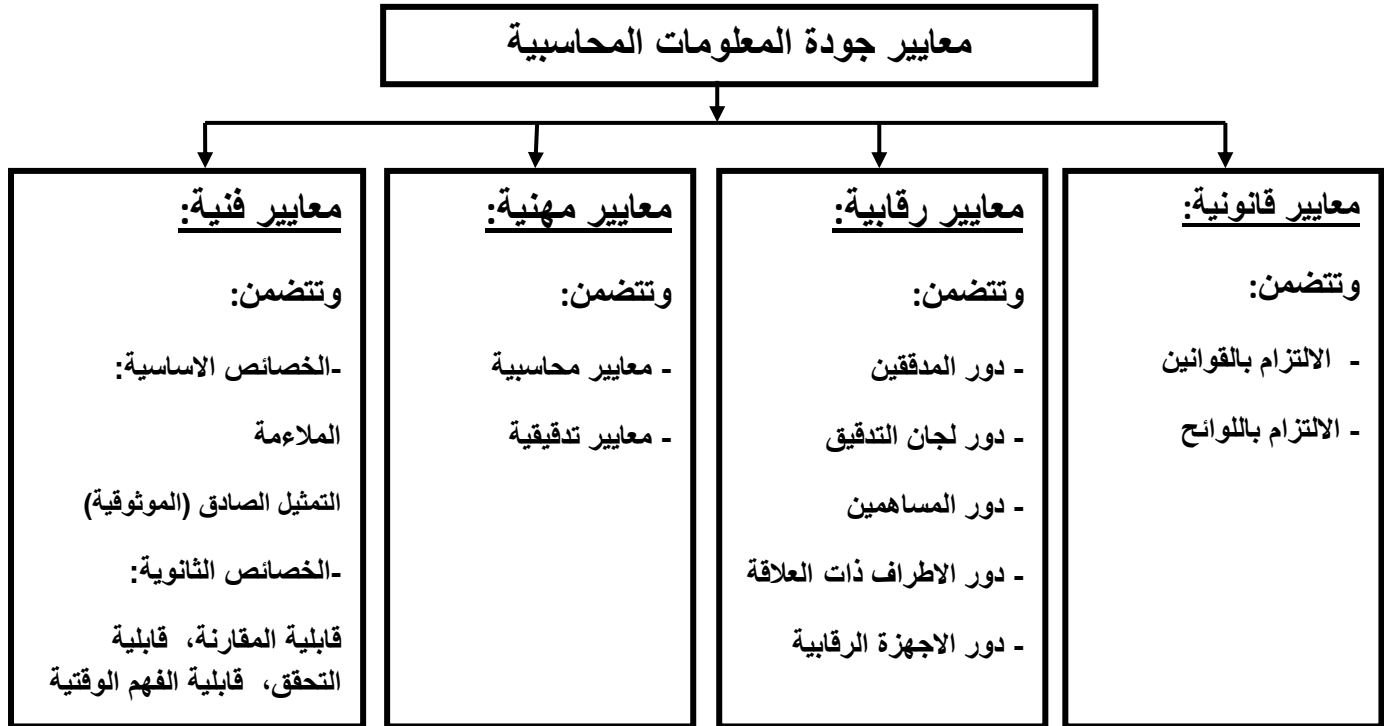
¹ حورية بوقندورة، مرجع سابق، ص 14

² هوام جمعة، مرجع سابق ص 18

³ طلال محمد علي الجاوي ورافد كاظم نصيف العبيدي، مرجع سابق ص 75

⁴ هوام جمعة، مرجع سابق ص 19

والشكل 2-2 يوضح معايير جودة المعلومات المحاسبية



المصدر: صبايحي نوال، الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) وأثره على جودة المعلومة، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نبل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010/2011،

خلاصة الفصل

في هذا الفصل تطرقنا إلى ماهية المعلومات المحاسبية من خلال عرض مجموعة من التعاريف التي تبناها أكاديميون وهيئات دولية مختصة، حيث فصلنا في خصائص النوعية لها، الرئيسية منها والثانوية وركزنا في ذلك بالدرجة الأولى على المفاهيم المعتمدة من طرف كل من مجلس المعايير المحاسبية المالية الأمريكي ولجنة المعايير المحاسبية الدولية، حيث وقفنا على التشابهات والفروقات بين الهيئتين في تحديد الخصائص النوعية و الأقسام المتبناة من كل هيئة، ثم تطرقنا إلى مفهوم الجودة المحاسبية والعوامل المؤثرة فيها وبالتالي المشاكل المتعلقة بالتدني قيمة المعلومة المحاسبية، وتعرضنا إلى محددات قياس هذه الجودة، ومعايير تحقيقها



الفصل الثالث



دراسة ميدانية : واقع الحوكمة وتطبيقاتها حالة
الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر و البطالة
الناجمة عن سوء الأحوال الجوية

تمهيد:

تبعاً للدراسة النظرية في الفصلين السابقين ندعم دراستنا بفصل ثالث نتطرق فيه إلى دراسة واقع الحوكمة وتطبيقاتها على مؤسسة جزائرية إقتصادية تنشط في قطاع هام هو قطاع الضمان الإجتماعي والتي لها خصوصيتها من حيث تحصيل الاشتراكات وتقديم الأداءات مما يجعلها ميدان خصب لتطبيق آليات الحوكمة، وهذا ما سنقف عليه في هذا الفصل من حيث التزام المؤسسة بمبادئ الحوكمة وتطبيق آلياتها ومدى تأثير ذلك في جودة المعلومات المحاسبية من خلال استقراءنا لواقع المؤسسة من خلال قوائمها المالية وتقاريرها الدورية وسيتم ذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول : عرض الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية في قطاعات البناء والأشغال العمومية والري – CACOBATPH

المبحث الثاني: تطبيق حوكمة الشركات في الصندوق وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية

المبحث الأول : عرض الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية في قطاعات البناء والأشغال العمومية والري – CACOBATPH

تمت الدراسة الميدانية بالصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية في قطاعات البناء والأشغال العمومية والري التابع لوزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي وهو حديث النشأة نسبيا والذي يعتمد الحداثة والعصرية في التسيير.

المطلب الأول : تقديم الصندوق

أولا: نشأة الصندوق

تم إنشاء الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية لقطاعات البناء والأشغال العمومية والري المعنون باختصار CACOBATPH بموجب مرسوم تنفيذي رقم 97-45 المؤرخ في 26 رمضان 1417 الموافق 4 فيفري 1997 وتحديد المادة الأولى منه.¹

يعود إنشاؤه إلى التغيرات والمتطلبات الاجتماعية الاقتصادية العميقة التي عرفت قطاعات النشاطات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية وبالتحديد قطاعات البناء والأشغال العمومية والري، مما استوجب تنظيم تسيير خاص للعطل المدفوعة الأجر وتعويض عن البطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية لفائدة عمال هذه القطاعات.

كما أنه يواكب تطور علاقات العمل المعروفة بالتشغيل بعقد محدد المدة، الذي يتميز بهشاشة في علاقات العمل خاصة من حيث حقوق العمال نظرا للحركية التي يتميز بها، والتي تعتبر صفة سائدة في قطاعات البناء والأشغال العمومية والري.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 97-45 المؤرخ في 26 رمضان 1417 الموافق 4 فيفري 1997، العدد 8، المادة الأولى، ص4

ثانيا: مهام الصندوق

تحدد مهام الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 97 - 45 المؤرخ في 4 فيفري 1997 وهي كالآتي:¹

- ضمان تسيير العطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية والتي يستفيد منها العمال التابعين لقطاعات البناء والأشغال العمومية والري،
- تسجيل المستفيدين ومستخدميهم،
- إعلام المستفيدين ومستخدميهم،
- ضمان تغطية الإشتراكات المنصوص عليها حسب التشريع والتنظيم المعمول بهما،
- إنشاء صندوق للإحتياط موجه لضمان دفع هذه التعويضات،
- المساهمة في إنشاء خدمات إجتماعية مخصصة للعمال وذوي الحقوق.

ثالثا: تنظيم الصندوق

ينشط الصندوق تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي، حيث يتولى إدارة الصندوق مجلس إدارة، ويسيره مدير عام، ويتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلالية المالية.

يتشكل مجلس الإدارة من واحد وعشرون (21) عضو موزعون على النحو التالي:²

07- ممثلين عن الاتحاد العام للعمال الجزائريين وهو التنظيم العمالي الأكثر تمثيلا حسب ما ينص علي القانون،

04- ممثلين عن القطاع الخاص، تم تعيينهم من طرف منظمة أرباب العمال،

03- ممثلين من مستخدمي القطاع العمومي،

05- ممثلين عن الوزارات المذكورة في المرسوم التنفيذي 97-45 موزعين بالشكل التالي:

- ممثل عن الوزير المكلف بالسكن،

¹ نفس المرجع السابق، المادة الرابعة، ص 5

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 97-45 المؤرخ في 26 رمضان 1417 الموافق 4 فيفري 1997، العدد 8، المادة السادسة، ص 5

- ممثل عن الوزير المكلف بالأشغال العمومية،
- ممثل عن الوزير المكلف بالعمل،
- ممثل عن الوزير المكلف بالصناعة،
- ممثل عن الوزير المكلف بالمالية،

02- ممثلان عن عمال الصندوق ويمثلان في رئيس لجنة المشاركة ونائبه المنتخبين من طرف العمال حسب ما ينص عليه القانون المعمول به.

وتتمثل أهم مهام مجلس إدارة الصندوق في ما يلي:¹

- إعداد النظام الداخلي للصندوق،
- التصويت على ميزانيات التسيير والاستثمار،
- إبداء الرأي حول إقتراحات تعيين المدير العام والمناصب السامية الأخرى في إدارة الصندوق،
- المصادقة على التقرير والحصيلة السنوية لنشاط الصندوق،
- المصادقة على عمليات توظيف رؤوس الأموال والعمليات العقارية.

من أجل ضمان القيام بمهامه في أحسن الظروف، يتضمن الصندوق هيئة مركزية مكلفة بالتصميم والتفكير والمراقبة وكذلك هيئات محلية (وكالات جهوية ووكالات ولائية) مكلفة بإتمام مهام الصندوق بفعالية وإتقان.

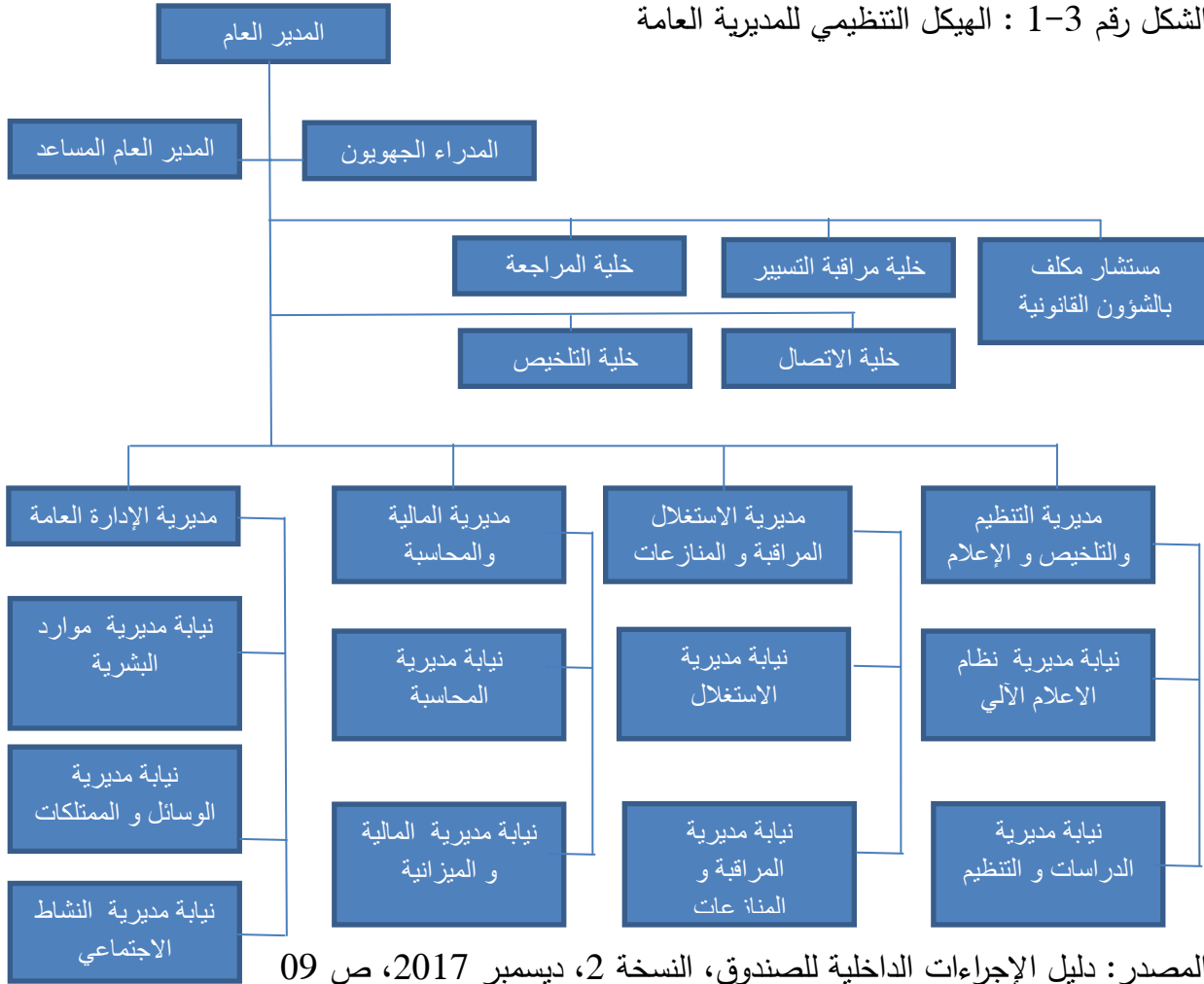
حاليا يضم الصندوق أربعة عشر (14) وكالة جهوية وخمسة عشر (15) وكالة ولائية من أجل التقرب إلى المنتسبين إلى الصندوق من مؤسسات وعمال، كما يهدف الصندوق إلى تعزيز شبكته بهدف تغطية كل ولايات الوطن.

¹ نفس المرجع السابق، المادة السابعة عشر، ص 6

أ- الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للصندوق:

يبين الشكل الموالي الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للصندوق الذي وضع من طرف الهيئة
الوصية من أجل ضمان إنتقال سلس للمعلومة ومراقبة داخلية محكمة.¹

الشكل رقم 1-3 : الهيكل التنظيمي للمديرية العامة

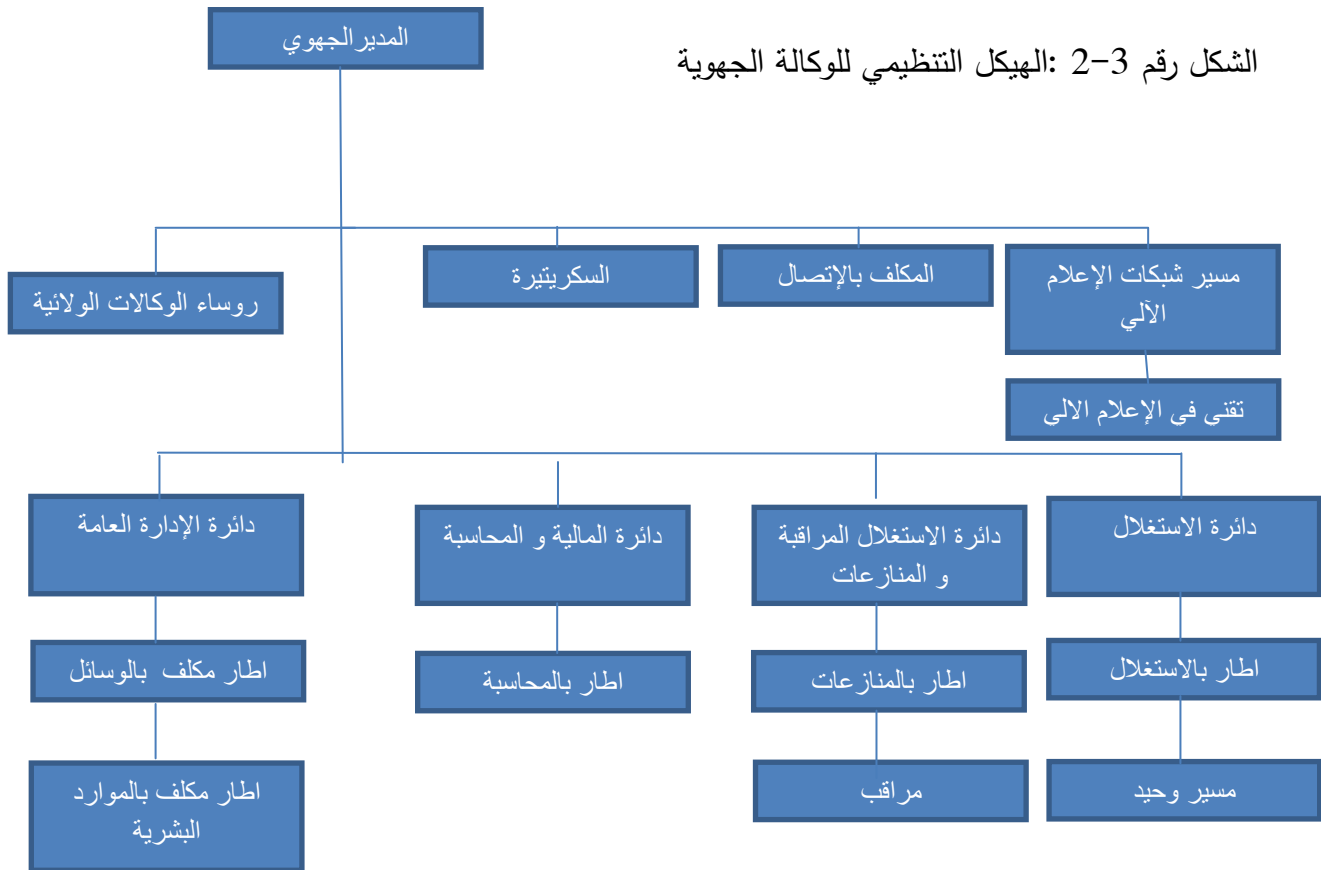


¹ دليل الإجراءات الداخلية للصندوق، النسخة 2، ديسمبر 2017، ص 09

ب- الهيكل التنظيمي للوكالات الجهوية للصندوق:

على نفس منهج تنظيم المديرية العامة تم تنظيم الوكالات الجهوية حيث يقابل كل هيئة مركزية على مستوى المديرية العامة هيئة فرعية تقابلها على المستوى الجهوي تضمن التسيير الموحد وتدفق المعلومات.¹

الشكل رقم 2-3: الهيكل التنظيمي للوكالة الجهوية

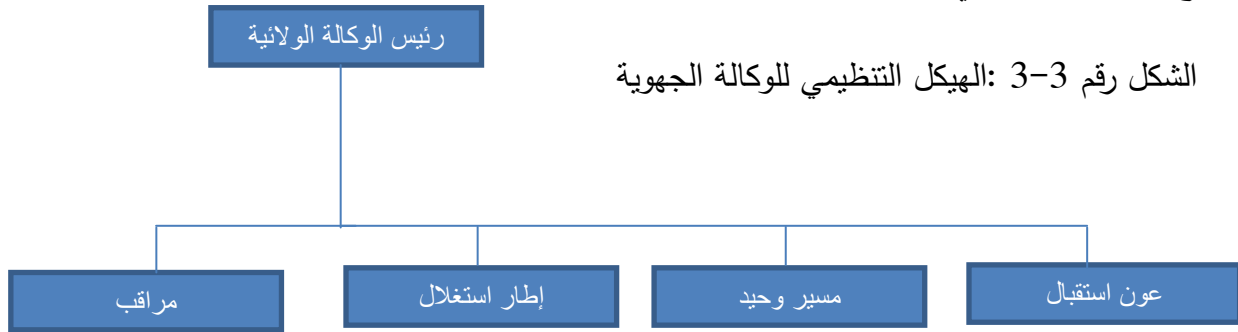


المصدر: دليل الإجراءات الداخلية للصندوق، النسخة 2، ديسمبر 2017، ص 10

يمثل الشكل الهيكل التنظيمي للوكالة الجهوية التي يترأسها مدير جهوي ويساعده رؤساء الدوائر ، بالإضافة إلى سكرتارية ومكلف بالاتصال ومسير شبكة الإعلام الآلي.

¹ نفس المرجع السابق، ص 10

ج- الهيكل التنظيمي للوكالات الولائية للصندوق:



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد دليل الإجراءات الداخلية للصندوق، النسخة 2، ديسمبر

2017

يقتصر العمل في الوكالة الولائية على المهام الرئيسية للصندوق والتي تمثل النشاط الرئيسي للصندوق وهي إختزال للمديرية المركزية للاستغلال والمراقبة والمنازعات بشكل أساسي، يؤدي هذه المهام كل من رئيس الوكالة الولائية ويساعده في ذلك مراقب لأرباب العمل، وإطار استغلال ومسير وحيد.

د - التقسيم الإقليمي للوكالات الجهوية للصندوق:

يضم الصندوق أربعة عشر (14) وكالة جهوية مقسمة كما يبينه الجدول الموالي:¹

جدول رقم 3-1: التغطية الإقليمية للوكالات الصندوق

الرقم	الوكالة الجهوية	التغطية الإقليمية
01	الجزائر	الجزائر
02	عنابة	تبسة، قالمة، الطارف، سوق اهراس
03	باتنة	بسكرة، خنشلة، أم البواقي
04	بشار	أدرار، تندوف
05	البليدة	المدية، تيبازة

¹ دليل الإجراءات الداخلية للصندوق، النسخة 01، ديسمبر 2015، ص 09.

06	بومرداس	البويرة
07	الشلف	تسمسليت، غليزان، عين الدفلة، تيارت
08	قسنطينة	سكيكدة، جيجل، ميلة
09	الأغواط	الجلفة، غرداية، البيض
10	وهران	سعيدة، معسكر، مستغانم
11	ورقلة	تمنراست، اليزي، الوادي
12	سطيف	برج بوعريرج، مسيلة
13	تيزي وزو	بجاية
14	تلمسان	عين تموشنت، النعامة، سيدي بلعباس

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على دليل الإجراءات الداخلية للصندوق.

المطلب الثاني: نظامي العطل والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية

يتميز الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية كغيره من الصناديق بنظام عمل خاص به يتعلق بنظام العطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية، حيث يحدد المنتسبين المعنيين بالإنخراط بالإضافة إلى المستخدمين وكيفية إستفادتهم من الحقوق التي يمنحها الصندوق.

أولاً: المنتسبون الصندوق

يشكل المستخدمون والعمال الأجراء، العاملين في قطاعات البناء والأشغال العمومية والري مجموع المنتسبين للصندوق.

1-المستخدمون: طبقا للقانون 83-14 المعدل والمتمم، هم مجموع المؤسسات التي تعمل

على مستوى التراب الوطني والناشطون في مجال البناء والأشغال العمومية والري، مهما كان القطاع الذي ينتمون إليه، جنسياتهم، وطبيعتهم القانونية.

2- الأجراء: هم عمال قطاعات البناء والأشغال العمومية والري، الذين يعملون لدى مستخدم أوعده مستخدمين خلال النشاط الممتد من 01 جويلية للسنة السابقة إلى غاية 30 جوان للسنة الحالية.

يحدد الصندوق إنتساب هؤلاء العمال وفقا لعقد العمل، بغض النظر عن طبيعة العقد الذي يربطهم بمستخدميهم.

ثانيا: نظام العطل المدفوعة الأجر في قطاع البناء والأشغال العمومية والري

1- ماهية نظام العطل المدفوعة الأجر في قطاع البناء والأشغال العمومية والري: إن

الهشاشة والحركية هما عاملان لتبدد الحقوق الخاصة بالعطل المدفوعة الأجر لعمال قطاع البناء والأشغال العمومية والري من جهة¹، ومن جهة أخرى تقسيم هذه الحقوق بين العديد من المستخدمين خلال السنة قد يؤدي إلى تخفيض قيمة العطلة إضافة إلى الحرمان من الراحة التعويضية.

لهذا وبالتغير المستمر للمستخدمين (المؤسسات)، وبسبب تشتت عناصر الحق في العطل المدفوعة الأجر، يتقدم الصندوق على أساس أنه المستخدم الوحيد المتكفل بضمان هذه التعويضات وفرض قانونيا الراحة السنوية.

2- خصائص نظام العطل المدفوعة الأجر في قطاع البناء والأشغال العمومية والري:

وتحسب نسبة الاشتراك في نظام العطل المدفوعة الأجر كالاتي:²

تحسب هذه القيمة على أساس وعاء اشتراكات الضمان الإجتماعي بنسبة مقدرة ب: 12.21% على عاتق المستخدم وحده ويستفيد من هذه العطل كل عامل نشط لفترة لا تقل عن

¹ موقع <http://cacobatph.dz/fr/index.php/cacobatph1/le-conge-paye> ، تاريخ الاطلاع 2020/04/14.

² موقع، <http://cacobatph.dz/fr/index.php/declarations/dac> ، تاريخ الاطلاع 2020/04/14.

خمس عشرة (15) يوما لدى هيئة أو مجموعة من الهيئات المستخدمة والمنسوبة للصندوق بمعدل يومين ونصف لكل شهر (2,5 يوم).

هذه الاشتراكات تكون دورية التصريح والدفع حسب عدد عمال المؤسسة، حيث تكون شهرية بالنسبة للمؤسسات التي تشغل أكثر من 9 عمال لديها، و فصلية في حالة العكس ويتم التصريح بها إما إلكترونيا عبر بوابة التصريح Tasrihatcom.dz أو بالتقرب من الشباك الوحيد للصندوق.

تخصص الاشتراكات للعطل المدفوعة الأجر على شكل تعويضات (تسيير تقني) بسقف يقدر ب 94.7% وتشارك في مصاريف تسيير الصندوق (تسيير الإداري) بسقف يقدر ب 5.3%.

ثالثا: نظام البطالة عن سوء الأحوال الجوية

1- ماهية نظام البطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية: تاريخيا تأسس هذا النظام في الجزائر سنة 1984 وألغي في 1985 ليعاد تأسيسه بموجب الأمر رقم 01/97 المؤرخ في 11 جانفي 1997.

بينما يعتبر نظام العطل المدفوعة الأجر مضمون وحق للعمال سنوي ، فإن البطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية تغطي المخاطرة، حيث تتجم عن التوقف عن العمل المرتبط بالظروف المناخية التي تترجم على شكل بطالة إجبارية للعمال ومؤقتة لحين زوال الظرف المناخي المعطل، إن هذه المخاطرة لا تغطي إلا الفئات التي تنشط في ظروف مناخية متغيرة وهي طريقة أتبع من أجل الحفاظ على صحة العامل المؤمن.¹

2- خصائص نظام البطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية: تحدد نسبة الاشتراك في هذا

النظام بنسبة 0.75% على أساس وعاء اشتراكات الضمان الإجتماعي وتوزع كآلاتي:²

- 0.375 % من حصة صاحب العمل (على عاتق صاحب العمل).
- 0.375 % من حصة العامل (على عاتق العامل).

¹ موقع، <http://cacobatph.dz/fr/index.php/cacobatph1/le-chomage-intemperies>، تاريخ الاطلاع 2020/04/14

² موقع، <http://cacobatph.dz/fr/index.php/declarations/dac>، تاريخ الاطلاع 2020/04/18.

يستفيد من هذا النظام كل عامل لا تقل مدة عمله عن 200 ساعة خلال الشهرين السابقين للتوقف عن العمل في الهيئة المستخدمة والمكلفة بالتزامات البطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية.

من أجل الاستفادة من نظام التعويض عن البطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية، يجب التصريح بالتوقف عن العمل من قبل المستخدم خلال 48 ساعة التي تلي التوقف التام عن العمل على مستوى الورشات وإرسال التصريح بإعادة فتح الورشة حين استئناف العمل في مدة لا تتجاوز 15 يوم.

تخصص الاشتراكات للبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية على شكل تعويضات بنسبة 98.5% ومصاريف تسيير الصندوق بنسبة يقدر بـ 1.5%

المبحث الثاني: تطبيق حوكمة الشركات في الصندوق وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية

سعت الجزائر إلى تجسيد موضوع الحوكمة على أرض الواقع كباقى دول العالم عن طريق بناء إطار مؤسس لحوكمة الشركات، حيث عملت على تحسين مناخ الأعمال والإنتفاع على إقتصاد السوق وذلك عن طريق تنفيذ حزمة من الإصلاحات وخاصة إصدار ميثاق الحكم الراشد سنة 2009 كمسعى لتطبيق الحوكمة إضافة إلى إرساء أسس قانونية وتشريعية تشجع على الشفافية وكفاءة السوق.

تطرقنا في هذا المبحث إلى واقع تطبيق حوكمة الشركات في الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية في قطاعات البناء والأشغال العمومية والري، وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية من خلال تجسيد مبادئ الحوكمة وتطبيق آلياتها.

المطلب الأول: تشخيص الواقع العملي لمبادئ الحوكمة بالصندوق

سننترق في هذا المطلب إلى مبادئ الحوكمة السنة(6) المتبناة من طرف منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD) وإلى مدى تطبيقها في واقع المؤسسة العملي.

أولاً: المبدأ الأول "إرساء أسس نظام حوكمة الشركات الفعال"

هذا الإطار ينبغي أن يكون متوافق مع أحكام القانون بحيث يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية والذي يؤدي إلى الشفافية والكفاءة المنشودة.

في حقيقة الأمر هذا المبدأ يعتبر إطارا كليا يتم إرساؤه على مستوى الدولة ويمثل حزمة التشريعات والتطبيقات التي تصدرها هذه الأخيرة لخلق نظام اقتصادي يعتمد على حوكمة الشركات، وقد إلتزمت الجزائر بهذا المنهج خاصة منذ إصدار دليل حوكمة الشركات الجزائري وكذا الإصلاحات التي مست النظام الجبائي وشبه الجبائي والإصلاحات التي مست سوق المال والمتمثلة أساسا بتحديث البنوك وذلك من أجل تحقيق إستقلاليته بإصدار قانون النقد والقرض وإعتبار القطاع المصرفي هو العامل الرئيسي للإنتقال نحو إقتصاد السوق، ضمن هذا الإطار يمكن أن نبين فيما يخص الصندوق حزمة التشريعات التي تنظم المسؤوليات والواجبات والحقوق التي تمثل الإطار القانون للحوكمة وهي كالآتي:

- القانون رقم 83-14 المؤرخ في 02/07/1983 يتعلق بالتزامات المكلفين في مجال الضمان الإجتماعي،

- القانون رقم 04-17 المؤرخ في 10/11/2004 يعدل ويتم القانون رقم 83-14 المؤرخ في 02/07/1983 يتعلق بالتزامات المكلفين في مجال الضمان الإجتماعي،
- القانون رقم 83-15 المؤرخ في 2 يوليو 1983 المتعلق بالمنازعات في مجال الضمان الإجتماعي،
- قانون رقم 08-08 المؤرخ في 23/02/2008 يتعلق بالمنازعات في مجال الضمان الإجتماعي،
- القانون رقم 90-11 المؤرخ في 21 أبريل سنة 1990 والمتعلق بعلاقات العمل،
- أمر رقم 75-59 مؤرخ في 26 سبتمبر سنة 1975 يتضمن القانون التجاري،
- الأمر 97-01 المؤرخ في 02 رمضان 1417 الموافق لـ 11 يناير 1997 الذي يؤسس تعويض عن البطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية في قطاعات البناء والأشغال العمومية والري ويحدد شروط منحه وكيفية،
- المرسوم 80-53 المؤرخ في 14 ربيع الثاني 1400 الموافق لـ 01 أمارس 1980 والمتضمن إحداث المفتشية العامة للمالية،
- القانون 95-20 المؤرخ في 19 صفر 1416 الموافق لـ 17 يوليو 1995 والمتعلق بمجلس المحاسبة،
- المرسوم رقم 80-137 المؤرخ في 25 جمادى الثانية 1400 الموافق لـ 10 مايو 1980 والمتضمن وضع فهرس النشاط الاقتصادي والمنتجات،
- المرسوم التنفيذي 97-45 المؤرخ في 26 رمضان 1417 الموافق لـ 04 فبراير 1997 المتضمن إنشاء الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية لقطاعات البناء والأشغال العمومية والري،
- المرسوم التنفيذي 97-46 المؤرخ في 26 رمضان 1417 الموافق لـ 04 فبراير 1997 يحدد نسب الاشتراك لتعويض البطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية، والعطلة المدفوعة الأجر،
- المرسوم التنفيذي 97-47 المؤرخ في 26 رمضان 1417 الموافق لـ 04 فبراير 1997 يحدد قائمة النشاطات المهنية الخاضعة لنظام تعويض عن البطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية ،
- المرسوم التنفيذي 97-48 المؤرخ في 26 رمضان 1417 الموافق لـ 04 فبراير 1997 يحدد قائمة النشاطات المهنية الخاضعة لنظام تعويض العطلة المدفوعة الأجر،

- القرار المؤرخ في 15 جمادى الأولى 1430 الموافق لـ 10 مايو 2009 والمتضمن التنظيم الداخلي للصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية المعدل والمتمم،

- القرار رقم 47 المؤرخ في 19 يونيو 2019 المعدل والمتمم والمتضمن التنظيم الداخلي للصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية.

ثانيا: المبدأين الثاني والثالث ("حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لحاملي رأس المال"، "المعاملة العادلة للمساهمين")

لا يمكن قياس هذين المبدأين نظرا لأنه لا يوجد رأسمال للصندوق.

ثالثا: المبدأ الرابع " الحفاظ على حقوق أصحاب المصلحة أو الأطراف المرتبطة بالشركة "

ينص هذا المبدأ عن الإقرار بحقوق أصحاب المصالح التي ينص عليها القانون أو الإتفاقيات المتبادلة، إضافة إلى إلزامية احترام الحقوق القانونية لأصحاب المصالح والتعويض لهم من أي انتهاك لتلك الحقوق وكذا آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة، ويحصر أصحاب المصلحة بالنسبة للصندوق في فئتين رئيسيتين هما المؤسسات المشتركة والعمال المؤمنين.

1- بالنسبة لمؤسسات المشتركة: تستفيد المؤسسات المشتركة في الصندوق بتعويض يسمى التعويض عن البطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية، وهو تعويض ينشأ لما تتوقف الورشة عن العمل بسبب الأحوال الجوية التي تعتبر مانع للعمل أو قد تسبب خطر على سلامة وصحة العمال المتواجدين في الورشة، وقد حدد الأمر 97-01 الصادر بتاريخ 11 جانفي 1997 هذا التعويض وكيفية التصريح والشروط المنشأة له، وكل التفاصيل التقنية الخاصة به.

2- بالنسبة للعمال المؤمنين: تستفيد هذه الفئة من الحق في العطلة مدفوعة الأجر، وهم العمال الذين عملوا مدة 15 يوما على الأقل لدى مؤسسة واحدة أو عدة مؤسسات منتسبة للصندوق، بحيث يكون هذا الأجر مكتسب نظير فترة العمل خلال السنة المرجعية التي تمتد بين الأول جويلية من السنة السابقة ، إلى 30 جوان من سنة الحالية.

3- عرض الحقوق أصحاب المصلحة : نقوم بعرض بعض الأرقام لنشاطات الصندوق عبر المعطيات المتعلقة بالسنوات المالية 2016، 2017 و 2018. والتي تتمثل أساسا في

التحصيلات والآداءات وهي حقوق أصحاب المصلحة والأطراف المرتبطة بالشركة التي ينص عليها المبدأ الرابع من مبادئ الحوكمة التي تتبناها منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD).

أ- التحصيلات:

مبالغ الاشتراكات المحصل عليها من طرف الصندوق خلال السنة المالية 2016، 2017،

و 2018 على النحو التالي:

جدول رقم 3-2 : مبالغ الاشتراكات الرئيسية لسنوات 2016، 2017 و 2018

الاشتراكات الرئيسية للعطل والبطالة (دج)			الوكالة
2018	2017	2016	
4.890.192.938,47	34,4.389.753.377	06,4.687.954.363	الجزائر
1.568.810.062,24	91,1.526.610.224	23,1.716.252.127	عنابة
1.647.876.731,91	54,1.558.059.433	75,1.741.989.104	باتنة
824.948.313,45	95,983.144.270	26,1.008.136.475	بشار
3.071.329.516,57	22,2.958.170.092	82,3.163.168.107	البلدية
2.218.207.869,15	91,2.106.185.973	16,2.235.822.712	بومرداس
1.626.745.135,68	78,1.644.909.438	81,1.850.973.753	الشلف
2.823.632.804,78	24,2.697.334.077	61,3.012.641.786	قسنطينة
1.519.571.945,43	10,1.314.586.653	23,1.271.635.642	الأغواط
2.437.353.130,87	53,2.280.652.641	46,2.547.671.162	وهران
2.468.339.300,14	03,2.184.256.923	80,2.399.482.325	ورقلة

2.061.825.468,76	55,1.968.653.156	17,2.145.343.912	سطيف
1.809.027.500,85	65,1.782.651.765	73,1.921.896.494	تيزي وزو
1.450.830.039,06	83,1.441.175.544	58,1.686.180.527	تلمسان
30.418.690.757,36	28.836.143.573,58	31.389.148.495,67	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة باستخدام الحصيلة السنوية لكاكوبات لسنوات 2016، 2017 و 2018

يحدد الجدول مجمل الاشتراكات المحصلة من طرف الصندوق على مستوى الوكالات الجهوية لسنوات 2016، 2017 و 2018 حيث نلاحظ التغير في الاشتراكات من سنة إلى أخرى لإرتباط هذه الأخيرة بالتغير في مستوى نشاط المستخدمين من جهة وتحصيلهم لمستحققاتهم من طرف أصحاب العمل من جهة أخرى ونلاحظ كذلك التفاوت بين الوكالات الجهوية من حيث التحصيل إذ يرتبط هو الآخر بالتغطية الإقليمية لكل وكالة وكثافة المشاريع المنجزة في كل منطقة.

ب-الأداءات: تتكون أداءات الصندوق حصريا من تعويضات عن العطل المدفوعة وتعويضات عن البطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية.

ب-01 تعويضات عن العطل المدفوعة الأجر:

جدول رقم 3-3 : تعويضات العطل المدفوعة الأجر لسنوات 2016، 2017 و 2018

تعويضات العطل مدفوعة الأجر						الوكالة
2018		2017		2016		
المبلغ (دج)	عدد العمال	المبلغ (دج)	عدد العمال	المبلغ (دج)	عدد العمال	
4.197.270.710,58	100.630	3.950.454.964,20	99.049	4.023.011.804,12	95.560	الجزائر
1.310.791.374,74	58.149	1.405.493.285,19	65.123	1.482.267.323,02	69.857	عنابة
1.348.526.392,24	53.898	1.357.162.632,44	57.043	1.527.617.690,12	66.236	باتنة
788.132.077,07	27.045	856.023.116,73	27.450	774.283.822,69	28.282	بشار

2.648.805.650,92	102.749	2.594.278.405,70	101.987	2.617.309.675,55	110.830	البلدية
1.946.380.044,36	66.681	1.827.520.918,19	67.016	1.914.163.588,52	75.460	بومرداس
1.422.718.191,85	68.001	1.464.643.095,25	73.131	1.590.262.119,83	85.855	الشلف
2.429.515.462,93	99.255	2.389.514.437,49	104.658	2.590.256.799,73	112.012	قسنطينة
1.225.787.812,97	42.287	1.113.095.595,14	43.953	1.072.834.353,85	43.002	الأغواط
2.010.932.941,56	80.459	2.009.315.086,47	84.693	2.175.972.989,01	93.560	وهران
1.955.855.421,82	65.525	1.904.000.252,44	69.717	1.905.402.056,84	74.548	ورقلة
1.757.477.544,40	74.669	1.732.499.581,71	73.567	1.857.085.111,30	83.121	سطيف
1.541.307.684,45	66.904	1.611.593.115,46	71.902	1.612.836.147,29	77.360	تيزي وزو
1.241.561.936,89	54.048	1.372.431.962,57	59.818	1.492.432.370,09	66.708	تلمسان
25.825.063.246,78	869.733	25.588.026.448,98	974.402	26.635.735.851,96	674.898	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة باستخدام الحصيلة السنوية لكاكوبات لسنوات 2016، 2017 و 2018

يعبر الجدول السابق عن التعويضات المترتبة عن العطل السنوية لعمال القطاع لسنوات 2016، 2017 و 2018 حيث ترتبط هذه التعويضات بمبالغ الاشتراكات، كما تجدر الإشارة أن عدد العمال المصرح بهم لا يرتبط بالمبالغ المعبر عنها إذ يمكن أن ترتفع المبالغ المعوضة من سنة إلى أخرى مع إنخفاض عدد العمال المصرح بهم.

ب-02 تعويضات عن البطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية:

جدول رقم 3-4 : تعويضات البطالة لسنوات 2016، 2017 و 2018

تعويضات عن البطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية						الوكالة
2018		2017		2016		
المبلغ (دج)	عدد العمال	المبلغ (دج)	عدد العمال	المبلغ (دج)	عدد العمال	
72.128.241,32	16.761	46,59.925.862	8.087	63.495.954,87	15.808	الجزائر
19.310.478,50	4.293	20,15.542.821	3.264	54,10.834.850	3.871	عنابة
19.479.256,11	7.035	33,19.312.329	3.789	84,6.211.525	2.956	باتنة
18.997.323,68	1.311	63,700.317	144	34,70.605	21	بشار
78.481.200,38	21.075	47,106.387.961	18.392	89,67.32.014	21.473	البليدة
27.257.793,48	7.362	62,32.734.462	7.274	87,28.306.544	6.620	بومرداس
79.837.906,85	15.556	03,89.136.927	16.541	15,22.353.535	5.965	الشلف
67.721.146,40	15.966	05,87.727.857	13.497	29,1.353.423	5.682	قسنطينة
8.720.366,34	2.558	85,18.933.075	4.129	81,2.337.173	1.223	الأغواط
137.151.636,65	42.983	40,91.296.250	29.964	01,143.499.831	46.906	وهران
5.009.059,70	1.111	98,114.743	95	36,1.179.450	420	ورقلة
87.661.203,89	23.151	75,131.420.904	19.820	12,76.657.786	23.410	سطيف
59.811.595,61	19.404	47,61.811.891	13.645	73,28.396.138	17.324	تيزي وزو
65.075.499,44	16.900	79,5.530.848	15.760	32,37.466.486	13.924	تلمسان
746.642.708,35	178.735	720.576.254,03	122.379	14,428.895.321	138.576	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الحصيلة السنوية لكاكوبات لسنوات 2016، 2017

و 2018

نلاحظ التغيرات في المبالغ المعوضة من سنة إلى أخرى وهذا راجع إلى التغيرات المناخية من منطقة إلى أخرى من جهة، ومن جهة أخرى إلى مدى تفعيل المستخدمين للإجراءات اللازمة من أجل الاستفادة من هذه التعويضات من جهة أخرى.

رابعاً: المبدأ الخامس " الشفافية ونشر المعلومات "

يعمل هذا المبدأ على ضمان الشفافية والإفصاح الدقيق في الوقت المناسب عن كل البيانات والمعطيات المالية، ويتم الإفصاح عن كل هذه المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب دون أي تأخير وأي تكلفة أو بأقل تكلفة ممكنة، ولتحقيق ذلك عمل الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر على تطوير قنوات من شأنها تحقيق هذا المبدأ وهي:

- 1- بوابة الصندوق الالكترونية **cacobatph.dz** : والتي تشمل على
 - تقديم الصندوق عن طريق عرض هياكله المركزية والجهوية والولائية،
 - مجال نشاط الصندوق من خلال النصوص القانونية ذات العلاقة،
 - التواصل مع خلية الاتصال لطرح الانشغالات و الاشكالات والإطلاع على المستجدات ،
 - إتاحة كل الوثائق المستعملة من طرف الأطراف ذات العلاقة،
 - توفير قنوات للاتصال سواء على مستوى الموقع أو هواتف كل هياكل الصندوق،
 - إمكانية الحصول على الجريدة الالكترونية النصف شهرية والتي تشمل على آخر المستجدات التي تهم كل الأطراف ذوي العلاقة.

2- البوابة الالكترونية **tasrihatcom.dz** : تشمل على

- تسمح بالتصريح عن بعد للاشتراكات والتصريحات السنوية والتصريحات الأخرى،
- تمكن المستخدمين من الوصول إلى جميع بياناتهم سواء كانوا مؤسسات أو عمال،
- تمكن من تسديد المستحقات الكترونياً وفي الوقت الفعلي،
- تعلن أنباء عن مؤشرات كلية متعلقة بنشاط الصندوق.

3- إصدار حصيلة النشاط السنوية (**Bilan d'activité**): وهي حصيلة النشاط السنوي

بالأرقام لكل من :

أ- مجلس الإدارة: عرض نشاط مجلس الإدارة من خلال التصريح عن جدول الأعمال إجتماعات هذا الأخير والقرارات المتخذة، وبالنظر إلى عرض حوصلة النشاط لسنة

2018 نلخص بعض النقاط المفصّل عنها(أنظر الملحق رقم 01):

- دراسة ميزانية 2017،

- دراسة الحسابات الاجتماعية للصندوق لسنة 2017،
- اختيار متعامل من أجل الحصول على حل معلوماتي لتسيير الأرشيف الكترونيا، دراسة مشروع ميزانية 2019،

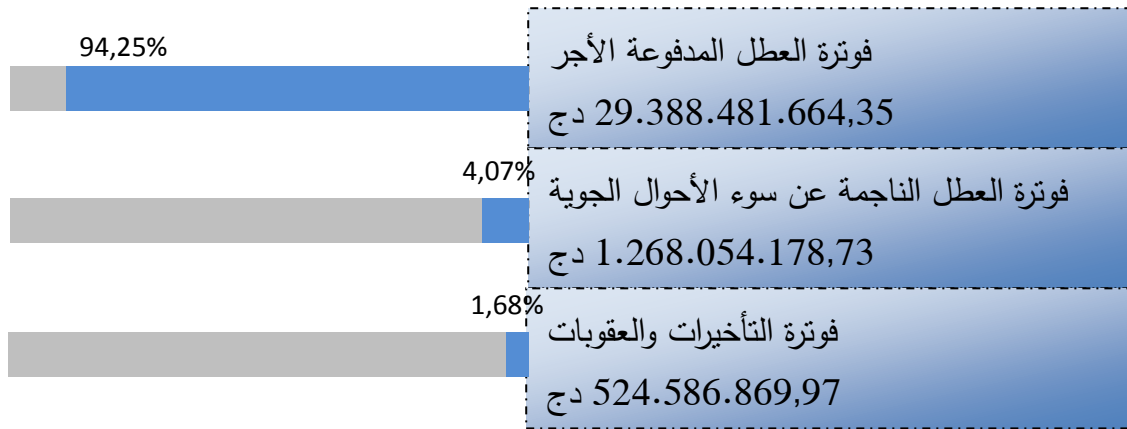
- البث في الاستثمارات الموجه للبيع (mise a la réforme).¹

ب- **اللجنة الوطنية للطعون:** عرض نشاط اللجنة والمتمثل في دراسة ملفات الطعون المقدمة من طرف المستخدمين ونتائج تلك الدراسة والتي تمثلت بالنسبة لسنة 2018 في 787 ملف أودع على مستوى اللجنة للدراسة والتي تم البث فيه بإلغاء الديون الكلي أو الجزئي أو الرفض حيث تصدر المديرية العامة قرارات بذلك وتوجه للمتعاملين عن طريق الوكالات الجهوية والولائية المنتشرة عبر الوطن² (أنظر الملحق 02)

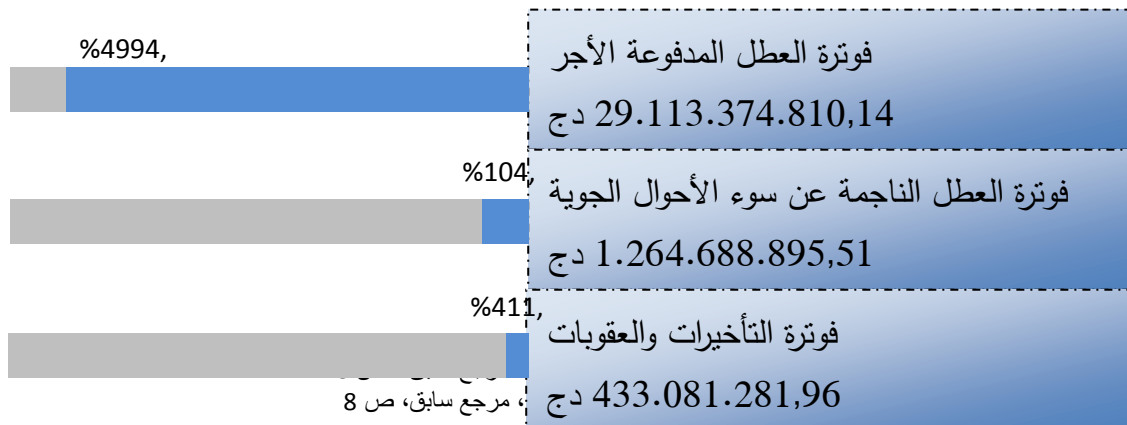
ج- **مديرية الإستغلال والمراقبة والمنازعات:** ويتم عرض مفصل ودقيق للأرقام المحققة بالنسبة لهذه المديرية وكانت لسنة 2018 كما يلي: (أنظر الملحق 03)

ج-01 **الفوترة :** 31.181.122.713,06 دج³

الشكل رقم 3-4 : فوترة لسنة 2018 حسب الطبيعة



الشكل رقم 3-5 : التحصيل لسنة 2018 حسب الطبيعة



مرجع سابق، ص 8

نفس المرجع، ص 22

نفس المرجع، ص 22

ج-03 التحصيل الجبري¹:

الشكل رقم 3-6 : التحصيل الجبري لسنة 2018 حسب الطبيعة

الإعذرات المرسله : 11099 إذار بقيمة 5.913.951.210,22 دج

تسوية الإعذارت: بنسبة 37% بقيمة 1.815.094.397,31

	2018	2017	
			المعارضات
العدد	5156	4213	%22,32+
المبلغ	2.125.941.418,97	1.077.562.497,01	%97,29+
			القيود البنكية
العدد	212	81	%161,73+
المبلغ	165.484.161,13	123.552.439,45	%33,13+

د - مديرية العمليات المالية: (أنظر الملحق 04)

الموارد المالية الإجمالية للصندوق خلال سنة 2018 أوقفت على المبلغ

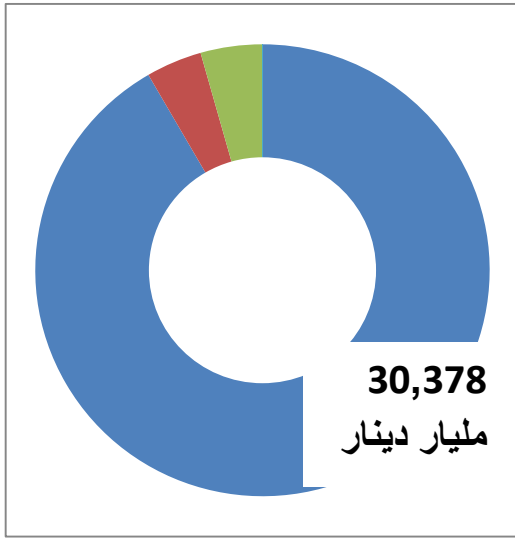
32.183.136.161,70 دج²

النقدية	الودائع البنكية	السندات
6.569.457.078,86 دج	27.376.000.000,00 دج	3.180.000.000,00 دج

¹ الحصيلة السنوية للصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر لسنة 2018، مرجع سابق، ص ص 27-28

² نفس المرجع، ص 65

الشكل رقم 3-7 : إيرادات الميزانية لسنة 2018



1- إيرادات الميزانية¹:

إشتراكات العطل المدفوعة الأجر

29.113.374.810,14 دج

إشتراكات البطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية

1.264.688.895,51 دج

فوائد بنكية

1.393.887.385,09 دج

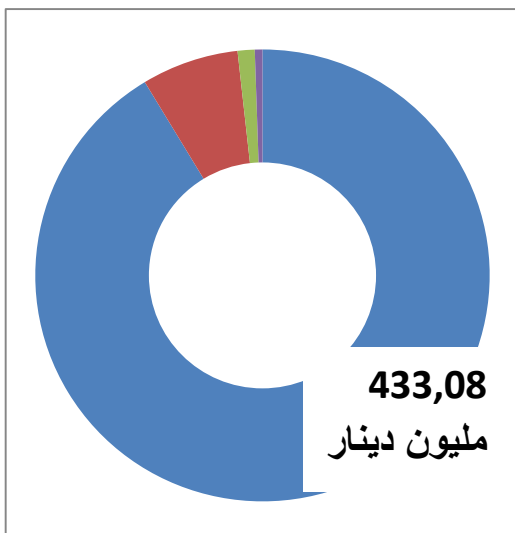
العائد من التنازل عن الاستثمارات

2.061.725,75 دج

العائد من الإيجار

484.353,00 دج

الشكل رقم 3-8 : إيرادات خارج الميزانية لسنة 2018



2- إيرادات خارج الميزانية:

إيرادات عقوبات التأخير

433.081.281,94 دج

دفعات مقدمة

32.765.150,87- دج

إيرادات غير معينة

¹ نفس المرجع، 67

5.755.392,77 دج

إيرادات مختلفة

2.061.725,75 دج

ذ- مديرية الإدارة العامة (الموارد البشرية والممتلكات) (أنظر الملحق 05)

ر- المشاريع قيد التنفيذ، والمشاريع المستقبلية (أنظر الملحق 06)

ز- المديريات الجهوية (أنظر الملحق 07)

4- الميزانية المالية (Bilan financière)

بحكم المادة رقم 04 من القانون 07-11 الذي يتضمن النظام المحاسبي المالي فإن الصندوق يخضع ويلتزم بأحكام هذا القانون الذي تنص المادة 03 منه على أن " المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة و تصنيفها و تقييمها و تسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية و ممتلكات الكيان و نجاعته ووضعية خزنته في نهاية السنة المالية".

وحسب النظام المالي المحاسبي يعد الصندوق قوائمه المالية كالتالي: (أنظر الملحق 08)

- الميزانية (BILAN)؛
- جدول حساب النتيجة (comptes de Résultat) ؛
- جدول تدفقات الخزينة (Tableau Flux de trésorerie) ؛
- الملاحق (Les annexes) .

خامسا: المبدأ السادس" مسؤوليات مجلس الإدارة

إن كفاءة المناخ التنظيمي والرقابي يعتبر أحد أهم متطلبات الحوكمة ومبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة يعمل على تحقيق هذا المناخ من خلال الرقابة الفعالة على الإدارة، ويضمن التوجه الإستراتيجي للصندوق وذلك من خلال هياكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية وكيفية إختيار أعضائه ومهامه الأساسية ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية، كل هذه التفاصيل تم النص عنها من خلال المرسوم التنفيذي 97-45 المؤرخ في 26 رمضان 1417 هـ الموافق لـ 04 فيفري 1997 المتضمن إنشاء الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية في قطاعات البناء والأشغال العمومية والري.

- **مكونات مجلس الإدارة:** تنص المادة 06 من المرسوم التنفيذي 97-45 على أنه يتكون مجلس الإدارة من 21 عضو موزعين كالآتي:
 - 07 أعضاء يمثلون العمال تعيينهم المنظمات النقابية الأكثر تمثيلا؛
 - 04 أعضاء يمثلون القطاع الخاص تعيينهم منظمات العمل بحسب نسبة تمثيلها الوطني؛
 - عضوان (02) يمثلان مستخدمي القطاع العام الذين يمارسون نشاطات مرتبطة بالبناء ومواد البناء؛
 - عضو (01) يمثل مستخدمي القطاع العام الذين يمارسون نشاطات مرتبطة بالأشغال العمومية؛
 - ممثل الوزير المكلف بالسكن؛
 - ممثل الوزير المكلف بالأشغال العمومية والنقل؛
 - ممثل الوزير المكلف بالعمل؛
 - ممثل الوزير المكلف بالصناعة؛
 - مثل الوزير المكلف بالمالية؛
 - عضوان (02) يمثلان عمال الصندوق يتم تعيينهم طبقا للتشريع والتنظيم المعمول به.
- **مهام مجلس الإدارة:** تنص المادة 17 من المرسوم التنفيذي 97-45 على مهام مجلس إدارة الصندوق وهي كالآتي:
 - إعداد النظام الداخلي للصندوق؛
 - البث في التنظيم الداخلي للصندوق؛
 - المداولة في الجداول التقديرية الخاصة بالإيرادات والنفقات المتعلقة بتسيير الخدمات
 - التصويت على ميزانيات التسيير و الإستثمار؛
 - السهر على تطبيق الأحكام التشريعية والتنظيمية وكذا تنفيذ المداولات الخاصة بها مراقبة ذلك؛
 - إبداء الرأي حول إقتراحات تعيين المدير العام وفي مناصب أخرى لإدارة الصندوق؛
 - المصادقة على التقرير والحصيلة السنوية للصندوق؛
 - المصادقة على عمليات توظيف رؤوس الأموال والعمليات العقارية؛
 - المصادقة على مشاريع اقتناء الأملاك العقارية المتعلقة بنشاط الصندوق وإيجارها والتصرف فيها؛
 - الترخيص برفع اليد عن تسجيلات الامتيازات والرهون على البنايات المحصل عليها لصالح الصندوق؛

- اتخاذ القرار بخصوص قبول الهبات والوصايا وبرامج النشاطات المتعلقة بتعبئة الموارد الإضافية؛
- المصادقة على الاتفاقيات التي يبرمها الصندوق، لا سيما المرتبطة منها بالحفاظ على التشغيل أو ترفيته؛
- إتخاذ كل التدابير التي من شأنها أن تضمن إلتزامات الصندوق وتلك الرامية إلى تحسين عمله وتسييره؛
- إتخاذ قرار إنجاز أي دراسة يراها ضرورية في إطار صلاحياته؛
- المداولة في مشاريع الصفقات التي يعدها المدير العام؛
- مراقبة محاسبة الصندوق، والتي يمكن عرضها على الخبرة والرقابة عند الإقتضاء؛
- إبداء الرأي في كل مشروع نص تشريعي أو تنظيمي يعرضه عليه الوزير الوصي، كما يمكنه تقديم اقتراح في هذا الميدان؛
- إنشاء لجان بداخله يفوض لها بعض الصلاحيات؛
- المصادقة على الاتفاقية الجماعية الخاصة بمستخدمي الصندوق.

3- هياكل مجلس الإدارة: وتتكون من الجنتين التاليتين

- **اللجنة الوطنية للطعون:** مهامها الدراسة و البث في الطعون المقدمة من طرف المتعاملين قصد إلغاء الديون كلياً أو جزئياً، حيث تجتمع هذه اللجنة كل ثلاث(03) أشهر، لتصدر قراراتها على شكل محضر يترجم فيما بعد على إلى قرارات تنجز من طرف مديرية الإستغلال والمراقبة والمنازعات وتمضى من طرف المدير العام، ليتم تطبيقها وتسليمها للمعنيين عن طريق الوكالات الولائية أو الجهوية المنتشرة عبر الولايات.
- **الجنة المالية والميزانية ومتابعة المشاريع:** تتمثل مهامها في
 - المتابعة والإشراف على العمليات المالية للصندوق؛
 - مراجعة الميزانيات السنوية والمصادقة على الحسابات الإجتماعية؛
 - متابعة المشاريع الكبرى من حيث المصادقة على تنفيذها ومتابعتها من خلال التقارير المقدمة من الهياكل التنفيذية؛
 - الإشراف على عمل المدققين الداخليين عن طريق الإطلاع على تقاريرهم الدورية والاستثنائية و توجيههم عبر التدخل و تقديم الاستشارة فيما يخص برنامج التدقيق المنجز من طرف لجنة المراجعة، أو توجيه الإدارة لتنفيذ تدقيق استثنائي بطلب من مجلس الإدارة؛

- تتسق عملها مع المراجع الخارجي من أجل تسهيل عمل هذا الأخير، وتقدم حوصلة من خلال نشاط مجلس الإدارة قبل الاجتماعات الدورية المقررة، أو في حالات الاجتماعات الاستثنائية.

المطلب الثاني: آليات حوكمة الشركات ودورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

تسعى المؤسسات المنتهجة إلى تجسيد حوكمة الشركات في واقعها العملي إلى تطبيقها عن طريق تفعيل مجموعة من الآليات التي تمكنها من تحقيق هذا الهدف وهي آليات داخلية وأخرى خارجية، وبطبيعة الحال فإن هذا التجسيد الواقعي سيكون مرتبطاً بطبيعة نشاط المؤسسة ومحيطها الخارجي ونقصد به المحيط القانوني والإقتصادي والبيئي (الإجتماعي والثقافي)، مما ينتج عنه تباين واضح في الآليات المطبقة وكيفيات التطبيق.

أولاً: الآليات الداخلية

ويمكن حصر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على مستوى الصندوق في التالي:

1- التدقيق الداخلي: دأب الصندوق منذ نشأته على الإهتمام بالتدقيق الداخلي وإعطائه أهمية كبرى بإعتباره آلية من آليات الحوكمة وأحد ركائز تطبيقها، حيث يهدف إلى تحقيق النجاح والإستغلال الجيد لموارد الصندوق وذلك من خلال تقييم النشاطات المالية والإدارية والتشغيلية، وتحديد المخاطر التي تواجهه والبحث في سبل حلها.

وفي سنة 2009 عند إصدار الهيكل التنظيمي للصندوق تم تأسيس خلية المراجعة التي تتكون من مجموعة من المدققين المتخصصين في عدة ميادين وفق نشاط الصندوق والذين ينحدرون في الهيكل التنظيمي مباشرة بعد المدير العام وذلك لإعطاء هذه الخلية قوة قانونية ومستوى عالي في هرم المؤسسة يمكنها من تأدية مهامها ويعطيها سلطة على جميع الهياكل الأخرى وتم تطوير هذه الخلية إلى مديرية مركزية وذلك في القرار رقم 047 المؤرخ 19 جوان 2019 المتضمن التنظيم الداخلي للصندوق حيث تنص المادة 17 من القرار "تكلف مديرية مراقبة التسيير والتدقيق بالنشاطات المرتبطة بمراقبة التسيير والتدقيق الخاص بالصندوق، وتكلف زيادة على ذلك، بالإشراف على جميع العمليات المتعلقة بمجال نشاطها وتقديم النصائح التقنية لمختلف هياكل الصندوق"¹، وتضم مديريتين فرعيتين

- المديرية الفرعية لمراقبة التسيير؛

- المديرية الفرعية للتدقيق.

¹ قرار وزاري رقم 07 المؤرخ في 19 جوان 2019، يتضمن التنظيم الداخلي للصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية في قطاعات الباء والأشغال العمومية والري، المادة 17، ص 6

- أ- المديرية الفرعية لمراقبة التسيير: تكلف ب¹:
 - تصور إجراء مراقبة التسيير ومتابعة تحيينه؛
 - مراقبة العمليات المتعلقة بميزانية الصندوق وضمان متابعة الفوارق وتحليلها؛
 - تحليل المعطيات المالية للصندوق وإستغلالها من أجل تحسين الأقصى للناتج؛
 - إنجاز أو العمل على إنجاز كل الدراسات العامة أو الخاصة الرامية إلى ترشيد وتحديد نسب ومعايير نشاطات الصندوق؛
 - إعداد التقارير والحصيلة الدورية لمجال نشاطها.
- ب- المديرية الفرعية للتدقيق: تكلف ب²:
 - إعداد وتنفيذ برنامج التدقيق السنوي وعرضه على المدير العام؛
 - تصور وإجراء التدقيق ومتابعته وتحيينه؛
 - تشخيص الاختلالات في إجراءات التسيير والتنظيم أو في طرق العمل؛
 - تقديم توصيات تتعلق بالتحسينات أو التعديلات الواجب القيام بها، بناء على المتطلبات التنظيمية أو متطلبات الأداء؛
 - إعداد التقارير والحصيلة الدورية لمجال نشاطها.

فهي بهذه الصيغة أصبحت أداة تستعملها الإدارة وكذلك مجلس الإدارة، إضافة إلى أنها وسيط ينقل المعلومة الموثوقة للمراجع الخارجي وهي تهدف إلى:

 - ضمان إحترام الأحكام القانونية، التنظيمية والإجرائية؛
 - تقييم نظام الرقابة المطبق وتبيان نقاط القوة والضعف؛
 - ضمان فاعلية إجراءات التدقيق المتبع في إفراز معلومات ذات موثوقية؛
 - حماية الأصول؛
 - ضمان الإستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية؛
 - القيام بالتحقيقات اللازمة لإكتشاف ملاحظات الأخطاء والمخالفات المرتكبة أو المحتملة؛
 - البث في النقائص المسجلة وإقتراح الحلول.

و يمكن تلخيص مراحل التدقيق الداخلي فيما يلي (أنظر الملحق 09):

 - المراجع المستعملة:
 - برنامج التدقيق السنوي؛
 - رسالة المهمة تبين الهدف من التدقيق ترسل إلى المدير الجهوي للوكالة؛

¹ نفس المرجع، المادة 18، ص 6

² نفس المرجع، المادة 19، ص 7

- مراجع المعلومات المستعملة (قوانين، إجراءات داخلية، ملفات ورقية، استعلامات برمجية).
- نوعية التدقيق (تدقيق داخلي حول التسيير، تدقيق داخلي محاسبي، تدقيق داخلي مالي...);
- الهدف من التدقيق الداخلي؛
- حقل التدقيق: وهي الجهة المعنية بالتدقيق؛
- محيط التدقيق: التحديد بدقة المواضيع التي سيتم التدقيق فيها؛
- اجتماع الافتتاح: يجتمع المدققين بالأشخاص المعنيين بالتدقيق من أجل الإنطلاق في العملية حيث:
- تبين مسار المهمة؛
- تحديد الوسائل المادية والبشرية لغرض القيام بالمهمة؛
- التذكير بالبرنامج.
- الأشخاص المعنيين بالتدقيق وتحديد المواضيع المعنية لكل شخص؛
- جلسة التحليل وتكون حصرية بين المدققين الذين قاموا بالعمل يتم فيها:
- عرض الحقائق والمعلومات حول الأنشطة المدققة فيها؛
- دمج وتلخيص النتائج.
- إجتماع التلخيص: يجتمع المدققين بالأشخاص المعنيين بالتدقيق من أجل الإنطلاق في العملية من أجل:
- تقييم مدى تطبيق القوانين و الإجراءات الداخلية؛
- تقييم إجراءات الرقابة الداخلية؛
- عرض الوقائع و التوصيات؛
- دور الوكالة في تحسين إجراءات التسيير.
- تحرير المحضر ويكون في مرحلة بعدية حيث يمضى من طرف المدققين ويبلغ للمدير العام للإعلام والتأشير و يرسل إلى الجهة المعنية بالتدقيق عبر قنوات الإرسال الداخلية المعتمدة من طرف الصندوق.
- 2- مجلس الإدارة:** كما ذكر سابقا فإن الصندوق أنشأ بحكم المرسوم التنفيذي 45-97 الذي ينص على أن الصندوق يدار بمجلس إدارة ويسيره مدير عام، وبالتالي فإن دور مجلس الإدارة بالنسبة للصندوق دوري إشرافي ورقابي وهو هيئة مستقلة عن الإدارة يتم تعيينها دوريا، وأعضاؤها تنتمي لتشكيلات إقتصادية وإدارية مختلفة مما يضفي عليه صبغة المصداقية ويحفز دوره الفعال كآلية للحوكمة حيث يقوم على:

- إعداد النظام الداخلي للصندوق؛
- المداولة في الجداول التقديرية الخاصة بالإيرادات والنفقات المتعلقة بتسيير الخدمات؛
- التصويت على ميزانيات التسيير و الإستثمار؛
- المصادقة على التقرير والحصيلة السنوية للصندوق؛
- المصادقة على عمليات توظيف رؤوس الأموال والعمليات العقارية؛
- المصادقة على مشاريع اقتناء الأملاك العقارية المتعلقة بنشاط الصندوق وإيجارها والتصرف فيها؛
- الترخيص برفع اليد عن تسجيلات الامتيازات والرهن على البنائات المحصل عليها لصالح الصندوق؛
- المصادقة على الاتفاقيات التي يبرمها الصندوق، لا سيما المرتبطة منها بالحفاظ على التشغيل أو ترقيته؛
- المداولة في مشاريع الصفقات التي يعدها المدير العام؛
- مراقبة محاسبة الصندوق، والتي يمكن عرضها على الخبرة والرقابة عند الإقتضاء.

ثانيا: الآليات الخارجية

تتخصر الآليات الخارجية لتطبيق حوكمة الشركات في الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر في المراجعة الخارجية، وبالرجوع إلى القانون التجاري الجزائري وتحديدا المادة 678 فإن الصندوق ملزم بإجراء مراجعة قانونية سنوية من طرف شخص محايد يتمثل في محافظ الحسابات، وكذا المادة 26 من القانون 10-01 المتضمن ما يلي "تعين الجمعية العامة أو الجهاز المكلف بالمداولات بعد موافقتها كتابيا، وعلى أساس دفتر الشروط، محافظ الحسابات من بين المهنيين المعتمدين والمسجلين في جدول الغرفة الوطنية".¹

حيث تتلخص مهام محافظ الحسابات في:

- يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة وهي مطابقة تماما لنتائج العمليات التي تمت في السنة المنصرمة، وكذلك الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات الشركات والهيئات؛
- يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير السنوي الذي يقدمه المسكرون للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص؛

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، سنة 2010، ص 7

- يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو المسير؛
- يقدر شروط إبرام الإتفاقيات بين الشركة التي يراقبها والمؤسسات أو الهيئات التابعة لها التي تكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين للشركة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة؛
- يعلم المسيرين والجمعية العامة أو هيئة المداولة المؤهلة، بكل نقص قد يكتشفه أو إطلع عليه، ومن طبيعته أن يعرقل إستمرار إستغلال المؤسسة أو الهيئة؛
- تخص هذه المهام فحص قيم ووثائق الشركة أو الهيئة ومراقبة مدى مطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها دون التدخل في التسيير.

المطلب الثالث: تقييم مستوى جودة المعلومات المالية والمحاسبية في ظل تطبيق مبادئ الحوكمة.

إن تطبيق مبادئ الحوكمة من أجل الحصول على مستوى عالي من جودة المعلومات المحاسبية والمالية يتطلب توفير مجموعة من المعايير الضابطة لهذا المنهج، وسنبين في هذا المطلب التدابير التي إتخذها الصندوق من أجل تحقيق هذا الهدف، ثم سنقيس مدى تحقق جودة المعلومات المحاسبية في ظل هذا النظام.

أولاً: معايير تحقق جودة المعلومات المحاسبية:

ويمكن حصرها في المعايير التالية:

- 1- **معايير قانونية:** ويقصد بها منظومة القوانين والتشريعات التي تسنها المؤسسة من أجل تنظيم عملها من خلال تحديد المسؤوليات والواجبات وتطوير هيكل تنظيمي ينفذها، وهذا ما دأب عليه الصندوق منذ نشأته ويمكن تمييز ما يلي:
 - منظومة التشريعات والقوانين للدولة الجزائرية المنظمة لقطاع النشاط؛
 - آخر تحديث للهيكل التنظيمي للمؤسسة وهو الثالث خلال 20 سنة الماضية، بما يواكب تطور حجم أعمال الصندوق، ومنظومة العمل وهو ما جاء في القرار الوزاري المشترك رقم 047 المؤرخ في 19 جوان 2019(أنظر الملحق 10)؛

تحصل الصندوق على المنظومة ISO 9001، وهي منظومة إجرائية ورقابية تسعى إلى تحسين الأداء والنوعية المعروفة بـ QMS (Quality management system)، وهي منظومة فعالة جداً، تعتمد على البنية الهرمية في الرقابة الداخلية الآتية، والدورية، والاستثنائية، إضافة إلى الرقابة الخارجية من طرف مورد المنظومة، مما سينجر عنه كفاءة في الأداء المولد للمعلومات الملائمة والموثوقة.(أنظر الملحق 11).

2- **معايير رقابية:** تهتم المعايير الرقابية بتقييم مدى الالتزام بتطبيق السياسات والإجراءات التي من شأنها تحسين الإستغلال الأمثل للموارد للوصول إلى رفع كفاءة المؤسسة وزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية، وفي هذا الصدد قام الصندوق بـ:

- إجراءات داخلية للصندوق تم إصدارها في شكل "مجموعة إجراءات" مقسمة على حسب المديرية، هذه الإجراءات ملزمة من حيث الوثائق المستعملة وكيفية التطبيق، وتخضع للرقابة الداخلية من حين لآخر لمعرفة مدى الالتزام بتطبيقها على كل المستويات سواء المركزية أو الجهوية أو المحلية. (أنظر الملحق 12)؛
- تفعيل دور مجلس الإدارة للقيام بمهام رقابية من خلال القيام بمسؤولياته وخاصة من خلال لجنة المالية، والميزانية ومتابعة المشاريع؛
- تفعيل دور محافظ الحسابات، خاصة من خلال مشاركته لإجتماع مجلس الإدارة، إضافة إلى تواصله مع إدارة الصندوق من خلال توصياته وملاحظاته؛
- تفعيل دور المراجع الخارجي المتمثل في مورد منظومة ISO 9001؛
- تفعيل دور الرقابة الداخلية، حيث تم تطويرها بإستبدال لجنة التدقيق وتحويلها إلى مديرية مركزية لمراقبة التسيير والتدقيق تضم مديريتين فرعيتين على مستوى المديرية العامة:
 - المديرية الفرعية لمراقبة التسيير؛
 - المديرية الفرعية للتدقيق.

ج- **المعايير المهنية:** بالنسبة للمعايير المهنية فإن الصندوق يطبق المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة المعتمدة في الدولة الجزائرية وهي معايير تواكب المعايير الدولية وكذلك من خلال تطبيق النظام المالي المحاسبي، مما يؤدي إلى إعداد تقارير مالية ذات جودة عالية.

د- **المعايير الفنية:** تنحصر بالنسبة للصندوق في توفير الخصائص النوعية للمعلومات محاسبية التي تنص عليها مفاهيم المنظمات المهنية الدولية والتي أكد عليها المشرع الجزائري والمتمثلة في الملاءمة (ذات قيمة تنبؤية، مؤكدة للتوقعات، متاحة في الوقت المناسب)، الموثوقية (مكتملة، حيادية، خالية من الأخطاء)، قابلية المقارنة، قابلية الفهم.

ثانيا: تقييم جودة المعلومات المحاسبية:

من أجل تقييم جودة المعلومات المحاسبية نقوم بإجراء بمقاربة قصد التأكد من تحقق الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية.

1- **الملاءمة:** يمكننا القول أن المعلومات المالية والمحاسبية للصندوق ملائمة، وهذا لتوفر:

أ- المادية (الوقت المناسب): يتم التصريح بالقوائم المالية لمصلحة الضرائب قبل 30 أبريل من تاريخ إقفال السنة المالية وهو يعتبر توقيت مناسب؛

ب- القيمة التنبؤية: إن مجال نشاط الصندوق هو مجال يتصف بالإستقرار ويعتبر متدني المخاطر، إذ أن المعلومات المالية المفصح عنها تعطي صورة صادقة إلى حد بعيد عن مستقبل الصندوق لسنة الموالية؛

ج- قيمة التوكيد (التغذية الإسترجاعية): إن القوائم المالية المصرح عنها من طرف الصندوق تمكن المستخدم (مجلس الإدارة، الإدارة، الوزارة الوصية،...الخ)، التأكد من مدى صحة قراراته المتخذة بناء على المعلومات المالية المصرح عنها، من خلال مقارنة المعلومات المحاسبية للبنود للسنة المالية السابقة والسنة المالية الحالية؛

2- التمثيل الصادق (الموثوقية): تكون المعلومات موثوقة عندما لا تحتوي على أخطاء كبيرة، ولا تكون متحيزة، ويمكن للمستخدمين الوثوق بها عندما تمثل بدقة ما توصلت إليه أو ما كانت تتوقعه بشكل معقول، وهو واقع حال القوائم المالية للصندوق، حيث أنها نتاج تطبيق نظام المحاسبة المالية من جهة، إضافة إلى تقرير محافظ الحسابات الذي يوصف بالإيجابي من خلال تأكيده بأن جميع الممارسات المحاسبية كانت قانونية وتتسم بالشفافية وخالية من الأخطاء والتحيز، إضافة إلى الموثوقية التي تكتسبها المعلومات المحاسبية للصندوق من خلال تطبيق نظم رقابة داخلية عالي الجودة متمثل في التدقيق الداخلي ونظام الرقابة المرفق في نظام ISO 9001؛

3- قابلية المقارنة: نجد أن النظام المالي المحاسبي يوفر معلومات محاسبية لسنتين مالتين متتاليتين (ن) و (ن-1) إذ يجب أن توفر القوائم المالية المعلومات التي تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة، وذلك لكل فصل من فصول الميزانية، جدول حساب النتيجة، وبالتالي القوائم المالية للصندوق تتسم بخاصية قابلية المقارنة؛

4- قابلية الفهم: إن جودة المعلومات المالية تقاس بسهولة فهمها نظرا لأن القوائم المالية موجهة لعدة مستخدمين متنوعين من حيث إمكانية قراءتها وفهمها، لذلك جاءت التقارير المالية للصندوق إضافة إلى تطبيقها نظام المحاسبة المالية الذي يعتني بهذا الجانب مدعمة بملاحق تحتوي على جميع التفسيرات الضرورية لفهم أفضل للميزانية وجدول حساب النتيجة وبالتالي المعلومات المالية والمحاسبية تتسم بالوضوح وسهولة الفهم،

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل التطبيقي تم التطرق إلى مبادئ وآليات الحوكمة المطبقة في الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية لقطاعات البناء والأشغال العمومية والري، وتمكننا من الوقوف على مدى تحقيق هذه الأخيرة لجودة المعلومات المحاسبية، ويمكننا القول أن الصندوق يلتزم بتطبيق حوكمة الشركات مما ساعده على تجسيد نمط عمل أدى إلى إنتاج معلومات مالية ومحاسبية ذات جودة عالية ومساعدة للأطراف المعنية في اتخاذ القرارات المناسبة في التوقيت المناسب، فالصندوق زيادة على الجهات الرقابية والمشرفة على الإدارة يوفر قنوات للمعلومات متاحة آنيا ودوريا وبتكلفة متدنية وذات مصداقية عالية، إضافة إلى تقارير الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية وكل ذلك يصب في تدعيم الثقة بين إدارة الصندوق والأطراف ذات الصلة، وهذا بدوره يعود بالإيجاب على الصندوق من خلال توفير مناخ مستقر للصندوق يتمتع بالشفافية والمصداقية بما أن الصندوق لا يسعى للربحية وزيادة الحصص السوقية.



الخاتمة



لقد كان للأزمات المالية العالمية الأثر الكبير في تدني الثقة بين المستثمرين وإدارة الشركات الناتج عن عدم كفاءة التقارير المالية المقدمة والتي تميزت بالتلاعب في نوعية المعلومات المفصح عنها وإخفاء المركز المالي الحقيقي للشركات، وكان لابد من وسيلة تستعاد بها هذه الثقة لإنقاذ الوضع الاقتصادي للأفراد والدول، من هذا الواقع زاد الإهتمام من طرف الحكومات والمنظمات الدولية بموضوع الحوكمة كطريقة لحل هذا الإشكال وإبراز السياسات المتبعة من طرف الشركات في عملية اتخاذ القرار.

لقد تناولت هذه الدراسة الإطار النظري لحوكمة الشركات بالوصف العلمي حيث تطرقت إلى منشأها وتطورها وصولاً لمبادئها وآليات تطبيقها، هذه الأخيرة أظهرت عدم إمكانية وجود نموذج موحد لتطبيق حوكمة الشركات نظراً للاختلافات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الدول، وبين الكيانات الاقتصادية من حيث الحجم والنشاط، هذا ما جعل المنظمات الدولية تعتني بوضع إطار توجيهي عام يمكن تكييفه من بلد لآخر ومن كيان اقتصادي لآخر. وكان موضوع الدراسة حول دور حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وتمثلت الإشكالية في:

ما هو دور حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية؟

من خلال الدراسة وانطلاقاً من الفروض، يمكن عرض نتائج اختبار الفرضيات، النتائج النهائية للدراسة، والتوصيات المقدمة، وآفاق الدراسة كما يلي:

01- إختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: "حوكمة الشركات هي مجموعة من القوانين والنظم والقرارات تهدف إلى إدارة الشركة والرقابة عليها؛"

أثبتنا صحة هذه الفرضية من خلال الدراسة النظرية حيث توصلنا إلى أن حوكمة الشركات هي نظام من خلاله يتم التسيير الكيانات ومراقبة جميع الأطراف ذوي الصلة، وذلك عن طريق تحديد المسؤوليات والمهام إضافة إلى أنها تعمل كصمام أمان للمساهمين، وتشرف على إدارة المخاطر وحسن استغلال الموارد؛

الفرضية الثانية: " جودة المعلومات المحاسبية هي تحقق الخصائص النوعية المتمثلة في الملاءمة، موثوقية؛ قابلية الفهم، قابلية المقارنة؛"

تم التحقق من هذه الفرضية نظريا، حيث تطرقنا إلى مفهوم جودة المعلومات المحاسبية المتداول بين الهيئات الدولية المعترف بها عالميا، كمجلس معايير المحاسبية والمالية الأمريكي، ومنظمة الدولية للمعايير المحاسبية حيث تم الإجماع على أن جودة المعلومات المحاسبية تتحقق بخاصيتين رئيسيتين هما الملاءمة، والموثوقية، إضافة إلى خاصيتين فرعيتين تتمثلان في قابلية المقارنة وقابلية الفهم، وهو ما نص عنه المشرع الجزائري أيضا؛

الفرضية الثالثة: "يؤثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال مجلس الإدارة، التدقيق الداخلي، المراجعة الخارجية؛"

وهو ما توصلنا له من خلال إلقاء الضوء على آليات الحوكمة وكيفية تطبيقها، حيث أن مجلس الإدارة يتمتع بالاستقلالية إضافة إلى دوره الإشرافي والرقابي مما يمكنه من وضع السياسات والاستراتيجيات المسيرة للمؤسسات، والتأثير المباشر على الإدارة التنفيذية، كما أنه يتكون من عدة لجان تساعد على ذلك كلجنة المراجعة والتي لها دور مباشر في التدقيق الداخلي والخارجي، ولجنة المكافآت التي تعتني بتحديد الحوافز المالية للإدارة التنفيذية وما يتناسب مع المجهودات المبذولة والنتائج المحققة مما يساعد على تحفيز وضبط المديرين التنفيذيين في أداء مهامهم مما ينعكس بالإيجاب على قوائمها المالية، ولجنة التعيينات والتي تعنى بتعيينات المديرين التنفيذيين ومدد تعيينهم مما يعطي مصداقية للإدارة ويحفزها على العمل الجاد في كسب ثقة كل الأطراف الداخلية والخارجية، وهو ما ينجر عنه مصداقية وشفافية في الإفصاح، إضافة إلى التدقيق الداخلي وما له من دور رقابي على مدى تطبيق الإجراءات وحسن استغلال الموارد، ويأتي دور المراجع الخارجي ليعطي الموثوقية والمصداقية المطلوبة من طرف مستخدمي القوائم المالية؛

الفرضية الرابعة: " تطبيق الصندوق لمبادئ الحوكمة وآلياتها، ينتج معلومات محاسبية ذات جودة عالية نسبيا"

من خلال الدراسة التطبيقية وقفنا على واقع تطبيق حوكمة الشركات في الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية، حيث أن هذه المؤسسة تعتبر حديثة النشأة نسبيا، ودأبت منذ نشأتها على الإعتماد على العصرية والحداثة في تسيير هياكلها، مما نتج عنه بالضرورة تطبيق مبادئ الحوكمة لما تتطلبه هذه الحداثة والعصرية من شفافية في التسيير، حيث أن الصندوق يسيره مجلس إدارة مكون من العديد من الأطراف الخارجية، مما يضيف عليه صفة الاستقلالية وهو مخول قانونا للإشراف على الصندوق في وضع وضبط

سياساته المحاسبية والمالية ومتابعة مشاريعه، واستراتيجياته المستقبلية، كل ذلك يجب المصادقة عليه من طرف مجلس الإدارة، وهي الغاية من حوكمة الشركات في ممارسة الدور الرقابي مما يساعد على تحسين جودة المعلومات المحاسبية، إضافة إلى ذلك يتمتع الصندوق بهيئة عالية المستوى للرقابة الداخلية وهي تحت إشراف كل من المدير العام ومجلس الإدارة، مما يحسن من أداء الصندوق وجودة المعلومات المحاسبية المنتجة، إضافة إلى الدور المهم الذي يقوم به محافظ الحسابات في المراجعة الدورية لكل هياكل الصندوق؛ عن طريق هذه الآليات استطاع الصندوق إنتاج معلومات محاسبية ذات جودة عالية ووضعتها في خدمة الاطراف ذوي العلاقة بكل شفافية وعن طريق قنوات غير مكلفة.

02- نتائج الدراسة:

من خلال دراسة موضوع حوكمة الشركات وعلاقتها بجودة المعلومات المحاسبية خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تعتبر حوكمة الشركات تعتبر وسيلة تمكن الكيانات الاقتصادية من حسن استغلال مواردها، ودراسة المخاطر وهو ما يعتبر مؤشر مساعد على تحقيق أهداف الكيان والأطراف ذوي الصلة على حد سواء؛
- حوكمة الشركات تعزز مصداقية القوائم المالية من خلال إنتاج معلومات مالية ومحاسبية ذات جودة، وهو ما يزيد الشفافية في الإفصاح وذلك من أجل كسب ثقة المستثمرين وجلب فرص التمويل قليلة التكلفة في الأسواق المالية؛
- تعمل حوكمة الشركات على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية من خلال ما توفره من مبادئ وآليات تلخص في:
 - الدور الإشرافي والرقابي لمجلس الإدارة على الإدارة من خلال اجتماعاته الدورية وأشغال لجانه المتخصصة؛
 - الدور المميز للجنة المراجعة بما تمارسه من إشراف على السياسات المحاسبية وتطبيقاتها، فهي بذلك تلعب دور الوسيط بين المراجعة الداخلية والخارجية، إضافة إلى أنها تساعد مجلس الإدارة على أداء مهامه؛

- دور التدقيق الداخلي في التأكد من فاعلية الرقابة الداخلية وتقييم الأداء والوقوف في الوقت المناسب على الانحرافات إضافة إلى دورها كمكمل لأداء مجلس الإدارة ولجنة المراجعة والمراجع الخارجي؛
- دور المراجع الخارجي المهم في إضفاء صبغة الموثوقية على القوائم المالية، مما يعزز ثقة مستخدمي هذه القوائم في المعلومات المحاسبية المصرحة، إضافة إلى الدور الرقابي والتوجيهي للمراجع الخارجي.

03- التوصيات والاقتراحات:

- نقدم بعض التوصيات التي من شأنها المساعدة على تطوير تطبيق حوكمة الشركات وهي كالتالي:
- استحداث مراكز متخصصة تهدف إلى إعداد وإنجاز برامج تساعد على نشر وتطبيق حوكمة الشركات بين الأوساط المهنية وتدعيم الميدان الاقتصادي بها، إضافة إلى البحث في كفاءات التطبيق عن طريق تكييف الآليات وما يتوافق مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي؛
 - نشر ثقافة حوكمة الشركات كي تصبح رصيد لدى المجتمع، مما يساعد في تطبيقها مستقبلاً وبفعل سوق المنافسة عن طريق مشاركة المساهمين في حوكمة الشركات؛
 - تطوير سوق المال والأسهم والنظام البنكي بما يتوافق مع مبادئ حوكمة الشركات؛
 - تطوير المنظومة القانونية ونقلها إلى درجة الفاعلية فيما يخص تطبيق مبادئ وآليات حوكمة الشركات (مرحلة ما بعد ميثاق الحوكمة)؛
 - تفعيل دور المراقبة الداخلية والنهوض بهذه المنظومة من خلال إعطائها الاستقلالية اللازمة، والتكوين والتدريب المستمر؛
 - تفعيل دور المراجعة الخارجية، وإعطائها المكانة اللازمة كهيئة مراقبة عالية المستوى عن طريق سن التشريعات المناسبة، التي تضمن استقلاليتها وحيادها وتحفيز فاعليتها بالنظر والدراسة في خصوصياته وإيجاد الحلول للإشكاليات بما يتوافق ودوره كآلية مهمة في تطبيق حوكمة الشركات؛
 - ضرورة وضع قوانين تمكن مجلس الإدارة من تعيين أعضاء غير تنفيذيين للحد من السلوك النفعي الذي تمارسه الإدارة التنفيذية لتحقيق أهدافها الذاتية؛

- ضرورة وضع قوانين تتحكم في المستوى المهني والأكاديمي لأعضاء مجلس الإدارة كي يقوموا بمهامهم على أكمل وجه؛
- بالنسبة للصندوق نقترح إنشاء لجنة المراجعة داخل مجلس الإدارة يكون عددها يتناسب وعدد المديرية الجهورية، وأعضاءها مستقلين ذوي كفاءة مهنية، لما لها من أهمية رقابية على الإدارة وإشرافية على التدقيق الداخلي، وتكون جهة مساعدة لمحافظ الحسابات.

04- آفاق البحث:

- على ضوء الدراسة التي تناولنا فيها دور حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، ودراسة واقع الصندوق الوطني في تطبيق مبادئ الحوكمة وآلياتها والأثر على تحسين المعلومات المحاسبية يمكن أن نشير إلى المواضيع التالية كمادة خام للبحث:
- دور آليات الحوكمة في تحسين أداء الإدارة؛
 - دور حوكمة الشركات في تنشيط سوق الأوراق المالية؛
 - أثر نظم تكنولوجيا المعلومات في تعزيز أداء حوكمة الشركات؛
 - أثر حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي.



قائمة المراجع



قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

1- الكتب:

- محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة)، ط 1، الدار الجامعية، جمهورية مصر العربية، 2006م؛
- طارق عبد العال حماد، دور الجامعات في نشر ثقافة الحوكمة في المجتمع ووضع آليات لمكافحة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، جمهورية مصر العربية، 2002م؛
- طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات، المفاهيم، المبادئ، التجارب والمتطلبات، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، جمهورية مصر العربية، 2005؛
- أحمد علي خضر، حوكمة الشركات، ط 1، دار الفكر الجامعي، جمهورية مصر العربية، 2014م؛
- محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين، ط 1، الدار الجامعية الاسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2008م؛
- محمد نور برهان، غازي ابراهيم، نظم المعلومات المحاسبية، ط 1، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2015م
- طلال محمد علي الجاوي ورافد كاظم نصيف العبيدي، قياس جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معديها ومستخدميها، ط 1، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2017م؛
- رضوان حنان حلوان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، ط 2، دار وائل للنشر، الأردن، 2006م؛
- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، ط 3، دار وائل للنشر، الأردن، 2014م؛
- مؤيد الفضل، عبد النصر نور، المحاسبة الإدارية، ط 1، دار المسير للنشر والتوزيع، الأردن، 2002م.

2- القوانين والجرائد الرسمية:

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، الصادرة في 04 فيفري 1997، المرسوم التنفيذي رقم 97-45، المواد: المادة 01، المادة 02، المادة 17؛

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، الصادرة في 28 ماي 2008، القانون رقم 08-156، المادة 08؛
 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، الصادرة في 11 جوان 2010، القانون 10-01، المادة 26؛
 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 7، الصادرة في 27 جانفي 2011، مرسوم تنفيذي رقم 11-32، المواد من 3 إلى 15؛
 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، قرار وزاري رقم 07 الصادر في 19 جوان 2019، المادة 17.
- 3- المداخلات والدراسات:**
- صالح حميداتو، علاء بقة، مداخله بعنوان علاقة نظام المعلومات المحاسبي والمالي بحوكمة الشركات، الملتقى الدولي الخامس، دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي للمؤسسات بين تطبيق معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر الوادي، 7-8 ديسمبر 2001؛
 - يقي مسعود، دريس خالد، مداخله بعنوان دور حوكمة الشركات في تحقيق شفافية المعلومات المحاسبية لترشيد قرار الاستثمار، الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وآفاق، جامعة العربي بن مهيدي ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية جامعة، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ، 07-08 ديسمبر 2010؛
 - هوام جمعة، مداخله بعنوان دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع، رهانات، آفاق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 07-08 ديسمبر 2010؛
 - نمر محمد الخطيب، صديقي فؤاد، مداخله بعنوان مدى إنعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومة المحاسبية والمالية تجربة الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي بالجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2011؛
 - حامد نور الدين، سامي فطيمة، مداخله بعنوان دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والاداري للقطاع الخاص الجزائري، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية

للحد من الفساد المالي والاداري، يومي 6 و 7 ماي 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة.

4- الرسائل والمذكرات العلمية:

- أمينة فداوي، دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية، دراسة عينة من الشركات الفرنسية المسجلة بمركز 250 (س-ب-ف) أطروحة دكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية، جامعة باجي مختار عنابة، السنة الجامعية 2013/2014؛
- شراد محمد أصيل، المراجعة الخارجية كآلية لتفعيل حوكمة الشركات في الجزائر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وحاكمة المؤسسات، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2015/2016؛
- قروني أسامة، أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المالية والإفصاح المالي، دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية لولاية ورقلة وغرداية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، السنة الجامعية 2014/2015؛
- حورية بوقندورة، جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على قرار مستخدمي القوائم المالية، دراسة تطبيقية مطاحن سيدي أرغيس بأم البواقي، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، السنة الجامعية 2016/2017؛
- حامدي علي، أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية - دراسة حالة مطاحن الأوراس باتنة - الوحدة الانتاجية التجارية أريس، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة السنة الجامعية 2010 / 2011؛
- ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في إتخاذ القرارات، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، السنة الجامعية 2008/2009؛

- صبايحي نوال، الإفصاح المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الدولية وأثره على جودة المعلومة، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2010/2011؛
 - محمد عبد الله حامد العبدلي، أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على جودة التدقيق الداخلي للشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، رسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة ماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012
 - وناس رحمة، دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، السنة الجامعية 2018/2019.
- 5-المجلات :**
- صالح مهدي جواد، استخدام المعلومات المحاسبية المنشورة كدالة للتنبؤ بمتانة المراكز المالية -دراسة اختيارية في عينة من الشركات العراقية المساهمة-، مجلة كربلاء العلمية، جامعة كربلاء، العدد 04، 2007م؛
 - زينب عباس حميدي، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وأثرها في تقييم أضرار الحرب، دراسة ميدانية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 75، العراق، 2009م؛
 - سامح محمد رضا رياض أحمد، دور حوكمة الشركات في تحسين التقارير المالية للحد من الأزمات المالية، المجلة العربية للإدارة، دورية إقليمية نصف شهرية تصدرها المنظمة العربية للتنمية والإدارة، جامعة الدول العربية، 2013م؛
 - عدنان قباجة، مهند حامد، ابراهيم الشقاقي، تعزيز حوكمة الشركات في فلسطين، ورقة عمل، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) مؤسسة مستقلة غير ربحية متخصصة في الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، 2008م؛
 - دليل الإجراءات الداخلية للصندوق، النسخة الأولى، ديسمبر 2015م؛
 - دليل الإجراءات الداخلية للصندوق، النسخة الثانية، ديسمبر 2017م؛
 - الحوصلة السنوية للصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر لسنة 2018م.

6- مواقع الأنترنت:

- <https://ar.wikipedia.org/wiki/>
- <http://cacobatph.dz/fr/index.php/cacobatph1/le-conge-payee>
- <http://cacobatph.dz/fr/index.php/declarations/dac>
- <http://cacobatph.dz/fr/index.php/cacobatph1/le-chomage-intemperies>
- <http://cacobatph.dz/fr/index.php/declarations/dac>

ثانيا: المراجع بلغات الأجنبية

- Stéphane Trébucq, La Gouvernance D'Entreprise Héritière de Conflits Idéologiques et Philosophiques, Communication pour les neuvièmes journées d'histoire de la comptabilité et du management, Crefige-Université Paris-Dauphine avec le soutien de l'association francophone de Comptabilité, 20-21 Mars 2003;
- Moerland.p.w , changing models of corporate governance in OECD countries , Macmillan press ltd,2000;
- DARINE BAKKOUR, études et synthèses « un essai de définition du concept de gouvernance », ES n° 2013-5, université de Montpellier, France;
- Francois Brouard-Jackie Divitd-«Identification des mecanismes de governance applicable aux PME» comminication presentee lors du CIFE PME 2008. congres internationale finophone en entrepreneurship et PME LOUVREAN -LA NEUVE Belgique 28 au 31 oct 2008;
- Jensen , M.C. and W.H.Mackling , (1972) , " Theory of the firm : Managerial Behavior , Agency Cost and Ownership Structure " , Journal of Financial Economics;
- Benoit pige « enracinement de dirigeants et richesse des actionnaires » finance contrôle stratégie.vol. 1.No39.131.158.septembre 1998;

- Jean Brilman, Jacques Hérard, « Les meilleures pratiques de management dans le nouveau contexte économique mondial », Editions d'organisation, 6ème édition, Paris, 2006;
- Cludia –Elina and Gricoras–Ichim Stefan cel mar «hierarchy of accounting information qualitative characteristics in financial reporting» university of suceva romania;
- Lonela–Cristina Breahna–Pravat«considerations on tretment of qualitative charateristics of accouting information at the intrnational level and in various national accouting systems» studies and scientifics economics edition.No19/2014 vasile alecsandri.university of bacau romania;
- Financial Accounting Standards Board(FASB), Statement of Financial Accounting Concepts No. 2, Qualitative Characteristics of Accounting Information, May 1980;
- Céline Michaïlesco. Qualité de l'information comptable. Encyclopédie de Comptabilité, Contrôle de gestion et Audit, Economica
- Elisabateh BERTIN, Audit interne enjeux et pratique international, eyrolles éditions d'organisation, France, 2007.



قائمة الملاحق



Les travaux et délibérations du Conseil d'Administration sont préparés, par la commission des finances qui rend compte au Conseil de ses travaux et lui soumet ses observations, propositions et recommandations. La commission nationale de recours est chargée d'examiner et de statuer sur l'ensemble des recours introduits par les employeurs, au sujet des demandes de dégrèvement des majorations et des pénalités de retard.

TRAVAUX DU CONSEIL

Au cours de l'exercice 2018, le Conseil d'Administration a tenu deux séances durant lesquelles, les résolutions suivantes ont été approuvées:

Réunion n°01 du 10 Mai 2018

- Examen du bilan d'activité pour l'exercice 2017;
- Examen des comptes sociaux de la caisse pour l'année 2017 et communication du rapport du commissaire aux comptes ;
- Choix du partenaire cocontractant pour l'acquisition d'une solution de gestion électronique des documents GED;
- Présentation d'une modification du plan de masse du projet d'aménagement du siège de la Direction Générale.

Réunion n°02 du 17 & 18 octobre 2018

- Examen du projet de budget 2019 ;
- Point de situation de la campagne des congés payés 2017/2018, arrêtée au 31 août 2018 ;
- Proposition de la mise à la réforme des investissements ;
- Choix des partenaires cocontractants pour l'aménagement des agences de wilaya de Souk Ahras, El Bayedh et Bouira ;
- Choix du partenaire cocontractant pour la réalisation de l'infrastructure hyper-convergente du Disaster Recovery (site secours) et l'extension du Datacenter du site principal de la CACOBATPH;
- Choix du partenaire cocontractant pour l'aménagement du siège de la Direction Générale (phase 02), conformément à la résolution n°04 des délibérations du Conseil d'Administration, tenu en date du 10 mai 2018.

Au cours de l'exercice 2018, la commission nationale de recours, a tenu trois (03) séances de travail durant lesquelles, elle a statué sur 787 dossiers relatifs aux demandes de recours introduites par les employeurs assujettis à la Caisse.

Les décisions prises par la commission concernant les dégrèvements accordés, ont permis aux entreprises du BTPH, se trouvant en situation de difficultés financières de bénéficier d'exonérations totales ou partielles des pénalités et majorations de retards.

Activités du CONSEIL D'ADMINISTRATION

Au cours de l'exercice 2014, le Conseil d'Administration de la CACOBATPH a tenu trois (03) séances. Les résolutions suivantes ont été approuvées:

Réunion n°01

En date du : 27 Février 2014

La tutelle a pris acte des résolutions adoptées par le CA (n° 946/08 du 01 Avril 2014)

- Examen des **Avis d'Appels d'Offres** relatifs à l'aménagement des Agences de Wilaya de : **Tipaza, Tiaret et Djelfa**.
- Consultation pour le **choix du commissaire aux comptes**.
- Examen des cahiers des charges relatifs à la **réalisation** des travaux d'aménagement pour **Chéraga et El-Oued**, la réalisation d'un **chalet** aménagé en bureaux sis à la Direction Générale, le renouvellement du **parc auto** de la CACOBATPH, et l'acquisition de matériel informatique.
- Examen des projets relatifs aux **procédures** des finances, du contrôle et contentieux.

Réunion n°02

En date du: 10 Avril 2014

La tutelle a pris acte des résolutions adoptées par le CA (n° 1434/08 du 25 Mai 2014)

- Examen du **Rapport d'activité de l'Année 2013**.
- Examen des **Comptes Sociaux** de la Caisse pour l'Année **2013** et communication du Rapport du commissaire aux comptes.
- Dossier relatif à la **Réforme**.
- Dossier relatif à l'**acquisition de logement de fonction** pour le Directeur de l'Agence Régionale de **Tizi-Ouzou**.
- Allocation d'une partie du Budget consacré à la **formation** en faveur de l'**Ecole Supérieure de la Sécurité Sociale**.
- **Choix** du partenaire cocontractant pour l'aménagement de l'Agence de Wilaya de **Bordj-Bou-Argeridj** issu de l'Avis d'Appel d'Offres N° 01/2014.
- **Avenant de clôture N°02**, relatif à l'aménagement du nouveau siège de l'Agence de Wilaya de **Tébessa**.

Réunion n°03

En date du : 16 Octobre 2014

La tutelle a pris acte des résolutions adoptées par le CA (n°3106/08 du 23 Novembre 2014)

- Examen du projet de **Budget 2015**.
- Examen des **Avis d'Appels d'Offres** relatifs :
 - à la réalisation des travaux d'aménagement pour : **Chéraga, El-Oued**
 - à la **maîtrise d'œuvre ENGINEERING** pour la réalisation des nouveaux sièges des Agences Régionales de **Laghouat et de Ouargla** ;
 - à la réalisation d'un **chalet aménagé** en bureaux sis à la **Direction Générale** ;
 - au **renouvellement** du **parc auto** de la CACOBATPH ;
 - à l'**acquisition du matériel informatique**.
- Examen des dossiers relatifs :
 - à la régularisation de l'opération d'**acquisition des locaux** de l'agence de wilaya de **Biskra** ;
 - à la régularisation de l'opération d'**acquisition d'un terrain** au profit de l'Agence Régionale de **Tizi-Ouzou**.
- **Décomptes Généraux et Définitifs (DGD)** relatifs à l'aménagement des agences de wilayas de : **Djelfa, Tipaza, Tiaret et Khenchla**.

La Commission Nationale de Recours

Durant l'exercice 2014, la Commission Nationale de Recours de la CACOBATPH, a tenu quatre (04) séances pour lesquelles, elle a statué sur **966** dossiers relatifs aux demandes de remise de majorations et de pénalités de retard introduites par les employeurs assujettis à la Caisse. Il est à noter, que le taux des dossiers pour lesquels il a été accordé un abattement allant de **10% à 90%** représente **36%** du total des dossiers traités, tandis que le nombre de dossiers ayant fait l'objet de maintien de majorations et pénalités de retard représente **7%** du Total des dossiers traités.

Décisions prises par la Commission Nationale de Recours													
	10%	20%	30%	40%	50%	60%	70%	80%	90%	100%	Maintien	Ajournement	Total
PV N°1 du 26/02/2014	-	21	05	-	30	-	14	02	-	192	24	-	288
PV N°2 du 09/04/2014	-	25	13	01	19	02	04	33	23	108	19	-	247
PV N°3 du 24/09/2014	06	15	03	-	36	03	28	11	-	186	13	-	301
PV N°4 du 14/10/2014	-	10	03	-	23	02	13	03	-	69	07	-	130
TOTAUX	06	71	24	01	108	07	59	49	23	555	63	-	966

Les décisions prises par la Commission Nationale de Recours concernant les dégrèvements accordés aux requérants, font ressortir ce qui suit :

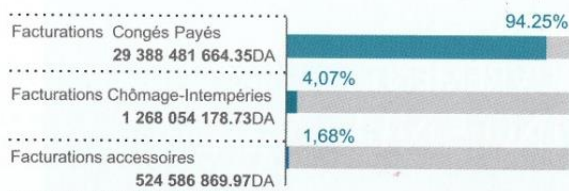
- **Abattements** accordés allant de **10% à 90%** sur les pénalités et majorations de retard pour **348** dossiers;
- **Dégrèvement total** accordé pour les **pénalités** et majorations de retard concernant **555** dossiers;
- **Maintien total** des **pénalités** et majorations de retard pour **63** dossiers.

31, 181

Milliards DA

FACTURATIONS

Le montant global facturé, qui s'élève à 31 181 122 713.06 DA au titre de l'exercice 2018, contre 30 076 283 791.92 DA au titre de l'exercice précédent, soit une évolution de 3.67%.



30,811

Milliards DA

ENCAISSEMENTS

Le montant global encaissé pour l'exercice 2018, s'établit à 30 811 144 987.71 DA contre 29 197 208 989.71 DA au titre de l'exercice 2017, soit une évolution de 5.53%.



ACOMPTES

D'un montant de (-32 765 150.86) DA, ils représentent, principalement les dégrèvements effectués par la Commission Nationale de Recours de pénalités et majorations de retard et au chevauchement entre le paiement et le dépôt des DAC.

RNI

Les recettes non identifiées RNI, d'un montant de 5 756 392.77 DA, représentent les virements bancaires effectués par les entreprises sans précision du numéro employeur.

La mise en demeure :

Phase prioritaire d'interpellation de l'employeur débiteur, avant toute action coercitive

L'envoi des mises en demeure reste l'action de recouvrement la plus utilisée; la mise en demeure est par ailleurs le passage obligé préalable à toute action forcée de recouvrement ; elle concourt, également, à limiter le risque de prescription.

Au titre de l'exercice 2018, les structures déconcentrées de la Caisse ont procédé à l'envoi de **11 099** mises en demeure pour un montant global de **5 913 951 210,22 DA**. Comparativement à 2017, le nombre de mises en demeures engagées affiche une évolution de (6,36%).

4 075 Mises en demeure RÉGLÉES
Au titre de l'exercice 2018

37 %

Au titre de l'exercice 2018, le montant des créances récupéré, lors de la phase précontentieuse, s'élève à **1 815 094 397,31 DA** qui représente 16,98% du montant des mises en demeures engagé.

1,815 MDA MONTANT RECOUVRÉ
au titre de l'exercice 2018

Accompagnement des entreprises en difficulté :

Un dispositif qui traduit l'effort consenti par la Caisse au regard des difficultés des entreprises et du contexte économique

Face au contexte économique actuel, il a été nécessaire d'adapter la politique de recouvrement de la Caisse et plus particulièrement le dispositif de suivi et de soutien des entreprises en difficultés afin de concilier la situation financière des cotisants et l'exigence d'un haut niveau de recouvrement. Cette politique est continuellement révisée et ajustée afin d'être déclinée au niveau local.

De ce fait, l'ensemble des structures déconcentrées de la Caisse se doivent d'assurer la gestion du dispositif des entreprises en difficulté dans le respect des orientations nationales, tout en prenant en considération le contexte économique et social spécifique à chaque région.

Les principales mesures d'accompagnement de ces entreprises en difficulté, mises en place depuis plusieurs années, qui ont pour objectif d'adapter le recouvrement pour cette catégorie de cotisants fragilisés financièrement, consiste principalement en l'attribution d'échéanciers de paiement ainsi que les remises des pénalités et majorations de retard.

DOSSIERS DE RECOURS

Déposés par les cotisants auprès de la commission Nationale de recours

702
En 2017

787
En 2018

781

DÉGREVEMENTS
ACCORDÉS
En 2018

51%
32%
17%

DÉGREVEMENTS
DU TOTAL
JUSQU'À 50%
60% À 80%

ECHÉANCIERS 2018

347
ECHÉANCIERS
HONORÉS

Pour un montant de
408,19 Millions DA

100
ECHÉANCIERS
EN COURS

Pour un montant de
407,34 Millions DA

447
ECHÉANCIERS
ACCORDÉS

Pour un montant de
815,53 MDA

27

Recouvrement FORCÉ

Enclencher les actions nécessaires à la récupération des créances, de la façon la plus efficace et la plus efficiente possible.

La CACOBATPH favorise l'approche amiable pour le recouvrement de ses créances, à l'issue de cette phase, si l'entreprise ne se présente pas pour régulariser sa situation, les procédures de recouvrement forcé seront enclenchées, à savoir, l'opposition et la contrainte.

Procédures engagées

	2017	2018	
Oppositions			
Nombre	4 213	5 155	+22,36%
Montant	1 077 562 487,07	2 125 941 418,97	+97,29%
Contraintes			
Nombre	81	212	+161,73%
Montant	123 552 439,45	165 484 161,13	+33,94%

Le nombre d'oppositions engagées, au titre de l'exercice 2018, pour un montant de 2 125 941 418,97DA, affiche une évolution de +97,29%, par rapport au nombre engagé, au titre de l'année 2017.

Par ailleurs, l'ensemble des contraintes engagées, au titre de l'année 2018, pour un montant de 165 484 161,13DA, enregistre une évolution de (+33, 94%).

Procédures réglées

	2017	2018	
Oppositions			
Nombre	1 803	2 812	+55,96%
Montant	381 595 404,55	636 583 119,00	+66,82%
Contraintes			
Nombre	61	71	+16,39%
Montant	51 209 161,86	97 723 474,00	+90,83%

Le total des procédures réglées, au titre de l'exercice 2018, s'établit à 2 883 Avec 2 812 oppositions et 71 contraintes. Le montant récupéré, au titre de l'exercice 2018, s'élève à 734 306 593,00 DA, enregistrant ainsi un accroissement de 69,60% par rapport à 2017.

Gestion des chèques impayés

Le stock des chèques antérieurs à l'année 2018 est de 544 chèques pour un montant de 34 277 813,05 DA. Celui-ci est en évolution de 3,49% en nombre et 10,61 % en montant, par rapport à l'exercice écoulé.

Le nombre des chèques reçus, durant l'année 2018, est de 1 683 pour un montant de 130 167 756,87 DA, soit une diminution de 2,15% en nombre et une évolution de +6,62% en montant, par rapport à l'année précédente.

Le taux de compensation, en 2018, qui est de 74,45%, représente 1 658 chèques compensés pour un montant de 124 748 324,61 DA, soit une diminution de 1,07%, en nombre, et une évolution de +4,57%, en montant, par rapport à l'année précédente.

S'agissant du reste à compenser des chèques, celui-ci est en augmentation en nombre de +4,60% et en montant de +15,81%.

28

Les ressources financières globales de la caisse, arrêtées au 31/12/2018, se répartissent comme suit :

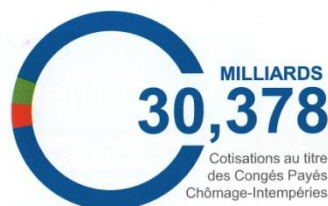
- 98.73% de recettes budgétaires, ventilées à hauteur de:
 - 95.61% : Cotisations des congés payés et chômage-intempéries,
 - 04.39% : Revenus des placements,
 - 0.01% : Produits de location et cessions des investissements.

+5,6% ACCROISSEMENT DES RECETTES BUDGÉTAIRES PAR RAPPORT À L'EXERCICE 2017

+5,3% ACCROISSEMENT DES COTISATIONS PAR RAPPORT À L'EXERCICE 2017

Recettes Budgétaires

31 774 497 169.49 DA



Cotisations congés payés
29 113 374 810.14 DA

Cotisations chômage-intempéries
1 264 688 895.51 DA

Revenus des placements
1 393 887 385.09 DA

Cessions des investissements
2 061 725.75 DA

Produits de location
484 353.00 DA

Recettes Hors Budget

408 638 992.21 DA

Recettes accessoires

Les majorations et pénalités de retard
433 081 281.94 DA

Acomptes

Les dégrèvements accordés par la commission nationale de recours
- 32 765 150.87 DA

Recettes non identifiées

Les virements bancaires effectués par les entreprises dont le numéro employeur n'est pas identifié
5 755 392.77 DA

Produits divers

Les remboursements des sinistres et ventes des cahiers des charges
2 567 468.37 DA



67

Maitrise des dépenses Tout en améliorant nos services

Le maintien de l'équilibre financier tout en poursuivant l'amélioration de la qualité des services offerts tant aux employeurs qu'aux salariés du BTPH, constitue la priorité de la stratégie financière de la CACOBATPH, transcrite dans le plan quinquennal 2015-2019. Cette volonté se traduit principalement par le respect d'une discipline budgétaire basée sur l'optimisation des dépenses de fonctionnement et la maîtrise de la décision d'investissement.

Le montant des dépenses globales de la Caisse, engagées au titre de l'exercice 2018, se chiffre à **28 992 923 763.57 DA**, enregistrant ainsi, un taux de réalisation par rapport aux prévisions budgétaires de **102.62%**, et une augmentation de **+1.14%** par rapport aux dépenses globales relatives à l'exercice 2017.

Dépenses d'exploitation

Les dépenses d'exploitation engagées au titre des prestations liées aux congés payés et chômage intempéries, au cours de l'exercice 2018, sont de l'ordre de **26 572 429 733.96 DA**.

Le montant des dépenses d'exploitation dépasse les prévisions budgétaires de **+07.14%**. Il a connu, par ailleurs, un léger accroissement de **0.81%** par rapport à l'exercice 2017.

25 825 787 025.64 DA
Indemnités Congés Payés

97.19%

746 642 708.32 DA
Indemnités Chômage
Intempéries

2.81%

68

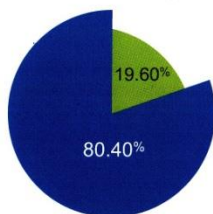
Dépenses de Fonctionnement

1 716 398 833.77 DA

Les dépenses de fonctionnement se rapportent essentiellement aux dépenses de personnel et aux autres dépenses de fonctionnement. Au 31/12/2018, elles sont de l'ordre de **1 716 398 833.77 DA**, soit un taux de réalisation de **87.07%** par rapport aux prévisions budgétaires. Par ailleurs, le montant des dépenses de fonctionnement a enregistré un accroissement de **+ 4.53%** par rapport à l'exercice précédent. Il est réparti comme suit :

Les dépenses du personnel de l'ordre de **1 342 619 627.50 DA**, soit un taux de réalisation par rapport aux prévisions budgétaires de **87.66%**, et un taux d'évolution de **3.73%** comparativement avec l'année 2017.

■ Salaires bruts
■ Charges sociales



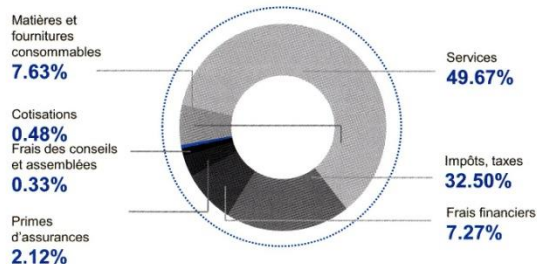
1 079 409 911.66 DA, représente le montant dépensé, relatif aux salaires bruts de 732 salariés, présentant ainsi un taux de réalisation de **87.66%** et un taux d'évolution de **3.49%** comparativement avec l'exercice précédent.

263 209 715.84 DA, représente le montant des charges sociales qui enregistre un taux de réalisation de **87.24%**, et un taux d'évolution de **4.73%** par rapport à l'exercice précédent, qui était de 251 310 362.12.

Les autres dépenses de fonctionnement

Sont de l'ordre de **373 779 206.27 DA**, soit un taux de réalisation par rapport aux prévisions budgétaires de **85.02%**.

Celles-ci, connaissent une évolution de **+7.48%** par rapport à l'exercice 2017. Elles sont réparties comme suit :



69

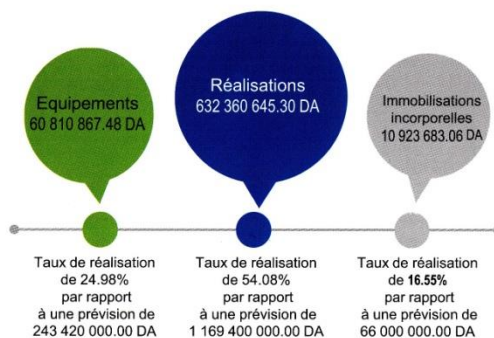
Le tableau, ci-dessous, présente la ventilation des autres dépenses de fonctionnement par rubrique, entre 2017 et 2018 :

	Prévisions 2018	Réalisations 2018	Taux de réalisation	Réalisations 2017	Taux d'évolution
Matières et fournitures consommables	31 238 000.00	28 519 247.96	91.30%	25 102 576.92	13.61%
Services	245 487 000.00	185 656 459.63	75.63%	175 389 571.58	5.85%
Impôt et taxes	110 470 000.00	121 475 699.42	109.96%	107 123 953.81	13.40%
Frais financiers	32 100 000.00	27 164 769.22	84.63%	27 511 070.05	-1.26%
Primes d'Assurance	13 845 000.00	7 930 279.51	57.28%	6 255 783.89	26.77%
Frais de conseils et assemblées	4 500 000.00	1 234 701.50	27.44%	4 626 055.04	-73.31%
Cotisations diverses	2 000 000.00	1 798 049.03	89.90%	1 751 024.66	2.69%
Autres dépenses de fonctionnement	439 640 000.00	373 779 206.27	85.02%	347 760 035.95	7.48%

Dépenses d'Investissements

704 095 195.84 DA

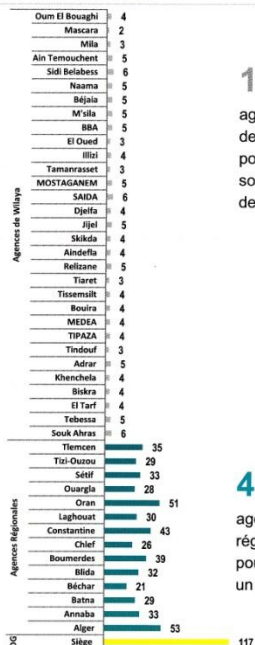
Les dépenses d'investissements sont de l'ordre de **704 095 195.84 DA**, soit un taux de réalisation par rapport aux prévisions budgétaires de **47.61%**. Elles se répartissent comme suit :



70

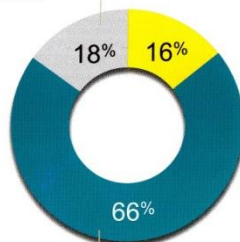
Les effectifs

au 31 décembre 2018



133

agents dédiés aux agences de wilaya, contre 120 agents pour l'exercice précédent, soit un taux d'évolution de 10.83%.



482

agents dédiés aux agences régionales, contre 477 agents pour l'exercice précédent, soit un accroissement de 1.05%.

Au 31/12/2018, la Caisse compte **732 agents**, soit un taux de réalisation par rapport aux prévisions budgétaires du même exercice de **95.69%**.

Par ailleurs, l'effectif a connu une évolution de **+2.81%**, comparativement à l'exercice précédent.



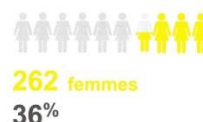
Redéploiement des Effectifs

Le redéploiement des effectifs est une source de richesses et de dynamisme qui permet de construire et de valoriser les compétences et expertises dont la Caisse a besoin, de préparer les futurs managers et de maintenir un niveau d'employabilité élevé. En effet, pour l'exercice 2018, la Caisse a procédé à l'identification de toutes possibilités de redéploiement interne, notamment pour le renforcement du corps des contrôleurs. D'autres parts, pour couvrir un certain nombre de départs en retraite de cadres supérieurs, et créer des opportunités d'évolution en interne, il a été porté à la connaissance de l'ensemble des collaborateurs, la liste des postes à pourvoir, suite à cela une commission Ad hoc a été mise en place pour identifier le meilleur profil pour chaque poste.

74

Les 732 salariés de la Caisse

se répartissent comme suit



Répartition des effectifs par niveau d'études

La Caisse poursuit ses actions entreprises pour assurer son développement et préparer le renouvellement des générations, à travers l'intégration des jeunes universitaires.

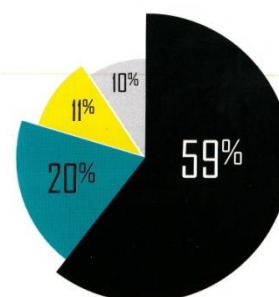


Au 31 décembre 2018, la Caisse compte:

410 de niveau universitaire
183 de niveau secondaire,
102 de niveau moyen
37 de niveau primaire

Répartition des 262 femmes par catégorie socio-professionnelle

262 des effectifs sont des femmes, soit 36 %. Il est à noter qu'elles occupent une proportion significative des fonctions de responsabilité. Au 31 décembre 2018, elles représentent 27.36% des agents constituant l'équipe de direction, soit 29 femmes contre 77 hommes. une grande proportion de femmes se situe dans la catégorie cadre, représentant un taux de 45.06% de femmes cadres sur les 262 collaboratrices, soit un nombre de 155 femmes contre 189 hommes cadres.



155 femmes cadres
52 femmes agents de maîtrise
29 femmes cadres supérieurs
26 femmes agents d'exécution

75



autres projets de construction ENGAGÉS



Nouveau siège A.R Annaba

Réalisation d'un R+6 avec sous sol.
Coût du projet:
Montant de la maîtrise d'œuvre: 6 846 402.60 DA TTC
Montant initial du marché: 349 241 304.09 DA TTC
Montant initial + avenant n°1: 364 881 081.36 DA TTC
Dates et délais de réalisation:
Marché d'études et suivi: 04/05/2014
Marché de travaux: 27/07/2016
Délai de réalisation du contrat: 30 mois
Délai du suivi du Maître de l'œuvre: 30 mois
ODS de réalisation: 28/07/2016
ODS de suivi: 28/07/2016
Date prévue de fin des travaux: Février 2019
Partenaires du projet:
Maître de l'œuvre: BET Spa GART Annaba
Partenaire cocontractant: Sarl BATILOB
Avancement des travaux:
Travaux du mur-rideau, plomberie sanitaire,
courant fort et courant faible à 70%.
Montant dépensé 2018: 191 662 458.05 DA



Nouveau siège A.R Ouargla

Réalisation d'un R+4.
Superficie du terrain: 1 038 m²
Surface plancher: 2 432.76m²
Coût du projet:
Montant de la maîtrise d'œuvre: 5 339 548.19 DA TTC
Montant du marché: 246 405 005.70 DA TTC
Dates et délais de réalisation:
Marché d'études et suivi: 04/03/2015
Marché de travaux: 23/10/2017
Délai de réalisation du contrat: 18 mois
Délai du suivi du Maître de l'œuvre: 18 mois
ODS de réalisation: 28/10/2017
ODS de suivi: 28/10/2017
Date prévue de fin des travaux: Mai 2019
Partenaires du projet:
Maître de l'œuvre: EURL HORSALAM
Partenaire cocontractant: Sarl BELILA SUD
Avancement des travaux:
Travaux de superstructure achevés à 80%
Travaux de revêtement en cours.
Montant dépensé 2018: 48 332 565.08 DA



Nouveau siège A.R Chlef

Réalisation d'un R+4 et un parking
Superficie du terrain: 297 m²
Surface plancher: 1 395 m²
Coût du projet:
Montant de la maîtrise d'œuvre: 6 648 240.70 DA TTC
Montant du marché: 204 257 847.50 DA TTC
Dates et délais de réalisation:
Marché d'études et suivi: 05/06/2016
Marché de travaux: 05/10/2017
Délai de réalisation du contrat: 18 mois
Délai du suivi du Maître de l'œuvre: 18 mois
ODS de réalisation: 12/10/2017
ODS de suivi: 12/10/2017
Date prévue de fin des travaux: Avril 2019
Partenaires du projet:
Maître de l'œuvre: BET ACT DESIGN Benhakou
Partenaire cocontractant: ETB TCE BELMOKHTAR LOTFI
Avancement des travaux:
Taux global est estimé 85% (Revêtement et corps d'état secondaires en cours)
Montant dépensé 2018: 83 507 251.88 DA

59



Nouveau siège A.R Batna

Réalisation d'un R+4 avec parking
Superficie du terrain: 1 141 m²
Surface plancher: 1 766.89 m²
Surface RDC: 370.00 m²
Coût du projet:
Montant de la maîtrise d'œuvre: 5 937 216.01 DA TTC
Montant initial du marché: 269 701 852.25 DA TTC
Montant initial + avenant n°1: 271 534 047.66 DA TTC
Dates et délais de réalisation:
Marché d'études et suivi: 04/05/2014
Marché de travaux: 04/01/2016
Délai de réalisation du contrat: 30 mois
Délai du suivi: 20 mois
Prorogation de 6 mois
ODS de réalisation: 06/01/2016
ODS de suivi: 06/01/2016
Date prévue de fin des travaux: Juin 2019
Partenaires du projet:
Maître de l'œuvre: BET HADJAZI Cherif
Partenaire cocontractant: Sarl BINATOR CONSTRUCTION
Avancement des travaux:
Infrastructure et superstructure achevées
Reste les travaux de corps d'état secondaire
Délai conserné: 18 mois, soit: 53.33%
Le projet est actuellement à l'arrêt pour cause de résiliation du marché. Un expert a été désigné par le tribunal compétent pour statuer sur ce projet.

Acquisition d'équipements et solutions informatiques

- Acquisition d'une solution antivirus auprès du partenaire cocontractant **EURL SMART LINK IT SOLUTION** pour un montant de **1 100 233,06 DA**.
- Acquisition de : PCs de bureau, micro-ordinateurs, onduleurs pour ordinateurs et onduleurs pour serveurs, imprimantes et scanners, auprès du partenaire cocontractant **EURL UMAITEK** pour un montant de **10 339 786,36 DA**.
- Acquisition d'une solution de gestion électronique des documents auprès du partenaire cocontractant **SARL SG SOFTWARE** pour un montant de **24 290 399,00 DA**.
- Fourniture d'une plate forme de redondance « backup » du centre d'appel de la CACOBATPH auprès du partenaire cocontractant **SARL COMPUSAVE IT** pour un montant de **1 932 084,00 DA**.

Acquisition de véhicules

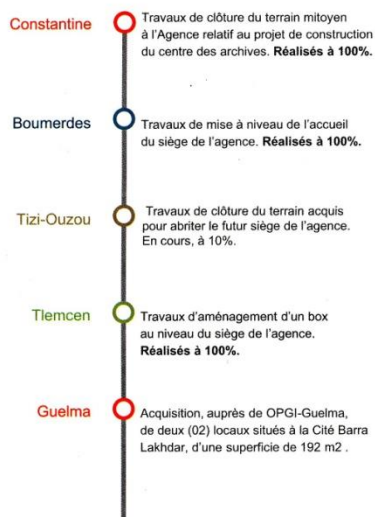
Cette acquisition a concerné deux (2) véhicules de service de type utilitaire au profit de la Direction Générale : un (1) véhicule de service berline et un fourgon (14+1). Le montant global est de **19 879 078.53 DA**, soit un taux de réalisation de **45.59 %**, par rapport à la prévision budgétaire de **43 600 000,00 DA**.

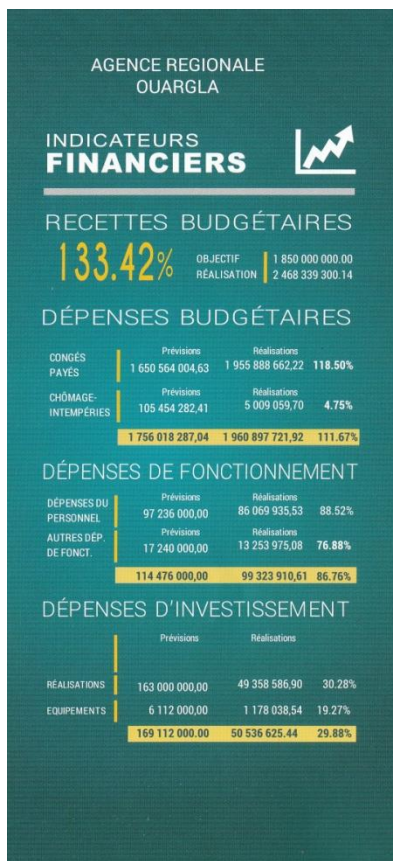
Acquisition de matériel et mobilier de bureau

Cette acquisition a concerné le renouvellement du matériel défectueux des différentes structures ainsi que l'équipement des nouvelles agences pour un montant global de **25 876 532.95 DA**, soit un taux de réalisation de **59.30%**, par rapport à la prévision budgétaire de **43 640 000,00 DA**.

60

AUTRES AMENAGEMENTS SIEGES DES AGENCES





INDICATEURS RECOUVREMENT

102.51% TAUX DE RECOUVREMENT

Facturations Principales	2 407 880 966.99
Facturations Accessoires	82 696 524.61
Encaissements Principaux	2 468 339 300.14
Encaissements Accessoires	40 448 482.60

Acomptes -1 423 695.55 RNI 422 415.03

INDICATEURS PRESTATIONS

PRESTATIONS CONGES PAYES

CAMPAGNE EN COURS

DAS REQUES	3 566
EFFECTIFS DÉCLARÉS	72 690
DÉCOMPTES PAYÉS	58 168

INDEMNITÉS ORDONNANCÉES TTC 1 791 983 703.55

TOUTES CAMPAGNES CONFONDUES

DAS REQUES	3 824
EFFECTIFS DÉCLARÉS	74 782
DÉCOMPTES PAYÉS	65 525

INDEMNITÉS ORDONNANCÉES TTC 1 955 855 421.82

PRESTATIONS CHOMAGE-INTÉMPÉRIES

DOSSIERS DÉPOSÉS	DOSSIERS RÉGÉS	BÉNÉFICIAIRES
174	26	1 111

HEURES INDEMNISÉES	MONTANTS ORDONNANCÉS
24616.00	5 009 059.70

INDICATEURS CONTENTIEUX ASSUJETTIS

PROCEDURES ENGAGEES

	Montant
MISES EN DEMEURE	-
OPPOSITIONS	-
CONTRAINTES	-

PROCEDURES REGLEES

	Montant
MISES EN DEMEURE	-
OPPOSITIONS	-
CONTRAINTES	-

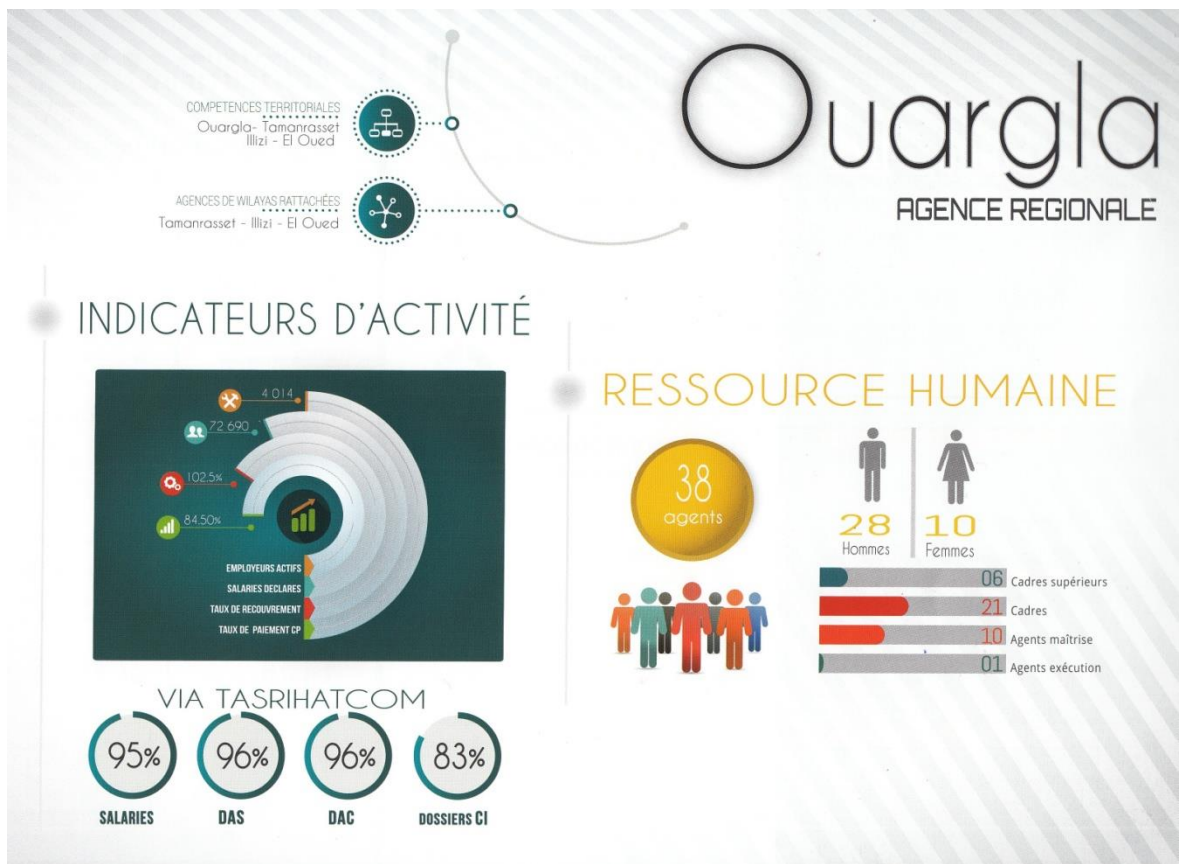
GESTION CHEQUES IMPAYES

	Nbre	Montant
REQUIS AU 31/12	166	17 204 306.07
COMPENSÉS	113	5 330 964.54
RESTE À COMPENSER	53	11 873 341.53

INDICATEURS CONTROLE ASSUJETTIS

907 VISITES DE CHANTIERS **1 152** ENTREPRISES CONTRÔLÉES

ENTREPRISES EN DÉFAUT	143
NOUVELLES AFFILIATIONS	11
EFFECTIFS CONTRÔLÉS	61 101
TRAVAILLEURS NON DÉCLARÉS	1 685
TRAVAILLEURS SOUS DÉCLARÉS	0
FACT. PRINCIPALES RÉCUPÉRÉES	5 4 111 450.45
FACT. ACCESSOIRES RÉCUPÉRÉES	10 442 638.88



CACOBATPH
100 Rue de TRIPOLI - Hussein DEY - ALGER

Exercice allant 01/01/2016 05/08/20 08:24
au 31/12/2016

Matricule Fiscal : 1 6 1 7 5 1 3 6 0 5 1
Article : 1 6 1 7 5 1 3 6 0 5 1

Bilan Actif
Exercice clos le 31/12/2016

ACTIF	Note	N Brut	N Amort/Prov	N Net	N - 1 Net
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations incorporelles		1 084 697,30	987 183,55	97 513,75	183 781,25
Immobilisations corporelles		99 883 144,16	44 831 743,70	55 051 400,46	48 449 241,89
Terrains		4 870 880,00	0,00	4 870 880,00	4 870 880,00
Bâtiments		47 570 270,61	8 477 524,88	39 092 745,73	31 608 007,07
Autres immobilisations corporelles		47 441 993,55	36 354 218,82	11 087 774,73	11 970 354,82
Immobilisations en concession		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations encours		4 644 910,37	0,00	4 644 910,37	3 645 460,37
Immobilisations financières		1 696 662,00	0,00	1 696 662,00	480 000,00
Titres mis en équivalence - entreprises associées		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres titres immobilisés		0,00	0,00	0,00	0,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		1 696 662,00	0,00	1 696 662,00	480 000,00
TOTAL ACTIF NON COURANT		107 309 413,83	45 818 927,25	61 490 486,58	52 758 483,51
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		298 764,90	0,00	298 764,90	182 699,28
Créances et emplois assimilés		1 496 683,61	0,00	1 496 683,61	904 683,61
Clients (Cotisations en recouvrement)		724 887 514,91	0,00	724 887 514,91	682 725 610,97
Cotisations mise en recouvrement		(724 887 514,91)	0,00	(724 887 514,91)	(682 725 610,97)
Autres débiteurs		1 496 683,61	0,00	1 496 683,61	904 683,61
Impôts		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres actifs courants		0,00	0,00	0,00	0,00
Disponibilités et assimilés		589 701 987,61	0,00	589 701 987,61	697 181 590,64
Placements et autres actifs financiers courants		0,00	0,00	0,00	0,00
Trésorerie		589 701 987,61	0,00	589 701 987,61	697 181 590,64
TOTAL ACTIF COURANT		591 497 436,12	0,00	591 497 436,12	698 268 973,53
TOTAL GENERAL ACTIF		698 806 849,95	45 818 927,25	652 987 922,70	751 027 457,04

CACOBATPH
100 Rue de TRIPOLI - Hussein DEY - ALGER

Exercice allant 01/01/2016 05/08/20 08:24

au 31/12/2016

Matricule Fiscal : 1 6 1 7 5 1 3 6 0 5 1

Article 1 6 1 7 5 1 3 6 0 5 1

BILAN PASSIF

Exercice clos le 31/12/2016

Passif	Note	N	N-1
CAPITAUX PROPRES		0	0
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		(0,00)	(0,00)
Capital non appelé		(0,00)	(0,00)
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))		(0,00)	(0,00)
Ecart de réévaluation		(0,00)	(0,00)
Ecart d'équivalence (1)		(0,00)	(0,00)
Résultat net (Résultat net part du groupe) (1)		335 457 280,54	212 296 974,04
Autres capitaux propres (R.I.A)		0,00	0,00
Report à nouveau (A.C.M)		(0,00)	(0,00)
Compte de liaison		(1 152 077 277,71)	(817 774 251,75)
Part de la société consolidante (1)		0,00	0,00
Part des minoritaires (1)		0,00	0,00
TOTAL I		(816 619 997,17)	(605 477 277,71)
PASSIFS NON COURANTS		0,00	0,00
Emprunts et dettes financières		(0,00)	(0,00)
Impôts (différés et provisionnés)		(0,00)	(0,00)
Autres dettes non courantes		(0,00)	(0,00)
Provisions et produits comptabilisés d'avance		37 717 357,76	32 538 789,43
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		37 717 357,76	32 538 789,43
PASSIFS COURANTS		0,00	0,00
Fournisseurs et comptes rattachés		1 881 802,55	1 113 407,11
Dettes prestations		1 410 413 126,71	1 293 246 305,19
Impôts.		(0,00)	(0,00)
Personnels et comptes rattaches		6 346 929,10	5 859 461,27
Autres dettes d'exploitation		13 248 703,75	23 746 771,75
Trésorerie Passif		(0,00)	(0,00)
TOTAL PASSIFS COURANTS III		1 431 890 562,11	1 323 965 945,32
TOTAL GENERAL PASSIF		652 987 922,70	751 027 457,04

CACOBATPH

100 Rue de TRIPOLI - Hussein DEY - ALGER

Exercice allant 01/01/2016

05/08/20 08:25

au 31/12/2016

Matricule Fiscal : 1 6 1 7 5 1 3 6 0 5 1

Article : 1 6 1 7 5 1 3 6 0 5 1

Compte de resultats
(Par nature)

Passif	Note	N	N - 1
Cotisations encaissées		2 399 482 325,79	1 961 265 131,10
Variation stocks produits finis et en-cours		(0,00)	(0,00)
Production immobilisée		(0,00)	(0,00)
Subventions d'exploitation		(0,00)	(0,00)
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		2 399 482 325,79	1 961 265 131,10
Indemnités réglées		(2 373 288 174,19)	(1 879 747 924,37)
Consommation de fournitures		(1 758 641,21)	(1 400 692,77)
Services extérieurs		(6 442 849,06)	(6 009 808,51)
II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE		(2 381 489 664,46)	(1 887 158 425,65)
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		17 992 661,33	74 106 705,45
Charges de personnel		(94 093 302,90)	(87 948 177,05)
Impôts, taxes et versements assimilés		(25 000,00)	(23 000,00)
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		(76 125 641,57)	(13 864 471,60)
Autres produits opérationnels		216 341 982,47	121 460 076,67
Autres charges opérationnelles		(68 174,43)	(1 970 116,34)
Dotations aux amortissements et aux provisions et pertes de valeur		(10 378 051,31)	(6 418 364,32)
Reprise sur pertes de valeur et provisions		206 858 067,60	114 254 453,90
V- RESULTAT OPERATIONNEL		336 628 182,76	213 461 578,31
Produits financiers		(0,00)	(0,00)
Charges financières		(1 170 902,22)	(1 164 604,27)
VI- RESULTAT FINANCIER		(1 170 902,22)	(1 164 604,27)
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		335 457 280,54	212 296 974,04
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		0,00	0,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		0,00	0,00
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		2 822 682 375,86	2 196 979 661,67
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		(2 487 225 095,32)	(1 984 682 687,63)
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		335 457 280,54	212 296 974,04
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00	0,00
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		0,00	0,00
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00	0,00
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		335 457 280,54	212 296 974,04
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)		0,00	0,00
XI- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		0,00	0,00
Dont part des minoritaires (1)		0,00	0,00
Part du groupe (1)		0,00	0,00

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

CACOBATPH

100 Rue de TRIPOLI - Hussein DEY - ALGER

Exercice allant

01/01/2016

05/08/20 08:25

au 31/12/2016

Matricule Fiscal : 1 6 1 7 5 1 3 6 0 5 1

Article 1 6 1 7 5 1 3 6 0 5 1

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE

(Méthode directe)

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE	NOTE	2016	2015
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des cotisants		2 456 166 720,94	1 985 044 257,19
Autres encaissements		98 000,00	199 287,64
Prestations réimputées		3 845 597,75	2 165 591,46
Décaissement Prestations		(1 909 788 404,60)	(1 503 924 268,92)
Remboursement d'acomptes		0,00	(97 570,15)
Transfert CNAS		0,00	0,00
sommes versées aux fournisseurs de stocks et de services		(4 668 448,49)	(3 647 542,30)
Décaissements sur transfert de stocks "Inter-agences"		(151 400,00)	0,00
Encaissements sur transfert de stocks "Inter-agences"		0,00	0,00
sommes versées aux personnels		(89 035 865,81)	(83 267 226,91)
Intérêts et autres frais financiers payés		(1 975 309,12)	(1 907 765,23)
Impôts et autres taxes payés		(25 000,00)	(23 000,00)
Intérêts encaissés sur DAT		0,00	0,00
IRG décaissés sur DAT		0,00	0,00
Charges d'assinssement (Compte financier)		0,00	(448 541,76)
Produits d'assinssement (Compte financier)		0,00	0,00
Virements de fonds reçus / CACOBATPH		2 000 000 000,00	1 800 032 000,00
Virements de fonds émis / CACOBATPH		(2 546 744 000,00)	(1 867 000 000,00)
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires			
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)		0,00	0,00
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		(92 278 109,33)	327 125 221,02
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		(12 080 332,16)	(17 517 797,58)
Décaissements sur acquisition d'immobilisations "Inter-unités"		(1 300 405,53)	(2 010 528,89)
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		57 950,00	0,00
Encaissements sur cession d'immobilisations "Inter-unités"		0,00	0,00
Décaissements pour avances et prêts aux personnels		(2 400 000,00)	0,00
Encaissements sur avances et prêts au personnels		719 669,00	0,00
Dividendes et quote-part de résultats reçus		0,00	0,00
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)		(15 003 118,69)	(19 528 326,47)
Flux de trésorerie provenant des activités de financement			
Encaissements provenant d'emprunts		0,00	0,00
Encaissement provenant des placement		0,00	0,00
Décaissement provenant des placement		0,00	0,00
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		0,00	0,00
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi -		0,00	0,00
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		0,00	0,00
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		(107 281 228,02)	307 596 894,55
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		0,00	0,00
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		589 701 987,61	697 181 590,64
Variation de trésorerie de la période		589 701 987,61	697 181 590,64
Rapprochement avec le résultat comptable		(696 983 215,63)	(389 584 696,09)

Note 3 Cotisations encaissées

3.1. Gestion technique

DZA	31/12/2015	31/12/2016	31/12/2017	Variation 2016/2017
Gestion technique CP	1 312 588 223.38	1 696 357 519.46	1 975 478 546.62	29.24%
Gestion technique CI	69 460 546.52	89 103 319.71	96 745 056.10	28.28%
TOTAL	1 382 048 769.90	1 785 460 839.17	2 072 223 602.72	29.19%

3.2. Gestion administrative

DZA	31/12/2015	31/12/2016	31/12/2017	Variation 2016/2017
Gestion administrative CP	73 460 586.95	94 938 699.62	110 560 045.35	29.24%
Gestion administrative CI	1 057 774.79	1 356 903.37	1 473 274.96	28.28%
TOTAL	74 518 361.74	96 295 602.99	112 033 320.31	29.22%

3.3. taux de participation au chiffre d'affaire par wilayas

Agences	Cotisations encaissées	%
Ouargla	1 479 060 026.82	67.71%
Tamenrasset	194 045 492.98	8.88%
Illizi	288 437 130.56	13.21%
El oued	222 714 272.67	10.20%
Total	2 184 256 923.03	100.00%

	CAISSE NATIONALE des CONGES PAYES et du CHOMAGE INTEMPERIES des SECTEURS du BATIMENT, des TRAVAUX PUBLICS et de l'HYDRAULIQUE	
	SYSTEME DE MANAGEMENT DE LA QUALITE ISO 9001/2015	Code : ER03.PR01.M01 Version : 01
	AUDIT INTERNE « DE GESTION »	

Rapport d'Audit Interne : Mission d'audit effectuée auprès de l'agence régionale de Ouargla		Réf : DG/ /A3/2020	Date : 21/ 01/ 2020
Modalités de l'audit			
Dates de l'audit : Du 06 au 09 Janvier 2020		Durée de l'audit : Quatre(04) jours	
Référentiels utilisés :			
1- Le programme annuel de l'audit; 2- La lettre de mission portant les activités et l'objectif de l'audit adressée par messagerie, au Directeur de l'Agence Régionale de Ouargla le 30/12/2020 avec copie transmise au Directeur Général ; 3- La revue des informations documentées : a) Requête informatique sur les dépenses en matière de CP et CI« Exercice 2019 », ainsi que les créances de l'Agence arrêtés au mois de décembre 2019 fournie par la Direction des systèmes d'information de l'organisation, des études et des statistiques (DSIOES). b) La procédure de gestion des créances « Novembre 2018 ».			
Nature de l'audit : Audit interne de Gestion			
Objectif de l'audit : ➢ Examiner la conformité, suivi et évaluation des Activités (prestations CP, CI, Recouvrement des créances, approvisionnements, gestion des stocks et la caisse régie) ➢ Evaluer les moyens de contrôle interne mis en place. ➢ Suivre les actions engagées dans les Audits précédents.			
Champ de l'audit : • Département de l'Exploitation • Département du Contrôle et du Contentieux. • Département des Finances et de la Comptabilité • Département de l'Administration générale			
Périmètre de l'audit : 1- Les prestations Congé Payé et Chômage intempéries sur le plan technique et financier 2- L'état des créances de l'agence régionale de Ouargla. 3- La gestion des stocks et la Caisse régie 4- La gestion de l'administration générale 5- La qualité de l'accueil 6- Le climat social			

Page1 sur 20

	CAISSE NATIONALE des CONGES PAYES et du CHOMAGE INTEMPERIES des SECTEURS du BATIMENT, des TRAVAUX PUBLICS et de l'HYDRAULIQUE	
	SYSTEME DE MANAGEMENT DE LA QUALITE ISO 9001/2015	Code : ER03.PR01.M01 Version : 01
	AUDIT INTERNE « DE GESTION »	

Réalisation de l'audit				
Jour/horaire	Activités	Thèmes	Personnel/Fonction audité	Auditeurs
Le 06/01/2020 (10h à 10h:30)	Réunion d'ouverture	- Définition du déroulement de la mission - Mobilisation et disponibilité du personnel durant la mission pour la fourniture d'informations - Rappel du plan d'action et l'objectif de l'audit - Tenue de la réunion de clôture à la fin de la mission.	Le Directeur régional, les Chef de départements, l'Administrateur du réseau informatique et le Partenaire social.	- Le Sous Directeur de l'audit - Les Cadres en d'audit
Le 09/01/2020 (13h à 14h)	Synthèse entre auditeurs	- Exposé des faits en matière des activités auditées. - Consolidation des constats.		- Le Sous Directeur de l'audit - Les Cadres en d'audit
Le 09/01/2020 (16h à 17h)	Réunion de clôture	- Evaluation de la conformité par rapport à la réglementation en vigueur - Evaluation des moyens de contrôle interne - Le contrôle à postériori et sa mise en œuvre - Exposé des constats et actions à préconiser - Le rôle de l'agence dans l'amélioration des activités et procédures de gestion.	Le Directeur régional, les Chef de départements, l'Administrateur du réseau informatique et le Partenaire social.	- Le Sous Directeur de l'audit - Les Cadres en d'audit

Page2 sur 20

	CAISSE NATIONALE des CONGES PAYES et du CHOMAGE INTEMPERIES des SECTEURS du BATIMENT, des TRAVAUX PUBLICS et de l'HYDRAULIQUE	Code : ER03.PR01.M01 Version : 01
	SYSTEME DE MANAGEMENT DE LA QUALITE ISO 9001/2015	
	AUDIT INTERNE « DE GESTION »	

Personnels concernés par l'entretien			Principaux documents physiques et informatiques vérifiés et examinés
Nom	Prénom	Fonction	
MOULDAIA	Said	Directeur Régional	Entretiens et échanges sur les constats et l'état des lieux de l'Agence
GHATAS	Abdelkader	Chef de département de l'Exploitation	- Les prestations CP et CI - Les états des travailleurs indemnisés pour CI ; - Les demandes de paiement ; - Les notifications de complément de dossier ; - Les notifications de rejet ; - Les bilans mensuels CI. - Traitement et contrôle des sessions
DANOUNE	Ahmed	Chef de département du Contrôle et du Contentieux	- Réalisation budgétaire en matière de créance - Le suivi des employeurs à créances importantes ; - Les bilans périodiques du Contrôle et contentieux. - Les rapports et PV établis par les contrôleurs
KHENNOUR	Kamel	Chef de département des Finances et de la Comptabilité	- Les écritures comptables ; - Le grand livre des achats et de la caisse régie ; - Les pièces comptables.
HANCHI	Yamina	Chef de département de l'Administration générale P/I	- Livres et registres spéciaux obligatoires ; - Etats de paie ; - Gestion du magasin ; - Etats édités par l'ERP « RH » et « Gestion des stocks » ; - Brouillard de la caisse régie.
YOUSFI	Abdelhalim	Administrateur du réseau informatique	- Base de données des prestations CP et CI exercice 2019 ; - L'état des créances de l'Agence régionale de Ouargla ; - L'état des mises en demeures envoyées aux Employeurs créanciers ; - L'état des redressements effectués par les contrôleurs.
SELLAMI	Abderrahmane	Délégué syndical	Climat social

Page3 sur 20

	CAISSE NATIONALE des CONGES PAYES et du CHOMAGE INTEMPERIES des SECTEURS du BATIMENT, des TRAVAUX PUBLICS et de l'HYDRAULIQUE	Code : ER03.PR01.M01 Version : 01
	SYSTEME DE MANAGEMENT DE LA QUALITE ISO 9001/2015	
	AUDIT INTERNE « DE GESTION »	

Introduction

Les travaux effectués lors de cette mission d'audit couvrent les activités de l'Agence régionale de Ouargla durant la période comprise entre le 01 janvier 2019 et 31 décembre 2019.

Les principaux objectifs de cette mission d'audit sont :

- Examiner la conformité des opérations inhérentes aux activités de l'Agence régionale avec les procédures et la réglementation en vigueur.
- Vérifier si les dispositifs de contrôle interne mis en place permettent une bonne maîtrise de la gestion des risques.
- Evaluer la performance des entités auditées à travers la comparaison des objectifs arrêtés et les résultats réalisés, notamment en matière de recouvrement et prestations.

Le présent rapport synthétise les constats issus de nos travaux, met en lumière les non conformités détectées et inclut des recommandations permettant de tracer des pistes d'amélioration.

Page4 sur 20

	CAISSE NATIONALE des CONGES PAYES et du CHOMAGE INTEMPERIES des SECTEURS du BATIMENT, des TRAVAUX PUBLICS et de l'HYDRAULIQUE SYSTEME DE MANAGEMENT DE LA QUALITE ISO 9001/2015	Code : ER03.PR01.M01 Version : 01
	AUDIT INTERNE « DE GESTION »	

Tableau de synthèse :

Activité prestation congé payé				
N°	Constats	Référence et ressource (échantillonnage de la BDD informatique)	Evaluation du constat	Risques identifiés et Conclusions de l'audit
1	L'indemnité de Congé d'un salarié versée dans le compte de l'employeur	Requête informatique (Période Juillet-Décembre 2019)	L'indemnité de Congé du salarié n° SS 8103740080 est versée dans le compte de l'employeur n° 305572560 titulaire du compte : 01400301166010070119. Absence d'un moyen de contrôle des comptes bancaire avec les numéros de compte des employeurs.	Risque de non perception du droit de congé par le Salarié. Il est recommandé de renforcer l'application prestation par des moyens de contrôle pour détecter ce risque.
2	Indemnités de Congé de deux salariés versées dans le compte de l'un des deux salariés.	Requête informatique (Période Juillet-Décembre 2019)	Le salarié DJOUIDA Abdelghanin° SS : 8900880228 et le salarié DJEKHARA Abdelghanin° SS : 7800520415 dans la même session 07/08/2019 et chez le même employeur.	Non perception du droit de congé par l'un des deux salariés Il est recommandé d'intégrer le critère « date de naissance » dans la requête de contrôle utilisée par le chef de département de l'Exploitation pour détecter ce type de risque.

Page 5 sur 20

	CAISSE NATIONALE des CONGES PAYES et du CHOMAGE INTEMPERIES des SECTEURS du BATIMENT, des TRAVAUX PUBLICS et de l'HYDRAULIQUE SYSTEME DE MANAGEMENT DE LA QUALITE ISO 9001/2015	Code : ER03.PR01.M01 Version : 01
	AUDIT INTERNE « DE GESTION »	

Conclusion :

Les résultats des travaux d'audit menés au cours de la période visée dans le présent rapport montrent une amélioration dans l'application des procédures internes, par rapport aux audits effectués précédemment.

Néanmoins, la vacance du poste du chef du département de l'administration générale pendant plusieurs mois a engendré une perturbation dans le fonctionnement de l'Agence.

L'évaluation des moyens de contrôle interne a mis en évidence un certain nombre de déficiences signalées et portées à la connaissance des responsables hiérarchiques concernés afin que soient prises des mesures correctives.

Enfin, une fiche de suivi des constats (feuille de route) en vue du suivi des actions à entreprendre pour traiter les non conformités constatées devrait être établie en concertation avec les parties prenantes et vous sera soumise pour validation.

Page 21 sur 20

	CAISSE NATIONALE des CONGES PAYES et du CHOMAGE INTEMPERIES des SECTEURS du BATIMENT, des TRAVAUX PUBLICS et de l'HYDRAULIQUE	
	SYSTEME DE MANAGEMENT DE LA QUALITE ISO 9001/2015 AUDIT INTERNE « DE GESTION »	Code : ER03.PR01.M01 Version : 01

Rédaction du rapport M.TOUAFRI	Visa du Directeur Général
Sous-Directeur de l'audit M. BOULARAF	
Auditeur A.GUEDDOUH	
Auditeur	
Date :	Date :

الملحق رقم 10

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTRE DU TRAVAIL, DE L'EMPLOI
ET DE LA SECURITE SOCIALE

Le Ministre

وزارة العمل والتشغيل
والضمان الاجتماعي
الوزير

المرجع:

047 - - - - - N° 19 جوان 2019
قرار مؤرخ في شوال عام 1440، الموافق يونيو سنة 2019، يتضمن التنظيم
الداخلي للصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية لقطاعات البناء
والأشغال العمومية والري.

إن وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي،
- بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 19-111 المؤرخ في 24 رجب عام 1440، الموافق 31 مارس سنة 2019
والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 97-45 المؤرخ في 26 رمضان عام 1417 الموافق 4 فبراير سنة 1997
والمتضمن إنشاء الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية، لا سيما
المادة 3 منه، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08-124 المؤرخ في 9 ربيع الثاني عام 1429، الموافق 15 أبريل سنة
2008 المعدل لصلاحيات وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي،
- وبمقتضى القرار المؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1430 الموافق 10 مايو سنة 2009 والمتضمن التنظيم
الداخلي للصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية لقطاعات البناء
والأشغال العمومية والري، المعدل والمتمم،

يقرر ما يأتي:

المادة الأولى: تطبيقاً لأحكام المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 97-45 المؤرخ في 26 رمضان عام 1417
الموافق 4 فبراير سنة 1997، المذكور أعلاه، يهدف هذا القرار إلى تحديد التنظيم الداخلي للصندوق الوطني
للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية لقطاعات البناء والأشغال العمومية والري، الذي
يدعى في صلب النص "الصندوق".



- تحديد المخطط التوجيهي لأنظمة الإعلام وإعداد المخططات التوجيهية المعلوماتية للصندوق وتنفيذها،
- ضمان تطوير واستمرارية وسير وأمن الأنظمة المعلوماتية، حسب المبادئ والتوجهات المسطرة على المدى القصير والمتوسط والبعيد، في مجال الإعلام الآلي،
- ضمان متابعة جهاز الأمن المعلوماتي ووضع استراتيجية لأمن نظام إعلام الصندوق،
- ضمان الواجهة مع مجموع المتدخلين في نظام الإعلام ومتابعة الشبكة، والصيانة وضبط التجهيزات الفاعلة والساكنة للشبكة،
- إعداد لوحة قيادة لنظام الإعلام الخاص بالصندوق، لا سيما تلك المتعلقة بالمقر واللوحات المتعلقة بالوكالات الجهوية مع ضمان تجانسها،
- ضمان تسيير وصيانة الممتلكات المعلوماتية للصندوق،
- إعداد الحصيلة الدورية الخاصة بمجال نشاطها.

المادة 16: تكلف المديرية الفرعية للتنظيم والدراسات والإحصائيات، لا سيما بما يأتي:

- القيام بإنجاز الدراسات الإستراتيجية من أجل تحديد الإستراتيجيات التنموية للصندوق على المدى المتوسط والطويل،
- تصور إجراءات التنظيم والدراسات والإحصائيات المتعلقة بمجال نشاطها،
- تسيير وثائق وأرشيف الصندوق والمحافظة عليها،
- جمع ومركزة وإعداد ونشر المعطيات الإحصائية التي تغطي مجمل مجالات نشاط الصندوق،
- استغلال المعطيات الإحصائية الواردة من مختلف المصادر والقيام بجميع الدراسات والتحليلات والتحقيقات المرتبطة بمجال نشاطه،
- تطوير وتنظيم الصندوق بكيفية تستجيب لأهدافه،
- إعداد الحصيلة الدورية الخاصة بمجال نشاطها.

المادة 17: تُكلف مديرية مراقبة التسيير والتدقيق بالنشاطات المرتبطة بمراقبة التسيير والتدقيق الخاص بالصندوق.

وتكلف زيادة على ذلك، بالإشراف على جميع العمليات المتعلقة بمجال نشاطها وتقديم النصائح التقنية لمختلف هيئات الصندوق.

وتضم:

- المديرية الفرعية لمراقبة التسيير،
- المديرية الفرعية للتدقيق.

المادة 18: تكلف المديرية الفرعية لمراقبة التسيير، لا سيما بما يأتي:



- تصور إجراء مراقبة التسيير ومتابعته وتحسينه،
- مراقبة العمليات المتعلقة بميزانية الصندوق وضمان متابعة الفوارق وتحليلها،
- تحليل المعطيات المالية للصندوق واستغلالها من أجل التحسين الأقصى للنتائج،
- إنجاز أو العمل على إنجاز كل الدراسات العامة أو الخاصة الرامية إلى ترشيد وتحديد نسب ومعايير تسيير نشاطات الصندوق،
- إعداد التقارير والحصيلة الدورية لمجال نشاطها.

المادة 19: تكلف المديرية الفرعية للتدقيق، لا سيما بما يأتي:

- إعداد وتنفيذ برنامج التدقيق السنوي وعرضه على المدير العام،
- تصور إجراء التدقيق ومتابعته وتحسينه،
- تخصيص الاختلالات في إجراءات التسيير والتنظيم أو في طرق العمل،
- تقديم توصيات تتعلق بالتحسينات أو التعديلات الواجب القيام بها، بناء على المتطلبات التنظيمية أو متطلبات الأداء،
- إعداد التقارير والحصيلة الدورية لمجال نشاطها.

الفصل الثاني: الهياكل المحلية

المادة 20: تتضمن الهياكل المحلية للصندوق الوكالات الجهوية التي تضم وكالات ولانية.

تضمن المهام المخولة إلى الوكالة الولانية، مقر الوكالة الجهوية، من طرف هذه الوكالة.

المادة 21: تسيير الوكالة الجهوية من طرف مدير جهوي يساعده:

- متصرف الشبكة المعلوماتية يكلف، لا سيما بما يأتي:
- * تسيير وصيانة الشبكة المعلوماتية المحلية،
- * تنفيذ ومتابعة المخططات المعلوماتية،

- رئيس خلية الإصغاء والاتصال يكلف، لا سيما بما يأتي:

- * استقبال مرتفقي الصندوق وإعلامهم وتوجيههم،
- * معالجة الشكاوي الواردة من مرتفقي الصندوق،

* تنشيط دورات الإعلام والتكوين المنظمة لصالح المرتفقين المستخدمين، في مجال الخدمات التي يقدمها الصندوق،

* المشاركة في المعارض وصالونات العرض، بمناسبة الفعاليات المنظمة لصالح قطاعات نشاط الصندوق،



Date livraison : jeudi 2 août 2018 11:37:21
Client : CACOBATPH

**NORME
INTERNATIONALE**

**ISO
9001**

Cinquième édition
2015-09-15

Version corrigée
2015-09-15

**Systèmes de management de la
qualité — Exigences**

Quality management systems — Requirements



Numéro de référence
ISO 9001:2015(F)

© ISO 2015



Ministère du Travail, de l'Emploi et de la Sécurité Sociale
Caisse Nationale des Congés Payés et du Chômage-Intempéries
des Secteurs du Bâtiment, des Travaux Publics et de L'Hydraulique

RECUEIL DES PROCÉDURES DE LA CACOBATPH

VERSION 2 - DÉCEMBRE 2017

SOMMAIRE

PRÉAMBULE	5
PRÉSENTATION DE LA CACOBATPH	6

CHAPITRE I

DIRECTION DE L'ADMINISTRATION GÉNÉRALE (DAG)

Section 1 : Procédure de gestion des ressources humaines	P 15
Section 2 : Procédure interne des montants des commandes inférieures aux seuils de passation des marchés publics	P 81

CHAPITRE II

DIRECTION DE L'EXPLOITATION DU CONTRÔLE ET CONTENTIEUX (DECC)

Section 1 : Procédure de Recouvrement	P 138
Section 2 : Procédure de chômage-intempéries.....	P 142
Section 3 : Circulaires modifiants et complétant les procédures du recouvrement et du chômage-intempéries.	P 146

CHAPITRE III

DIRECTION DE L'ORGANISATION ET DES SYSTÈMES D'INFORMATION (DOSI)

Section 1 : Procédure de l'informatique	P 159
---	-------